

تقرير
اللجنة الخاصة المعنية
بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة

المجلد الأول

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الثانية والثلاثون
الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1)



الأمم المتحدة

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الامم المتحدة من حروف وأرقام ، ويعني ايراد أحد هذه الرموز الى حالة الى احدى وثائق الامم المتحدة .

ينقسم تقرير اللجنة الخاصة الى أربعة مجلدات . ويضم هذا المجلد منها الفصول من الاول الى السادس* ؛ ويضم المجلد الثاني الفصول من السابع الى الحادي عشر ؛ والمجلد الثالث الفصول من الثاني عشر الى الخامس والعشرين ؛ والمجلد الرابع الفصول من السادس والعشرين الى الثاني والثلاثين .

* هذا النص للفصول من الاول الى السادس هو عبارة عن تجميع للوثائق التالية كما ظهرت بصورتها المؤقتة : (Part I) A/32/23 المؤرخة في ١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧ و (Part II) A/32/23 المؤرخة في ٤ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٧ ، و (Part III) A/32/23 المؤرخة في ١٥ ايلول /سبتمبر ١٩٧٧ ، و (Part III)/Corr.2 المؤرخة في ١٨ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٧ و (Part IV) A/32/23 المؤرخة في ١٦ ايلول /سبتمبر ١٩٧٧ و A/32/23 (Part V) المؤرخة في ٣ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٧ .

[الاصل : بالانكليزية]

المحتويات

المجلد الأول

(الفصول من الاول الى السادس)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
ح		كتاب الاحالة
		<u>الفصل</u>
		الاول
		انشاء اللجنة الخاصة وتنظيمها وانشطتها
١	١٥٩- ١	(Part I)
٢	٩- ١	الف - انشاء اللجنة الخاصة
١٠	٢٧- ١٠	باء - افتتاح جلسات اللجنة الخاصة في عام ١٩٧٧
١٤	٣٧- ٢٨	جيم - تنظيم الاعمال
٢١	٥٠- ٣٨	دال - جلسات اللجنة الخاصة وهيئاتها الفرعية
٢٤	٥٢- ٥١	هاء - بحث أمر الاقاليم
٢٥	٦٤- ٥٣	واو - مسألة قائمة الاقاليم التي ينطبق عليها الاعلان
		زاي - مسألة اشتراك حركات التحرير الوطني في اعمال
٣٠	٦٥- ٦٠	الامم المتحدة
٣١	٧٣- ٧١	حاء - المسائل المتصلة بالاقاليم الصغيرة
		طاء - اسبوع التضامن مع الشعوب المستعمرة في
		الجنوب الافريقي التي تكافح من أجل الحرية
٣٢	٧٧- ٧٤	والاستقلال والتساوي في الحقوق
		ياب - الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال
٣٣	٨١- ٧٨	التمييز العنصري
		كاف - العلاقات مع هيئات الامم المتحدة الاخرى
٣٣	٩٧- ٨٢	ومع المؤسسات الدولية المتصلة بالامم المتحدة
٣٨	١٠١- ٩٨	لام - التعاون مع منظمة الوحدة الافريقية
٣٩	١٠٦- ١٠٢	ميم - التعاون مع المنظمات غير الحكومية

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
٤١	١٢٩-١٠٧	نون - النظر في المسائل الاخرى
٤٦	١٤٤-١٣٠	سين - استعراض الاعمال
٥٧	١٥٧-١٤٥	عين - الاعمال المقبلة
٦١	١٥٩-١٥٨	فء - اعتماد التقرير
		الثاني
		نشر المعلومات عن انتهاء الاستعمار (A/32/23 (Part II))
٦٢	١١- ١	
٦٣	٧- ١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
٦٤	١١- ٨	باء - قرارات اللجنة الخاصة
		مرفق - الانشطة الحالية لادارة شؤون الاعلام بالامانة العامة في مجال نشر المعلومات عن انتهاء الاستعمار
٦٦		
		الثالث
		مسألة ايفاد بعثات زائرة الى الاقاليم (A/32/23 (Part III))
٧٤	١١- ١	
٧٥	١٠- ١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
٧٧	١١	باء - قرار اللجنة الخاصة
٧٨		مرفق - تقرير الرئيس
		الرابع
		أنشطة المصالح الاجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، في روديسيا الجنوبية وناميبيا وفي سائر الاقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي A/32/23 (Part III) و Corr.2
٨٠	١٠- ١	
٨١	٩- ١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
٨٢	١٠	باء - قرار اللجنة الخاصة

المرفقات

٨٧		الأول - روديسيا الجنوبية
----	-------	--------------------------

المحتويات (تابع)

الفصل	الفقرات	الصفحة
	الثاني — ناميبيا	١٠١
	الثالث — برمودا	١١٩
	الرابع — جزر تركس وكايكوس	١٢٧
	الخامس — جزر كايمان	١٣١
الخامس	— الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الاقاليم الواقعة تحت ادارتها ، التي قد تمرقّل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/32/23 (Part IV))	١٣٦
	ألف — نظر اللجنة الخاصة في المسألة	١٣٧
	باء — قرار اللجنة الخاصة	١٣٨
	المرفق الاول — روديسيا الجنوبية	١٤٣
	المرفق الثاني — ناميبيا	١٥٣
	المرفق الثالث — غوام	١٦٧
	المرفق الرابع — بليز ، وبرمودا وجزر تركس وكايكوس ، وجزر فرجين التابعة للولايات المتحدة	١٦٩
السادس	— تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالامم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/32/23 (Part V))	١٧٧
	ألف — نظر اللجنة الخاصة في المسألة	١٧٨
	باء — قرار اللجنة الخاصة	١٧٩

المرفقات

الأول — تقرير الرئيس	١٨٤
الثاني — تقرير اللجنة الفرعية للالتماسات والمعلومات والمساعدة	١٨٩

المحتويات (تابع)

المجلد الثاني

(الفصول من السابع الى الحادى عشر)

الفصل

السابع	— روديسيا الجنوبية A/32/23/Add.1
الثامن	— ناميبيا A/32/23/Add.2
التاسع	— الصحراء الغربية A/32/23/Add.3
العاشر	— تيمور الشرقية A/32/23/Add.3
الحادى عشر	— جبل طارق A/32/23/Add.3

المجلد الثالث

(الفصول من الثانى عشر الى الخامس والعشرين)

الثانى عشر	— جزر كوكس (كيلينغ) A/32/23/Add.4
الثالث عشر	— نيوهبريد A/32/23/Add.4
الرابع عشر	— جزر توكيلاو A/32/23/Add.4
الخامس عشر	— برونى A/32/23/Add.4
السادس عشر	— جزر سليمان A/32/23/Add.4
السابع عشر	— بيتكيرن A/32/23/Add.4
الثامن عشر	— توفالو A/32/23/Add.4
التاسع عشر	— جزر جيلبرت A/32/23/Add.4
العشرون	— سانت هيلانة A/32/23/Add.4
الحادى والعشرون	— جزر ساموا الا مريكية A/32/23/Add.4
الثانى والعشرون	— غوام A/32/23/Add.4
الثالث والعشرون	— اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية A/32/23/Add.4
الرابع والعشرون	— برمودا A/32/23/Add.5
الخامس والعشرون	— جزر فرجن البريطانية ، ومونتسيرات ، وجزر تركس وكايكوس A/32/23/Add.5

-ز-

المحتويات (تابع)

المجلد الرابع

(الفصول من السادس والعشرين الى الثاني والثلاثين)

الفصول

- السادس والعشرون — جزر كايمان A/32/23/Add.6 (Part I)
- السابع والعشرون — جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة A/32/23/Add.6 (Part II)
- الثامن والعشرون — جزر فولكلاند (مالفيناس) A/32/23/Add.7
- التاسع والعشرون — بليز A/32/23/Add.7
- الثلاثون — أنتيغوا ، ودومينيكا وسان كيتس — نيفيس — أنغويلا ، وسانت لوسيا ، وسانت فنسنت A/32/23/Add.7
- الحادي والثلاثون — الصومال الفرنسي * A/32/23/Add.8
- الثاني والثلاثون — المعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الامم المتحدة عن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي A/32/23/Add.9

* نال الاقليم استقلاله في ٢٧ حزيران / يونيه ١٩٧٧ فأصبح جمهورية جيبوتي .

كتاب الاحالة

٣١ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧

سيادة الأمين العام

أتشرف بأن أحيل ، رفق هذا ، تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة المقدم الى الجمعية العامة وفقا لقرارها ١٤٣/٣١ المؤرخ في ١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ . ويشمل هذا التقرير أعمال اللجنة الخاصة خلال عام ١٩٧٧ .

(التوقيع) سليم أحمد سليم

رئيس

اللجنة الخاصة المعنية بحالة
تنفيذ اعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة

صاحب السعادة

السيد كورت فالدهايم

الأمين العام للأمم المتحدة

نيويورك

الفصل الاول

(A/32/23 (Part I))

انشاء اللجنة الخاصة وتنظيمها وانشطتها

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٩-١	ألف - انشاء اللجنة الخاصة
١٠	٢٧-١٠	باء - افتتاح جلسات اللجنة الخاصة في عام ١٩٧٧
١٤	٣٧-٢٨	جيم - تنظيم الاعمال
٢١	٥٠-٣٨	دال - جلسات اللجنة الخاصة وهيئاتها الفرعية
٢٤	٥٢-٥١	هاء - بحث امر الاقاليم
٢٥	٦٤-٥٣	وار - مسألة قائمة الاقاليم التي ينطبق عليها الاعلان
٣٠	٧٠-٦٥	زاي - مسألة اشتراك حركات التحرير الوطني في اعمال الامم المتحدة
٣١	٧٣-٧١	حاء - المسائل المتصلة بالاقاليم الصغيرة
		طاء - اسبوع التضامن مع الشعوب المستعمرة في الجنوب الافريقي
٣٢	٧٧-٧٤	التي تكافح من اجل الحرية والاستقلال والتساوي في الحقوق
٣٣	٨١-٧٨	ياء - الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
		كاف - العلاقات مع هيئات الامم المتحدة الاخرى ومع المؤسسات
٣٣	٩٧-٨٢	الدولية المتصلة بالامم المتحدة
٣٨	١٠١-٩٨	لام - التعاون مع منظمة الوحدة الافريقية
٣٩	١٠٦-١٠٢	ميم - التعاون مع المنظمات غير الحكومية
٤١	١٢٩-١٠٧	نون - النظر في المسائل الاخرى
٤٦	١٤٤-١٣٠	سين - استعراض الاعمال
٥٧	١٥٧-١٤٥	عين - الأعمال المقبلة
٦١	١٥٩-١٥٨	فاء - اعتماد التقرير

الفصل الأول

انشاء اللجنة الخاصة وتنظيمها وأنشطتها

ألف - انشاء اللجنة الخاصة

- ١ - أنشأت الجمعية العامة ، عملاً بقرارها ١٦٥٤ (د - ١٦) المؤرخ في ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦١ ، اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وطلبت الى اللجنة تحرى تطبيق اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ وتقدّم الاقتراحات والتوصيات اللازمة بشأن تقدم ومدى تنفيذ الاعلان .
- ٢ - واتخذت الجمعية العامة في دورتها السابعة عشرة ، بعد نظرها في تقرير اللجنة الخاصة (١) القرار ١٨١٠ (د - ١٧) المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٢ ، الذى وسعت بمقتضاه عضوية اللجنة الخاصة وذلك بإضافة سبعة أعضاء جدد . ودعت اللجنة الخاصة الى " مواصلة التماس أنسب الطرق والوسائل لتطبيق الاعلان تطبيقا سريعا وتاما على جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها " .
- ٣ - وفي الدورة ذاتها ، طلبت الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة ، في قرارها ١٨٠٥ (د - ١٧) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٢ بشأن مسألة افريقيا الجنوبية الغربية ، ان تضطلع ، مع اجراء التفسيرات اللازمة ، بالمهام الموكولة الى اللجنة الخاصة لافريقيا الجنوبية الغربية بموجب القرار ١٧٠٢ (د - ١٦) المؤرخ في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦١ . وقررت الجمعية العامة في قرارها ١٨٠٦ (د - ١٧) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٢ حل اللجنة الخاصة لافريقيا الجنوبية الغربية .
- ٤ - وقررت الجمعية العامة في قرارها ١٩٧٠ (د - ١٨) المؤرخ في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٣ ، حل لجنة المعلومات الواردة عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، والتمست من اللجنة الخاصة دراسة المعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٣ (د) من ميثاق الأمم المتحدة . كما التمتت من اللجنة الخاصة أيضا مراعاة هذه المعلومات أتم المراعاة عند بحث حالة تنفيذ الاعلان في كل اقليم من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، واجراء أية دراسة خاصة واعداً اى تقرير خاص قد ترى لزومها .

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة عشرة ، المرفقات ، الاضافة الى البند ٢٥ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/5238 .

٥ - وفي الدورة ذاتها ، وفي كل دورة تالية ، اتخذت الجمعية العامة ، بعد نظرها في تقرير اللجنة الخاصة قرارا بتجديد ولاية هذه اللجنة (٢) .

٦ - واعتمدت الجمعية العامة في دورتها الخامسة والعشرين ، بعد نظرها في تقرير اللجنة الخاصة عن البند المعنون " البرنامج الخاص للأنشطة المتعلقة بالذكرى العاشرة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٣) القرار ٢٦٢١ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٠ والمتضمن برنامج عمل من أجل التنفيذ التام للإعلان .

٧ - واتخذت الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين ، بعد نظرها في تقرير اللجنة الخاصة (٤) ، القرار ١٤٣/٣١ المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ الذي ينص ، في جملة أمور ، على أن الجمعية :

...

" ٥ - تقر تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة عن أعمالها خلال عام ١٩٧٥ (٥) ، بما في ذلك برنامج العمل المرسوم لعام ١٩٧٧ (٦) ،

...

" ١٢ - ترجو اللجنة الخاصة مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذا فوريا تاما في جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها والقيام خاصة بما يلي :

(٢) أنظر تقارير اللجنة الخاصة المقدمة الى الجمعية العامة في دوراتها من الثامنة عشرة الى الحادية والثلاثين ، وللاطلاع على أحدث هذه التقارير ، أنظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9623/Rev.1) والمرجع نفسه ، الدورة الثلاثون الملحق رقم ٢٣ (A/10023/Rev.1) والمرجع نفسه ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) .

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ بـ (A/8023/Rev.1/Add.2) .

(٤) المرجع نفسه ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) .

(٥) المرجع نفسه .

(٦) المرجع نفسه ، المجلد الأول ، الفصل الأول ، الفقرات ١٤٩ - ١٦١ .

(أ) وضع اقتراحات محددة لازالة ماتبقى من مظاهر الاستعمار واعلام الجمعية العامة عن ذلك في دورتها الثانية والثلاثين ؛

(ب) تقديم اقتراحات ملموسة يمكن أن تساعد مجلس الأمن لدى نظره فـفي التدابير التي يكون من المناسب اتخاذها بموجب الميثاق ازاء التطورات الحاصلة فـفي الأقاليم المستعمرة والتي من شأنها تهديد السلم والأمن الدوليين ؛

(ج) مواصلة دراسة مدى التزام الدول الأعضاء بالاعلان وبغيره من القرارات المتعلقة بانهاء الاستعمار ، ولا سيما تلك المتعلقة بناميبيا وروديسيا الجنوبية ؛

(د) الاستمرار في ايلاء اهتمام خاص للأقاليم الصغيرة ، بما في ذلك ايفراد بعثات زائرة الى تلك الأقاليم حسب مقتضى الحال ، وقومية الجمعية العامة بأنسب الخطوات التي يلزم اتخاذها لتمكين سكان هذه الأقاليم من ممارسة حقوقهم في تقرير المصير والحرية والاستقلال ؛

(هـ) مواصلة السعي الى كسب مؤازرة عالمية النطاق من الحكومات والمنظمات الوطنية والدولية ذات الاهتمام الخاص بموضوع انهاء الاستعمار من أجل تحقيق أهداف الاعلان وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع وخاصة فيما يتعلق بالشخصين المضطهدين في ناميبيا وزمبابوى ؛

" ١٣ - تطلب الى الدول القائمة بالادارة أن تتعاون أو تواصل تعاونها مع اللجنة الخاصة في الاضطلاع بولايتها ، وأن تعتمد بصورة خاصة الى الاشتراك في أعمال اللجنة المتعلقة بالأقاليم الواقعة تحت ادارتها ، وأن تسمح للبعثات الزائرة بزيارة الأقاليم بغية الحصول على معلومات مباشرة عنها والتحقق من رغبات سكانها وأمانهم ؛ "

٨ - وفي الدورة ذاتها ، اتخذت الجمعية العامة أيضا ٣١ قرارا و ٥ مقررات متعلقة بأقاليم محددة أو بنود أخرى في جدول أعمال اللجنة ، فضلا عن عدد آخر من القرارات المتصلة بأعمال اللجنة . وفيما يلي قائمة بهذه المقررات :

١ - القرارات والمقررات المتعلقة بأقاليم محددة

(أ) القـرارات

الاقليم	رقم القرار	تاريخ اتخاذه
المحـرراء الغربية	٤٥ / ٣١	١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦
جـزر سليمان	٤٦ / ٣١	١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦
جـزر جيلبرت	٤٧ / ٣١	١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦
توكيلاو	٤٨ / ٣١	١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦

الاقليم	رقم القرار	تاريخ اتخاذه
جزر فولكلاند (مالفيناس)	٤٩ / ٣١	١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦
بليز	٥٠ / ٣١	١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦
نيو بريد	٥١ / ٣١	١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦
برمودا ، وجزر كايمان ، ومونتسيرات ، وجزر تركس وكايكوس	٥٢ / ٣١	١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦
تيمور الشرقية	٥٣ / ٣١	١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦
جزر فرجن البريطانية	٥٤ / ٣١	١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦
ساموا الأمريكية	٥٥ / ٣١	١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦
بروني	٥٦ / ٣١	١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦
جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة الأمريكية	٥٧ / ٣١	١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦
غوام	٥٨ / ٣١	١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦
الصومال الفرنسي (٧)	٥٩ / ٣١	
نايبيريا	١٥٣ - ١٤٦ / ٣١	٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦
اقلسم روديسيا الجنوبية	١٥٤ / ٣١ ألف وباء	٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦

(ب) المقررات

الاقليم	رقم القرار	تاريخ اتخاذه
سانت هيلانة	٤٠٦ / ٣١ ألف	١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦
تونالو	٤٠٦ / ٣١ باء	١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦
جبل طارق	٤٠٦ / ٣١ جيم	١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦
جزر كوكس (كيلينغ)	٤٠٦ / ٣١ دال	١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦

(٧) حصل الاقليم على الاستقلال وأصبح يعرف باسم جمهورية جيبوتي في ٢٧ حزيران /
يونية ١٩٧٧ .

وفيما يختص بالمسائل المتعلقة ببيتكرن وانتيفوا ، ودومينيكا ، وسانت كيتس - نيفيس - انغويلا ، وسانت لوسيا ، وسانت فنسنت ، قررت الجمعية العامة في ١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ ، بناءً على توصية اللجنة الرابعة (٨) ، ودون اعتراض ، تأجيل النظر في تلك المسائل الى دورتها الثانية والثلاثين (المقرر ٤٠٦/٣١ هـ) . ولدى اتخاذ الجمعية العامة لهذه المقررات احاطت علما بأن اللجنة الخاصة قد قررت النظر في هذه المسائل في الدورة التي ستعقدتها في عام ١٩٧٧ .

٢ - القرارات المتعلقة ببنود أخرى

البند	رقم القرار	تاريخ اتخاذه
أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في روديسيا الجنوبية وناميبيا وفي جميع الأقاليم الأخرى الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي	٧/٣١	٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦
المعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي	٢٩/٣١	٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦
تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة	٣٠/٣١	٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦
برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي	٣١/٣١	٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦

(٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، المرفقات ، البند ٢٥ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/31/362 ، الفقرة ٧٣ .

<u>البند</u>	<u>رقم القرار</u>	<u>تاريخ اتخاذه</u>
التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي	٣٢ / ٣١	٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦
نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار	١٤٤ / ٣١	١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦
المؤتمر الدولي لنصرة شعبي زيمبابوي وناميبيا	١٤٥ / ٣١	١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦

٣ - القرارات الأخرى المتعلقة بأعمال اللجنة الخاصة

<u>البند</u>	<u>رقم القرار</u>	<u>تاريخ اتخاذه</u>
سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة افريقيا الجنوبية	٣١ / ٦ يا	٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦
آثار الاشعاع الذري	١٠ / ٣١	٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦
التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية	١٣ / ٣١	١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦
بالمساعدات العسكرية والاقتصادية وغيرها من أشكال المساعدة التي تقدم الى النظم الاستعمارية والعنصرية في الجنوب الافريقي من آثار ضارة بالتمتع بحقوق الانسان	٣٣ / ٣١	٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦
بالإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير وللإسراع في منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من أهمية لضمان حقوق الانسان ومراعاتها على الوجه الفعال	٣٤ / ٣١	٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦
خبرة البلدان في تحقيق تفسيات اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى استهدفا للتقدم الاجتماعي	٣٨ / ٣١	٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦

البند	رقم القرار	تاريخ اتخاذه
حماية وإعادة الأعمال الفنية كجزء من الحفاظ على القيم الثقافية وزيادة تطورها	٤٠ / ٣١	٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦
مسيس الحاجة الى وقف التجارب النووية والنووية الحرارية وعقد معاهدة تهدف الى تحقيق حظر شامل للتجارب	٦٦ / ٣١	١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦
تنفيذ برنامج عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصري	٧٧ / ٣١	١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦
تقريراً لجنة القضاء على التمييز العنصري	٨١ / ٣١	١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦
تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم	٨٣ / ٣١	١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦
الحالة الاجتماعية في العالم	٨٤ / ٣١	١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦
تنفيذ اعلان المحيط الهندي منطقة سلم	٨٨ / ٣١	١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦
تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي	٩٢ / ٣١	١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦
مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالنقل البحري للبضائع	١٠٠ / ٣١	١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦
التدابير الرامية الى منع الارهاب الدولي الذي يعرض للخطر ارواحاً بشرية بريئة أو يودي بها ، أو يهدد الحريات الأساسية ، ودراسة الأسباب الكامنة وراء أشكال الارهاب وأعمال العنف التي تنشأ عن البؤس وخيبة الأمل والشعور بالضييق واليأس والتي تحمل بعض الناس على التضحية بأرواح بشرية ، بما فيها أرواحهم هم ، محاولين بذلك أحداث تغييرات جذرية	١٠٢ / ٣١	١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦

التاريخ	رقم القرار	الموضوع
١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦	١٠٨ / ٣١	مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالصحبر
١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦	١٢٦ / ٣١	المساعدة الطارئة للطلاب اللاجئين من جنوب افريقيا
١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦	١٤٠ / ٣١	مخاطبة المؤتمرات
٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦	١٧٨ / ٣١ طء	تنفيذ قرارات الجمعية العامة ٢٦٢٦ (٢٥ - ٥) ، و ٣٢٠٢ (١٥ - ٦) ، و ٣٢٨١ (٢٩ - ٥) ، و ٣٣٦٢ (٢٧ - ٥)
٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦	١٧٩ / ٣١	مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٤ - عضوية اللجنة الخاصة

٩ - كانت اللجنة الخاصة ، في ١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ ، مكوّنة من الدول الأعضاء الأربع والعشرين التالية :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	ساحل العاج
اثيوبيا	سيراليون
استراليا	شيلي
افغانستان	الصين
اندونيسيا	العراق
ايران	فيجي
بلغاريا	كوبا
ترينيداد وتوباغو	الكونغو
تشيكوسلوفاكيا	مالي
تونس	النرويج
جمهورية تنزانيا المتحدة	الهند
الجمهورية العربية السورية	يوغوسلافيا

وترد في الوثيقة A/AC.109/INF.15 و Add.1 قائمة بالممثلين الذين حضروا جلسات اللجنة الخاصة المعقودة في عام ١٩٧٧ .

باء - افتتاح جلسات اللجنة الخاصة في عام ١٩٧٧

١٠ - افتتح الأمين العام الجلسة الأولى للجنة الخاصة في عام ١٩٧٧ (الجلسة ١٠٨٥) المعقودة في ١٢ كانون الثاني /يناير .

١ - كلمة الأمين العام الافتتاحية

١١ - رحب الأمين العام بالأعضاء ، وأثنى ثناء عاظرا على سليم أحمد سليم الممثل الدائم لجمهورية تنزانيا المتحدة لدى الأمم المتحدة لتفانيه الدائب وقيادته الدنيمة التي وجه به أعمال اللجنة على مدى خمس سنوات .

١٢ - وقال ان الحيوية والتصميم اللذين اضطلعت بهما اللجنة الخاصة بولايتها قد تركا في نفسه انطباعا كبيرا على مر السنين . وما من شك في أهمية ما أسهمت به اللجنة في عملية انهاء الاستعمار . وقد شهدت السنوات الخمس الماضية بصفة خاصة ، تقدما ملحوظا نحو التنفيذ الكامل للاعلان . وبوسع اللجنة أن تفخر بالدور الذي قامت به في المساعدة على تحقيق ذلك .

١٣ - وأضاف أن عام ١٩٧٦ شهد ظهور دولة أخرى مستقلة وهي سيشل وقبولها ، الى جانب انغولا وساموا الغربية ، التي كانت اقليةا مشمولا بالوصاية ، في عضوية الأمم المتحدة . وتلك علامات هامة على الطريق تقرب نهاية عصر الاستعمار ، وهدف العالمية الذي تسعى اليه المنظمة . ومن سوء الحظ أنه في الوقت الذي أصبح الهدف فيه قريبا ، اشتدت حدة الكفاح ، ويسبب توجب ذلك بذل جهود وتضحيات أكبر من جانب كل من يعنيهم الأمر ، إذ أن المشاكل الاستعمارية في الجنوب الافريقي ، التي دلت لفترة طويلة مبعث قلق للمجتمع الدولي ، قد بلغت الآن مرحلة حرجية .

١٤ - وقال ان من الحقائق المؤسفة أن الملايين الذين لا يزالون يعيشون تحت حكم أجنبي ظلوا محرومين من الحقوق التي ينادى بها ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان . وما لم يتم التوصل بسرعة الى حلول سلمية على أساس حكم الأغلبية فان العنف سيستشري ، مع ما يمكن أن يصحبه من ردود فعل دولية خطيرة تؤثر على السلم والأمن في كل المنطقة ، وتلقي بثقلها فسي غير صالح النظام الدولي . ولذلك يجب بذل جهد نهائي ومتضافر للقضاء على الاستعمار ، وبذلك يتم أحد الانجازات الكبرى في هذا القرن .

١٥ - وأعرب الأمين العام عن سروره البالغ فيما يتعلق بروديسيا الجنوبية لعقد مؤتمر في جنيف قرب نهاية عام ١٩٧٦ ، يتكون من ممثلين للأطراف المعنية مباشرة تحت رئاسة الملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الدولة القائمة بالادارة في الاقليم . وقال انه يأمل بمدق

١٦ - وفيما يتعلق بناميبيا ، الاقليم الذى تتحمل الأمم المتحدة مسؤولية مباشرة تجاهه ، قال أنه يأسف لعدم احراز تقدم هام بشأنها في عام ١٩٧٦ . لقد ظلت جنوب افريقيا بعيدة عن الانصياع لقرارات مجلس الأمن ، وواصلت انتهاج سياسات غير مقبولة على الاطلاق من الأمم المتحدة في هذا الاقليم . وأدت التطورات الأخيرة في ناميبيا الى زيادة حدة التوترات وتساعد المواجهة ، ويزيد ذلك من صعوبة التوصل الى حل سلمي . وما من شك في أن اللجنة الخاصة سوف تواصل استعراضها للتطورات في الاقليم ، بالتعاون مع مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، والتماس الوسائل والطرق التى تمكن الأمم المتحدة من الاضطلاع بمسؤولياتها ، تجاه ناميبيا وشعبها .

١٧ - وأعرب عن ثقته في أن اللجنة الخاصة ، رغم استحواذ المشاكل المعقدة في الجنوب الافريقي على أكبر اهتمامها ، ستواصل ايلاء اهتمام دقيق للحالة في الأقاليم الصغيرة . وشدد الأمين العام على أهمية ايفاد البعثات الزائرة ، الذي تضطلع به اللجنة ، بوصفه وسيلة ذات قيمة بالغة للحصول على معلومات مباشرة عن الأوضاع السائدة في الأقاليم والتأكد من رغبات أهاليها . وقال أنه لاحظ باهتمام كبير تقارير البعثات التي أوفدها اللجنة عام ١٩٧٦ الى جزر فرجن البريطانية (١) وجزر توكيلاو (١٠) ، ويود أن يزجي الشناء الى الدولتين القائمتين بالادارة لتعاونهما مع اللجنة ، ويرجو أن يحددوا الآخرين حذوهما .

١٨ - واختتم كلمته قائلاً أن العام القادم سيكون من أحفل الأعوام بالتحديات التي تواجهها اللجنة الخاصة ، ولكنه واثق من أنها ستضطلع بمسؤولياتها بنفس التفاني والحماس اللذين تميزت بهما جهودها في الأعوام الماضية .

١٩ - انتخبت اللجنة الخاصة بالاجماع ، في الجلسة ١٠٥٨ المعقودة في ١٢ كانون الثاني / يناير ، أعضاء مكتبها التالية أسماؤهم :

المقرر: سامي غليّـل (الجمهورية العربية السورية)

(٩) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصل الثامن والعشرون ، المرفق .

(١٠) المرجع نفسه ، المجلد الثالث ، الفصل السابع عشر ، المرفق .

٣ - بيان الرئيس

٢٠ - شكر الرئيس الأمين العام نيابة عن اللجنة الخاصة ، على كلمته الهامة التي تصدر عن اهتمامه الشخصي الكبير الذي أبداه بصورة متواصلة بقضية إنهاء الاستعمار ، ولدور الدينامي الذي اضطلع به في تعزيز الجهود الرامية الى تمكين الشعوب المستعمرة من ممارسة حقها في تقرير المصير والاستقلال . وقال أنه بصفته رئيسا للجنة خلال السنوات الخمس الفائتة كان له شرف العمل بصورة وثيقة مع الأمين العام ، وكان يستوحي منه دائما ما تلهمه به بصيرته النفاذة بشأن المشاكل الانسانية للاستعمار ، وسعيه المتفاني وراء العدل والحقوق المتساوية لجميع الشعوب المستعمرة .

٢١ - وقال ان العام القادم سيكون ، كما أشار الأمين العام بحق ، عام سمويات وتحديات ، وسيكون على أعضاء اللجنة الخاصة أن يمارسوا الكثير من الحكمة والمبادرة من أجل الوفاء الكامل بالمسؤوليات التي ألقتها الجمعية العامة على عاتق اللجنة ، ولهذا السبب بالذات لا ينبغي اضاءة أى وقت لدى اعداد برنامج الأعمال .

٢٢ - وأضاف أن أعضاء اللجنة لابد يتابعون بأوثق الاهتمام التطورات الأخيرة المتعلقة بزيمبابوى وناميبيا . والحالة في كلا الاقليتين الآن بالغة الحرج ، واذا ما استمرت الاتجاهات الحالية فلا بد أن تفضي الى تصعيد العنف ، مما يجلب معاناة لا يمكن التكهن بها للأهالي الافريقيين ويهدد السلامة الاقلية والأمن في دول افريقية مجاورة . ان زيمبابوى تشهد حالة حرب بالفعل ، ولا يمر أسبوع دون أنباء عن القتال وأعمال القتل والتدابير الوحشية والمتهورة التي تقتربها القوات المسلحة لنظام حكم الأقلية العنصرية غير الشرعي ، الذى لم يقتصر في محاولاته اليائسة لصد تيار التحرر على تكثيف تكتيكات الرعب التي يمارسها ضد الأهالي الافريقيين ، وانما يرتكب كذلك أعمالا عدوانية ضد دول افريقية مجاورة . وان في استمرار هذه الأعمال أثناء مفاوضات جنيف ، كما ثبت بالعدوان الدائب والسافر على جمهورية موزامبيق الشعبية لدليل واضح على موقف الصلف والعناد الذى يتبعه ذلك النظام ، وتصميمه اليائس على التشبث بالسلطة لأطول فترة ممكنة . ومن الدلائل على الحالة المتدهورة في الجنوب الافريقي أن اللجنة تبدأ مناقشتها عشية نذر مجلس الأمن لأعمال العدوان التي ارتكبتها نظام حكم الأقلية العنصرية غير الشرعي ضد جمهورية بوتسوانا . ان هذه عوامل يجب على المجتمع الدولي عامة ، وعلى اللجنة بصفة خاصة ، وضعها في الاعتبار عند تقييم احتمالات المستقبل بالنسبة للكفاح في زيمبابوى . لقد كان العام الماضي حافلا بالأحداث بالنسبة لهذا البلد . فنتيجة للكفاح المسلح الذى يخوضه المقاتلون في سبيل الحرية في زيمبابوى ، والضغوط الدولي المتزايد ، أعلن نظام سميث قبوله حكم الأغلبية ، وبدأت المفاوضات في جنيف بفرض اقامة حكومات انتقالية . لقد تأجلت هذه المفاوضات الآن ، وتجرى حاليا مشاورات فيما بين الأطراف المعنية . والمأمول بصدق هو أن تفضي هذه المشاورات ، في نهاية الأمر ، الى نقل السلطة من يد نظام الأقلية العنصرية الى شعب زيمبابوى ، مهية بذلك الظروف لتحول سلمي يؤدى الى قيام زيمبابوى المستقلة تحت حكم الأغلبية . وتدرك اللجنة جيدا أن البديل الوحيد لتسوية عن طريق التفاوض هو تصعيد الكفاح المسلح بكل ما يترتب عليه من نتائج .

٢٣ - ومنى قائلا ان ناميبيا تشهد بدورها حالة مواجهة صريحة ، واذا كان النظام العنصرى

في جنوب افريقيا قد استطاع عن طريق القوة الوحشية واستخدام العملاء أن يبقي سيادته على معظم البلد ، فان المسألة ليست سوى مسألة وقت ، تستشري بعده المقاومة المسلحة تحت القيادة البطولية للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الخربية وتندلع الحرب الشاملة في الاقليم .

٢٤ - وأضاف أن على المجتمع الدولي ، وعلى اللجنة الخاصة بصفة خاصة ، في ضوء تلك التطورات الحرجة في كل من زيمبابوي وناميبيا ، القيام بدور حاسم خلال الأشهر القليلة القادمة . ويجب على اللجنة أن تسعى الى الحصول على تأييد واسع من العالم بأسره للشعوب الافريقية المضطهدة وحركات التحرير الوطني فيها . ويجب أن تعمل على تعبئة عالمية لتفهم قضية هذه الشعوب والتعاطف معها في كفاحها ، ويجب أن تسعى جاهدة لعزل النظم العنصرية وحرمانها من المساعدة الخارجية التي مكنتها حتى الآن من البقاء في الحكم . وشدد على أن التأييد المعنوي وحده ليس كافيا ، وأنه ينبغي عمل كل شيء ممكن لزيادة تدفق المساعدة المادية ، الثائية والمتعددة الأطراف على السواء ، للشعبين الافريقيين في زيمبابوي وناميبيا وحركات التحرير الوطني فيهما .

٢٥ - ومضى الرئيس قائلا ان احدى المهام الأولى للجنة الخاصة في هذا الاطار هي النظر ، لدى تنظيم برنامج أعمالها ، في التدابير التي ستخذ فيما يتعلق بمقرر الجمعية العامة بحقد مؤتمر دولي في مابوتولنصرة شعبي زيمبابوي وناميبيا . وأحد أسباب انعقاد اللجنة في تاريخ مبكر هو تمكين أعضاء مكتبها المنتخبين الجدد من القيام ، بالاشتراك مع أعضاء مكتب مجلس الأمم المتحدة لناميبيا من دراسة ووضع التوصيات الملائمة في هذا المرد .

٢٦ - وقال انه اذا كان على اللجنة الخاصة بالضرورة أن تولي قدرا كبيرا من الاهتمام للمشاكل الاستعمارية في الجنوب الافريقي خلال العام القادم ، فان هذا لا ينبغي أن يكون على حساب المهام الكثيرة الأخرى التي تواجهها . ان هناك عددا من المشاكل الاستعمارية الأخرى التي لا تقل خطورة وتحقيدا . ويجب على اللجنة ، كما كان الحال في الأعوام الماضية ، أن تدرس الحالة في كل من الأقاليم المستعمرة المتبقية ، وأن تسعى الى وضع توصيات محددة وواقعية ، تتلاءم مع ظروفها الخاصة وتسهم في العمل على تحقيق ممارسة سكانها الحرية لحقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفقا للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) . وتتطلع اللجنة ، في هذا الصدد ، الى تلقي التعاون المستمر من الدول المعنية القائمة بالادارة ، وذلك لكي تضطلع بالولاية التي عهدت بها اليها الجمعية العامة .

٢٧ - واختتم بيانه قائلا أنه اذا كان لم يشر الى جميع المهام التي عهدت بها الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة ، فقد سبق له أن أشار الى أن اللجنة تواجه عاما صعبا وشاقا ، وجدول أعمال مثقلا كما كان في السنوات الماضية . ولكنه أعرب عن ثقته بأن اللجنة تستطيع خلال عام ١٩٧٧ ، بفضل تعاون أعضائها وتعاونهم دون تحفظ ، وكذلك بفضل استمرار المساعدة من جانب الأمين العام وموظفيه ، أن تسهم مساهمة هامة أخرى في القضاء على الاستعمار بصورة نهائية وكاملة .

جيم - تنظيم الأعمال

٢٨ - نظرت اللجنة في تنظيم أعمالها لهذا العام في جلستها ١٠٥٩ المعقودة في ٢٤ كانون الثاني/يناير . وقد أدلى الرئيس وممثلا اثيوپيا واستراليا ببيانات في هذا الشأن (A/AC.109/PV.1059) .

٢٩ - وقررت اللجنة في الجلسة نفسها ، بناءً على اقتراح الرئيس (A/AC.109/PV.1059) الابقاء على فريقها العامل على أن يستمر في أداء وظيفته بصفته لجنة توجيهية .

٣٠ - وفي الجلسة نفسها ، طلبت اللجنة الخاصة من الفريق العامل أن يدرس ويقدم توصيات بشأن برنامج عمل اللجنة ، بما في ذلك ترتيب أولويات النظر في البنود . وطلبت اللجنة أيضا من الفريق العامل ، لدى اتخاذها هذا القرار ، أن يضع في اعتباره مختلف المهام الموكولة إلى اللجنة فيما يتصل بالموضوع والقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين ، وكذلك المهام التي رسمتها اللجنة لنفسها عام ١٩٧٧ ، والتي يرد مجملها في مذكرة من الأمين العام (A/AC.109/L.1136) .

٣١ - وفي الجلسة نفسها ، قررت اللجنة الخاصة ، بناءً على اقتراح الرئيس (A/AC.109/L.1059) الابقاء على لجنتيها الفرعيتين وهما اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة واللجنة الفرعية المعنية بالالتماسات والاعلام والمساعدة .

٣٢ - وفي الجلسة ١٠٦٠ المعقودة في ٣١ كانون الثاني/يناير ، طلبت اللجنة الخاصة ، باعتماد التقرير الثامن للفريق العامل (A/AC.109/L.1137) ، من هيئاتها الفرعية أن تخطّط ، بالإضافة إلى نظرها في البنود المبينة في الفقرة ٣٣ أدناه ، بالمهام المحددة التي عهدت بها الجمعية العامة إلى اللجنة فيما يتعلق بالبنود المشار إليها .

٣٣ - وكذلك قررت اللجنة اعتماد توزيع البنود وأجراءات النظر فيها على الوجه التالي :

المسألة	توزيعها	إجراءات النظر فيها
برونديسيا الجنوبية	الجلسات العامة	بند مستقل
ناميبيا	“	“
تيمور الشرقية	“	“
الدومرء الغربية	“	“
السنغال الفرنسي	“	“
بليز	“	“
جزر فولاكلاند (مالغيناس)	“	“
جبل طارق	“	“

المسألة	توزيعها	اجراءات النظر فيها
انتيفوا ، ودومينيا ، وسانت كيتس - نيفيس - انغيلا ، وسانت لوسيا ، وسانت فنسنت	“	“
المعلومات المرسله بمقتضى المادة ٢٣ (د) من الميثاق عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والمسائل المتصلة بالموضوع	“	“
مقرر اللجنة الخامسة ٧ المؤرخ في أيلول / سبتمبر ١٩٧٦ بشأن بورتوريكو	“	“
أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في روديسيا الجنوبية وناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصرى والتمييز العنصرى في الجنوب الافريقي	“	حسب المناسب
الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الأقاليم الواقعة تحت ادارتها والتي قد تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة	“	“
المؤتمر الدولي لنصرة شعبي زبابوى وناميبيا	الجلسات العامة / الفريق العامل / مكتب اللجنة	“
جزر جيلبرت	اللجنة الزعمية المعنية بالأقاليم الصغيرة	تبت فيها اللجنة الفرعية
بيتكيرن	“	“
ترناركو	“	“

المسألة	توزيعها	إجراءات التدقيق فيها
جزر سليمان	اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة	تبت فيها اللجنة الفرعية
جزر نيوزيلند	“	“
ساموا الأمريكية	“	“
فوام	“	“
جزر توكيلاو	“	“
إقليم جزر المحيط الهادئ* المشمول بالحماية	“	“
جزر كوكس (ك - ميلينغ)	“	“
بروناي	“	“
جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة	“	“
جزر فرجن البريطانية	“	“
برمودا	“	“
جزر تركسي وكايكوس	“	“
جزر كايمان	“	“
مونتسيرات	“	“
سانت هيلانة	“	“
مسألة عقد سلسلة من الاجتماعات خارج المقرر	الفريق العامل	بند مستقل
مسألة قائمة الأقاليم التي ينطبق عليها الاعلان	“	“
خطوة المؤتمرات	“	“
تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة	الجلسات العامة / اللجنة الفرعية المعنية بالالتماسات والمعلومات والمساعدة	“
مسألة ايفاد بعثات زائرة الى الأقاليم	الجلسات العامة / اللجان الفرعية	“

المسألة	توزيعهم	اجراءات النظر فيها
نشر المعلومات عن انتهاء الاستعمار	الجلسات العامة / اللجان الفرعية	حسب المناسب
المسائل المتصلة بالأقاليم المصغرة	“	“
أسبوع التضامن مع الشعوب المستعمرة في الجنوب الافريقي التي تكافح من أجل الحرية والاستقلال والتساوي في الحقوق	“	“
الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري	“	“
الموعد النهائي لنيل الأقاليم الاستقلال		تبحثها الهيئات المعنية لدى دراساتها لأقاليم معينة
التزام الدول الأعضاء بالاعلان والقرارات الأخرى المتصلة بالموضوع والمتعلقة بمسألة انتهاء الاستعمار		“
سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا		“
آثار الاشعاع الذري		“
التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية		“
برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي		“
التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي		“
مما للمساعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها من أشكال المساعدة المقدمة الى النظم الاستعمارية والعنصرية في الجنوب الافريقي من آثار ضارة بالتمتع بحقوق الانسان		“

المسألة

مالإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير وللاسراع في منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من أهمية لضمان حقوق الانسان ومراعاتها على الوجه الفعّال

خبرة البلدان في تحقيق تفهيمات اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى استهدفا للتقدم الاجتماعي

حماية واعادة الاعمال الفنية كجزء من الحفاظ على القيم الثقافية وزيادة تطويرها .

مسيس الحاجة الى وقف التجارب النووية والنووية الحرارية وعقد معاهدة تهدف الى تحقيق حظر شامل للتجارب

تنفيذ برنامج عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصري

تقارير لجنة القضاء على التمييز العنصري

تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم

الحالة الاجتماعية في العالم

تنفيذ اعلان المحيط الهندي المتعلقة سام

تنفيذ اعلان تعزيز الأمن الدولي

مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالنقل البحري للبضائع

التدابير الرامية الى منع الارهاب الدولي الذي يعرض للخطر ارواحا بريئة أو يودي بها أو يهدد الحريات الأساسية ودراسة الأسباب الكامنة

اجراءات النظر فيها

تبحثها الهيئات المعنية لدى دراساتها لأقاليم معينة

“

“

“

“

“

“

“

“

“

“

إجراءات النظر فيها

المسألة

وراء أشكال الارهاب وأعمال العنف التي تنشأ عن اليأس وخيبة الأمل والشعور بالضييق واليأس والتي تحمل بعض الناس على التضحية بأرواح بشرية ، بما فيها أرواحهم هم ، محاولين بذلك أحداث تفجيرات جذرية

تبعثها الهيئات المعنية لدى دراستها لأقاليم معينة

مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر

“

المساعدة الطارئة للطلاب اللاجئين من جنوب افريقيا

“

تنفيذ قرارات الجمعية العامة

٢١٢٦ (د - ٢٥) ، و ٣٢٠٢

(د - ٦) و ٣٢٨١ (د - ٢٩) ،

و ٣٣٦٢ (د - ٧)

“

مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٣٤ - وفي الجلسات ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٨ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، و ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، المعقودة فيما بين ٢٤ كانون الثاني /يناير و ١٧ آب/أغسطس ، اتخذت اللجنة الخامسة مقررات أخرى بشأن برنامج عملها لعام ١٩٧٧ ، بما في ذلك ترتيب أولويات النظر في البنود المعروضة عليها ، وكان مما استندت إليه في ذلك ، التوميات الواردة في التقرير الثامن لفريقها العامل (A/AC.109/L.1137) وهذه المقررات المذكورة في الفرع هـ من هذا الفصل .

٣٥ - وفي الجلسات ١٠٥٩ و ١٠٦٢ و ١٠٧٥ و ١٠٩٠ و ١٠٩١ و ١٠٩٢ ، فيما بين ٢٤ كانون الثاني /يناير و ١٦ آب/أغسطس اتخذت اللجنة مقررات بشأن ما يلي :

(أ) دعوة موجهة الى اللجنة لتمثيلها في الدورة الثامنة والعشرين للجنة التنسيق لتحرير افريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية في لوساكا (أنظر الفقرة ٩٩ أدناه) ؛

(ب) دعوة موجهة الى الرئيس لحضور جلسة اللجنة الخامسة لمناقشة الفصل العنصرى بحدود اماكن قيام مجلس الأمن بالنظر في الأمور المتعلقة بالجنوب الافريقي (أنظر الفقرة ٩٣ أدناه) ؛

- (ج) دعوة موجهة الى الرئيس لحضور جلسة خاصة للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى للاحتفال باليوم الدولى للقضاء على التمييز العنصرى (أنظر الفقرة ٩٣ أدناه)؛
- (د) دعوة موجهة الى الرئيس لحضور الدورة التاسعة والعشرين للجنة التنسيق لتحرير افريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية في لواندا (أنظر الفقرة ١٠٠ أدناه)؛
- (هـ) دعوة موجهة الى اللجنة لتمثيلها في المؤتمر العالمى للعمل على مناهضة الفصل العنصرى في لاغوس (أنظر الفقرة ٩٣ أدناه)؛
- (و) دعوة موجهة الى الرئيس لحضور جلسة خاصة لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا احتفالا بيوم ناميبيا (أنظر الفقرة ٨٩ أدناه) .
- ٣٦ - واتخذت اللجنة الخامسة في جلستها ١٠٨٩ ، المحقودة في ٤ آب/أغسطس ، استنادا الى التوصيات الواردة في التقرير الحادى والثمانين للفريق العامل (A/AC.109/L.1193) مقررا بشأن دعوة أشخاص معينين للمثول أمامها لغرض الحصول على معلومات عن جوانب محددة للحالة في الأقاليم المستعمرة (أنظر الفقرتين ٦٩ و ٧٠ أدناه) .
- ٣٧ - وفي الجلسة نفسها اتخذت اللجنة الخامسة ، بناء على التوصيات الواردة في التقرير نفسه مقررات بشأن برنامج عملها لعامى ١٩٧٨ و ١٩٧٩ (أنظر الفقرات ١١٨ ، و ١٢٤ الى ١٢٧ أدناه) .

دال - جلسات اللجنة الخاصة وهيئاتها الفرعية

١ - اللجنة الخاصة

٣٨ - عقدت اللجنة الخاصة ٤٣ جلسة خلال عام ١٩٧٧ على الوجه التالي :

الدورة الأولى

الجلسات ١٠٥٨ الى ١٠٧٦ ، من ١٢ كانون الثاني/يناير الى ٢ أيار/مايو ، المقرر

الجلسة ١٠٧٧ ، ٢١ أيار/مايو ، مابوتو

الجلسات ١٠٧٨ الى ١٠٨٥ من ٦ حزيران/يونيه الى ٨ تموز/يوليه ، المقرر

الدورة الثانية

الجلسات ١٠٨٦ الى ١١٠٠ ، من ١ آب/أغسطس الى ٢٠ أيلول/سبتمبر ، المقرر

٢ - الفريق العامل

٣٩ - قررت اللجنة ، في جلستها ١٠٥٩ المعقودة في ٢٤ كانون الثاني/يناير الابقاء على فريقها العامل . وقد تكون الفريق العامل ، وفقا للمقرر المتخذ في الجلسة نفسها ، على النحو التالي : ايران ، تونس ، كوبا ، الكونغو ، بالإضافة الى أعضاء مكتبها الخمسة وهم على وجه التحديد : الرئيس (جمهورية تنزانيا المتحدة) ، ونواب الرئيس الثلاثة (ترينيداد وتوباغو ، والنرويج ، وبلغاريا) ، والمقرر (الجمهورية العربية السورية ، بالإضافة الى رئيس اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة (ساحل العاج)) .

٤٠ - وخلال الفترة التي يشملها هذا التقرير ، عقد الفريق العامل جلستين في ٢٧ كانون الثاني/يناير و ١ آب/أغسطس ، وقدم تقريرين (A/AC.109/L.1137 و L.1193) .

٣ - اللجنة الفرعية المعنية بالالتماسات والاعلام والمساعدة

٤١ - قررت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١٠٥٩ المعقودة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ، باعتمادها التقرير الثاني للفريق العامل (A/AC.109/L.1137) ، الابقاء على لجنتها الفرعية المعنية بالالتماسات والاعلام والمساعدة .

٤٢ - وقررت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١٠٦٠ المعقودة في ٣١ كانون الثاني/يناير ، أن تكون عضوية اللجنة الفرعية على النحو التالي :

انديونيسيا	سيراليون
ايران	العراق
بلغاريا	كوبا
تشيكوسلوفاكيا	الكونغو
تونس	مالي
الجمهورية العربية السورية	النرويج

٤٣ - وانتخبت اللجنة الفرعية المعنية بالالتماسات والاعلام والمساعدة ، في جلستها ٢٣٦ ، المعقودة في ٨ شباط/فبراير ، السيد نيتشو نيتشيف (بلغاريا) رئيسا .

٤٤ - وعقدت اللجنة الفرعية المعنية بالالتماسات والاعلام والمساعدة ١١ جلسة في الفترة بين ٨ شباط/فبراير و ١٤ حزيران/يونيه وقدمت ثلاثة تقارير الى اللجنة الخاصة كما يلي :

(أ) تقريران عن مسألة نشر المعلومات عن انتهاء الاستعمار (A/AC.109/L.1151 و A/AC.109/L.1178 والفصل الثاني من هذا التقرير ، المرفق (انظر الصفحة ٧١ أدناه)) ؛

(ب) تقرير عن تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/AC.109/L.1184 ؛ أنظر أيضا الفصل السادس من هذا التقرير ، المرفق الثاني (انظر الصفحة ٦٨ أدناه)) يتناول أيضا النظر في رسالة (A/AC.109/L.1184/Add.1) .

٤٥ - ويرد عرض لنظر اللجنة الخاصة في التقارير المشار اليها في الفقرة ٤٤ (أ) أعلاه ، في الفصل الثاني من هذا التقرير . ويرد بيان لنظر اللجنة في التقرير المشار اليه في الفقرة ٤٤ (ب) أعلاه في الفصل السادس من هذا التقرير (انظر الصفحة ٨٥ أدناه) . وترد معلومات عن الرسالة المشار اليها ، في الفصل الثالث والعشرين من هذا التقرير (A/32/23/Rev.1 ، المجلد الثالث) .

٤ - اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة

٤٦ - قررت اللجنة الخاصة في جلستها ٥٩٠ (المعقودة في ٢٤ كانون الثاني/يناير الابقاء على اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة .

٤٧ - وقررت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١٠٦٠ ، المعقودة في ٣١ كانون الثاني/يناير ، باعتمادها التقرير الثمانين للفريق العامل (A/AC.109/L.1137) ، أن تكون عضوية اللجنة الفرعية على النحو التالي :

ايشوبيا	شيلي
استراليا	العراق
أفغانستان	فيجي

اندونيسيا	كوبا
ايران	الكونغو
بلغاريا	مالي
ترينيداد وتوباغو	النرويج
تشيكوسلوفاكيا	الهند
ساحل العاج	يوغوسلافيا

٤٨ - وانتخبت اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة ، في جلستها ٢٧٥ المعقودة في ٨ شباط/فبراير ، السيد كوفي كوامي (ساحل العاج) رئيسا لها ، والسيد جيفرى ج . فورستر (استراليا) مقرا .

٤٩ - وعقدت اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة ٣٠ جلسة ، فضلا عن عدد من الاجتماعات غير الرسمية ، في الفترة بين ٨ شباط/فبراير و ٧ تموز/يوليه ، وقدمت تقارير عن الهنود التالية التي كانت قد أحيلت إليها للنظر فيها :

جزر كوكس (كيلينغ)

جزر نيوهيريد

توكيلاو

بروني

جزر سليمان

بيتكيرن

توفالو

جزر جيلبرت

سانت هيلانة

ساموا الأمريكية

غوام

اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية

برمودا

جزر فرجن البريطانية ، ومونتسيرات ، وجزر تركس وكايكوس

٥٠ - ويرد عرض لبحث اللجنة الخاصة لتقارير اللجنة الفرعية المتعلقة بالأقاليم الآتفة الذكر في الفصلين الثاني عشر والخامس والعشرين من هذا التقرير (A/32/23/Rev.1 ، المجلد الثالث) .

كما يرد عرض لنظر اللجنة في مسألتين جزر كايمان وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في الفصول الثالث والسادس والعشرين والسابع والعشرين من هذا التقرير (انظر الصفحة ٧٩ أدناه و A/32/23/Rev.1 ، المجلد الرابع) .

هـ - بحث أمم الأقاليم

٥ - نظرت اللجنة الخاصة ، خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير في الأقاليم التالية :

الأقاليم التي أجرى النظر فيها في الجلسات العامة مباشرة

<u>الجلسات</u>	
١٠٦٢ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٩	ناميبيا
١٠٦٢ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٧ ، ١٠٩٨ الى ١١٠٠	جزر كايمان
١٠٧١ الى ١٠٧٢ ، ١٠٧٤ الى ١٠٧٦ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠	روديسيا الجنوبية
١٠٧٢ ، ١٠٩٨ الى ١١٠٠	جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة
١٠٨٠ ، ١٠٩٥	انتبغوا ، ودومينكا ، وسانت كيتس - نيفيس - أنغيلا ، وسانت لوسيا ، وسانت فنسنت
١٠٨٢	الصومال الفرنسي
١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٩	تيمور الشرقية
١٠٨٩	الصحراء الغربية
١٠٩٥	جزر فولكلاند (مالفيناس) ، وجيل طارق ، وبلير

الأقاليم المحالة الى اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة

<u>الجلسات</u>	
١٠٧٩	بيتكيرن
١٠٧٩	جزر سليمان

(يتبع)

الأقاليم المحالة الى اللجنة الفرعية المعنية
بالأقاليم الصغيرة (تابع)

الجلسات

١٠٧٩ ، ١٠٨١	برمودا
١٠٧٩	توكيلاو
١٠٨١ ، ١٠٨٣	بروني
	جزر فرجن البريطانية ، ومونتسيرات ، وجزر
١٠٨٣	تركس وكايكوس
١٠٨٣	توفالو
١٠٨٤	ساموا الأمريكية
١٠٨٤	سانت هيلانة
١٠٨٤	نيوهيربيد
١٠٨٥ ، ١٠٨٦	جزر كوكس (كيلينغ)
١٠٨٦ ، ١٠٨٥	غوام
١٠٨٦ ، ١٠٨٧	اقليم جزر المحيط الهادى* المشمول بالوصاية
١٠٨٨ ، ١٠٨٩	جزر جيلبرت

٥٢ - وتتضمن الفصول من السابع الى الحادى والثلاثين من هذا التقرير (A/32/23/Rev.1 ، المجلدات الثاني الى الرابع) عرضا لنهار اللجنة الخامسة في الأقاليم المدرجة أعلاه ، بالانضافة الى ما أعتمد بشأنها من قرارات أو اتفاقات رأى أو مقررات أو استنتاجات وتوصيات .

واو - مسألة قائمة الأقاليم التي ينطبق عليها الاعلان

٥٣ - قررت اللجنة الخاصة ، في جملة أمور ، باعتماد التقرير الثمانين لفريقها العام (A/AC.109/L.1137) في جلستها ٦٠ . ١٠٦ المعقودة في ١٣ كانون الثاني /يناير أن تتناول ، كبنـد مستقل ، مسألة قائمة الأقاليم التي ينطبق عليها الاعلان وأن تحيلها الى الفريق العامل لينظر فيها ويضع التوصيات اللازمة بشأنها . ولدى اتخاذ هذا القرار ، أشارت اللجنة الخاصة الى أنها ذكرت في تقريرها المقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثلاثين (١١) ، أنها ستواصل ، كجزء من برنامج

(١١) المرجع نفسه ، المجلد الأول ، الفصل الأول ، الفقرة ١٥٢ .

عملها لعام ١٩٧٧ ، استعراض قائمة الأقاليم التي ينطبق عليها الاعلان ، مع مراعاة أية توجيهات قد تود الجمعية العامة توجيهها في هذا الصدد . كما أعادت اللجنة الى الأذهان أن الجمعية العامة قد أقرت ، في الفقرة ٥ من قرارها ١٤٣/٣١ ، تقرير اللجنة الخاصة ، بما في ذلك برنامج العمل الذي تنتوى اللجنة الاضطلاع به خلال عام ١٩٧٧ .

٥٤ - ونظرت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١٠٨٩ ، المعقودة في ٤ آب/أغسطس ، في هذه المسألة على أساس التوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل الحادى والثمانين (A/AC.109/L.1193) . وفيما يلي نص الفقرة المتصلة بالموضوع من ذلك التقرير :

" ١١ - وافق الفريق العامل على أن يوصي اللجنة الخاصة بمواصلة النظر في مسألة قائمة الأقاليم التي ينطبق عليها الاعلان] في دورتها التالية ، مع مراعاة أية توجيهات قد تصدرها الجمعية العامة ، في هذا الصدد في دورتها الثانية والثلاثين " .

٥٥ - واعتمدت اللجنة الخاصة في الجلسة ذاتها ، دون اعتراض ، التوصية الآتية الذكر .

قرار اللجنة الخاصة المؤرخ في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦
بشأن هورتوريكو (١٢)

٥٦ - قررت اللجنة الخاصة ، في جملة أمور ، لدى اقرارها التقرير الثمانين لفريقها العامل (A/AC.109/L.1137) ، في جلستها ١٠٦٠ المعقودة في ١٣ كانون الثاني/يناير ، أن تتناول بهذا مستقلا بعنوان " قرار اللجنة الخاصة المؤرخ في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ بشأن هورتوريكو " وأن تنظر فيه في جلساتها العامة .

٥٧ - ونظرت اللجنة في هذا البند في جلساتها ١٠٩١ الى ١٠٩٧ المعقودة ما بين ١٥ آب/أغسطس و ٢ أيلول/سبتمبر .

٥٨ - وفي الجلسة ١٠٩١ المعقودة في ١٥ آب/أغسطس قام المقرر ، في بيان موجه الى اللجنة الخاصة (A/AC.109/PV.1091) ، بعرض التقرير المتعلق بهذا البند (A/AC.109/L.1191 و Add.1) المقدم وفقا لقرار اللجنة الخاصة المؤرخ في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ .

٥٩ - وفي الجلسة نفسها ، لفت الرئيس الانتباه الى عدد من الرسائل الواردة من أفراد ومنظمات يعرب فيها أصحابها عن رغبتهم في التحدث أمام اللجنة في صدد هذا البند . ووافقت اللجنة على تلبية هذه الطلبات واستمعت الى الأفراد أو ممثلي المنظمات المعنيين على نحو ما هو مبين أدناه :

(١٢) المرجع نفسه ، الفقرة ٦٩ .

الجلسات

الأفراد أو ممثلو المنظمات

- خوان م . غارسيا باسالاكوا وفرانكلين د . لوبيز ،
عن الأمريكيين المناصرين للعمل الديمقراطي
(فرع بورتوريكو)
١٠٩١ و ١٠٩٣
- فرانسيسكو هرنانديس فارغاس ، عن البورتوريكيين
المعارضين لجعل بورتوريكو ولاية تابعة
١٠٩١
- غراسياني ميراندا - مارشاند ، جمعية المحامين
البورتوريكيين
١٠٩١ و ١٠٩٢
- ماركو أ . ريغاو
١٠٩١
- سيفرو ل . كولهرغ
١٠٩١
- ايزابيل روسادو
١٠٩٢
- فرانسيسكو أبونتي - بيريز وأفرين راميريز ، عن
المؤيدين لانشاء ولاية حرة منتسبة
١٠٩٢
- ايندا فاسكيس ، عن مجلس السلام البورتوريكي ،
والحزب الاشتراكي البورتوريكي ، الحزب القومي
البورتوريكي ، والحركة الاشتراكية الشعبية ،
والحزب الشيوعي البورتوريكي ، والجبهة
الثورية المناهضة للامبريالية ، الحزب الاشتراكي
الثوري ، والرابطة الدولية للعمال ، اللجنة
الوطنية للمسجونين السياسيين ، مشروع التربية
الاجتماعية ، المسيحيين المناصرين للاشتراكية ،
رابطة النساء البورتوريكيات ، المحفل الماسوني
الوطني لبورتوريكو ، اتحاد القسس الأسقفيين ،
" بريسا " ، اتحاد الجامعيين المناصرين
للاستقلال ، المؤتمر المشيخي للعنصر (اللاتيني) ،
محفل غابرييل ميسترال النسائي رقم ٢ ،
المجلس الأعلى للمرتبة الماسونية ٣٣ في
بورتوريكو
١٠٩٢
- خوسيه لويس فيليو بيسكيرا
١٠٩٣
- مانويل رومان ، عن حركة الدعوة لانشاء دولة أو
جمهورية ديمقراطية
١٠٩٣

الجلسات الأفراد أو الممثلون للمنظمات (تابع)

١٠٩٣	الريفيرند روبين أ . كروز ، عن الكنيسة المسيحية الاسبانية الأولى (تلاميذ المسيح) في شيكاغو
١٠٩٣	رافائيل سولتيرو - بيرالتا ، عن المحفل الوطني الكبير لهورتوريكو
١٠٩٣	اولاغيبيت أ . لوبيز - باشيكو ، عن المجلس الأعلى للمرتبة الماسونية ٣٣ في هورتوريكو
١٠٩٣	روبيرت كريسمان ، عن وفد شعب الولايات المتحدة
١٠٩٣	موريس أ . فيري
١٠٩٤	روبين هيريوس مارتينيز ، عن حزب الاستقلال البورتوريكي
١٠٩٤	خوان ماري - براس ، عن الحزب الاشتراكي البورتوريكي

- ٦٠ - وفي الجلسة ١٠٩٥ ، المعقودة في ١٧ آب/أغسطس ، ألقى مثل بنن ، بموافقة اللجنة الخاصة ، بياناً يتعلق بالهند (A/AC.109/L.1201/Rev.1) .
- ٦١ - وفي الجلسة نفسها قدم مثل كوبا مشروع قرار بشأن هذا الهند (A/AC.109/L.1201) جرى تنقيحه فيما بعد (A/AC.109/L.1201/Rev.1) . وفيما يلي نص مشروع القرار المنقح .

" ان اللجنة الخاصة ،

وقد نظرت في مسألة هورتوريكو في ضوء قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ،
المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ، وقراراتها ومقرراتها السابقة بشأن هذا
الهند ،

" وان تحيط علماً مع التقدير بالتقرير المقدم من المقرر (١٣) ، امثالاً لقرارها
المؤرخ في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ (١٤) ،

(١٣) A/AC.1/109/L.1191 و Add.1

(١٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/31/32/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الأول ، الفقرة ٦٩ .

"وقد استمعت الى شهادات مقدمي الالتماسات (١٥) ،

"وان لا تغيب عن بالها القرارات التي اتخذها المؤتمر الخامس لرؤساء دول أو حكومات البلدان غير المنحازة ، المعقود في كولومبو من ١٦ الى ١٩ آب/أغسطس ١٩٧٦ (١٦) ، وكذلك الاجتماع الوزاري لمكتب البلدان غير المنحازة ، المعقود في نيودلهي من ٧ الى ١١ نيسان/أبريل ١٩٧٧ ، في شأن مسألة بورتوريكو (١٧) ،

"١ - تؤكد من جديد حق شعب بورتوريكو ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) وقرارات ومقررات اللجنة الخاصة ، المؤرخة في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٧٢ (١٨) ، وفي ٣٠ آب/أغسطس ١٩٧٣ (١٩) ، وفي ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ (٢٠) بشأن بورتوريكو ؛

"٢ - تحت على اتخاذ خطوات فورية ، وفقا لأحكام القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، لتمكين شعب بورتوريكو من الممارسة الكاملة لحقه في تقرير المصير والاستقلال على النحو وبالسبل التي يختارها ، وريثما يتم ذلك ، تحت جميع الأطراف المعنية ، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية ، على الامتناع عن اتخاذ أي تدبير من شأنه أن يجتريء ، أو يضعف أو يوجه ، حرية الشعب البورتوريكي في اتخاذ قراراته بشأن مركزه السياسي ، بما في ذلك استغلال الموارد المعدنية وموارد الطاقة في بورتوريكو ؛

"٣ - تدعو الى اطلاق سراح المسجونين السياسيين البورتوريكيين ؛

"٤ - تقرير ابقاء الوضع الاستعماري في بورتوريكو قيد الاستعراض المستمر " .

- ٦٢ - وفي الجلسة نفسها تكلم كل من ممثلي كوبا والصين ، فضلا عن الرئيس (A/AC.109/PV.1095) .
- ٦٣ - وفي الجلسة ١٠٩٦ المعقودة في ١ أيلول/سبتمبر تكلم ممثلا العراق وأستراليا (A/AC.109/PV.1096) .

(١٥) A/AC.109/PV.1091-1094

(١٦) A/31/179 ، المرفق الأول ، الفقرتان ١٠٨ و ١١٨ .

(١٧) A/32/74 ، المرفق الأول ، الفقرة ٦٢ .

(١٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣

(A/8723/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الأول ، الفقرة ٨٥ .

(١٩) المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) ، المجلد

الأول ، الفصل الأول ، الفقرة ٨٤ .

(٢٠) المرجع نفسه ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.2) ،

المجلد الأول ، الفصل الأول ، الفقرة ٦٩ .

٦٤ - وفي الجلسة ١٠٩٧ المعقودة في ٢ أيلول / سبتمبر ، اقترح ممثل استراليا أن تؤجل اللجنة الخاصة المناقشة حول هذا البند حتى دورتها لعام ١٩٧٨ (A/AC.109/PV.1097) وفي الجلسة نفسها ، وبعد بيان ألقاه ممثل كوبا (A/AC.109/PV.1097) اعتمدت اللجنة الخاصة الاقتراح الاسترالي بالتصويت بنسبة ١١ أصوات بأكثرية ١١ صوتا مقابل ٧ أصوات وامتناع أربعة أعضاء عن التصويت . وكان التصويت على النحو التالي :

المؤيدون : اثيوبيا ، استراليا ، أفغانستان ، اندونيسيا ، ايران ، تونس ، ساحل العاج ، شيلي ، فيجي ، النرويج ، الهند .

المعارضون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بلغاريا ، تشيكوسلوفاكيا ، الجمهورية العربية السورية ، الصين ، العراق ، كوبا .

المتنعون : ترينيداد وتوباغو ، سيراليون ، مالي ، يوغوسلافيا .

وتحدث في الجلسة نفسها ، تعليلا لتصويته ، كل من ممثلي ساحل العاج وكوبا والهند (A/AC.109/PV.1097) . وقالت ممثلة جمهورية تنزانيا المتحدة أن وفدها ، لو كان حاضرا وقت التصويت لكان صوت ضد الاقتراح (A/AC.109/PV.1097) .

زاي - مسألة اشتراك حركات التحرير الوطني في أعمال الأمم المتحدة

٦٥ - من بين ما ذكرته اللجنة في تقريرها الذي رفعته الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين ، فيما يتصل ببرنامج عملها لعام ١٩٧٧ ما يلي :

" ١٥١ - وانسجاما مع قرار الجمعية العامة المتصل بالموضوع ووفقا لما استقر عليه العرف ، ستدعو اللجنة الخاصة مرة أخرى ممثلي حركات التحرير الوطني المعترف بها من منظمة الوحدة الافريقية للاشتراك كمراقبين في أعمالها المتصلة بهلد كل منهم . . . " (٢١)

٦٦ - وكانت الجمعية العامة ، في دورتها الحادية والثلاثين ، قد أقرت في الفقرة ٥ من قرارها ١٤٣/٣١ برنامج العمل الذي أعدته اللجنة لعام ١٩٧٧ ، بما في ذلك القرار السالف الذكر .

٦٧ - وفي ضوء ما تقدم ، ومع مراعاة قرار الجمعية العامة المتصل بالموضوع والمتخذ في دورتها الحادية والثلاثين ، قامت اللجنة الخاصة ، بالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية وعن طريقها ، بدعوة ممثلي حركات التحرير الوطني المعنية للاشتراك كمراقبين في بحث اللجنة أمر الأقاليم ذات الصلة . وتلبية لهذه الدعوة اشترك ممثلو حركتي تحرير روديسيا الجنوبية وناميبيا في أعمال اللجنة الخاصة المتصلة بهلديهما .

(٢١) المرجع نفسه ، الفقرة ١٥١ .

٦٨ - ويتضمن الفصلان السابع والثامن من هذا التقرير (A/32/23/Rev.1 ، المجلد الثاني) وصفاً لبحث اللجنة الخاصة أمر الاقليمين السالفي الذكر ، بما في ذلك الاشارات الى الجلسات التي أدلى فيها ممثلو حركات التحرير الوطني المعنية ببياناتهم . وأما الآراء التي أعرب عنها ممثلو حركات التحرير الوطني في المؤتمر الدولي لنصرة شعبي زمبابوي وناميبيا ، المعقود في مابوتو من ١٦ الى ٢١ أيار/مايو ١٩٧٧ فتظهر في تقرير المؤتمر (A/32/109/Rev.1-S/12344/Rev.1) (٢٢) .

٦٩ - واستناداً الى التوصيات الواردة في التقرير الحادي والثمانين للفريق العامل (A/AC.109/L.1193) ، نظرت اللجنة الخاصة ، في جلستها ٨٩٠ (المعقودة في ٤ آب/أغسطس ، في مسألة اشتراك حركات التحرير الوطني المعنية في أعمال الأمم المتحدة ، كما نظرت في الترتيبات التي يجب اتخاذها ، عند الاقتضاء ، للحصول من بعض الأفراد على المعلومات التي قد تراها ذات أهمية حيوية عند نظرها في جوانب محددة للحالة السائدة في الأقاليم المستعمرة . وفيما يلي نص الفقرة المتصلة بالموضوع من التقرير المذكور :

١٠ - " لاحظ الفريق العامل أن اللجنة الخاصة ، عملاً بأحكام قرارات الجمعية العامة ذات العلاقة ووفقاً للممارسة القائمة ، ستواصل ، عندما تنظر في البنود ذات العلاقة في عام ١٩٧٨ ، دعوة ممثلي حركات التحرير الوطني المعنية للمشاركة بوصفهم مراقبين في مداولاتها التي تتعلق بأقطارهم . وفي السياق ذاته ، وافق الفريق العامل على توصية اللجنة الخاصة بأن تواصل هي أيضاً ، بالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية وحركات التحرير الوطني المعنية ، عند الاقتضاء ، دعوة الأفراد الذين يمكن أن يزودوها بالمعلومات عن بعض النواحي المحددة للحالة في الأقاليم المستعمرة ، التي قد لا يمكنها الحصول عليها بطريقة أخرى . وبناءً على ذلك فباستطاعة اللجنة الخاصة أن تدرج ، في الفرع المناسب من تقريرها الى الجمعية العامة توصية بأن تضع الجمعية العامة الأمور المشار اليها أعلاه في اعتبارها لدى رصدّها للمخصصات المالية اللازمة لتغطية أنشطة اللجنة خلال عام ١٩٧٨ " .

٧٠ - وفي الجلسة ذاتها ، أقرت اللجنة ، دون اعتراض ، توصيات الفريق العامل المذكورة أعلاه .

حاء - المسائل المتصلة بالأقاليم الصغيرة

٧١ - عندما اعتمدت اللجنة الخاصة التقرير الثمانين لفريقها العامل (A/AC.109/L.1137) ، قررت في جلستها ١٠٦٠ (المعقودة في ٣١ كانون الثاني/يناير ، في جملة أمور ، أن تدرج في جدول أعمالها لهذه الدورة بنداً بعنوان " المسائل المتصلة بالأقاليم الصغيرة " وأن تنظر في هذا البند في جلساتها العامة وجلسات لجانها الفرعية ، حسب الاقتضاء .

٧٢ - وحينما اتخذت اللجنة الخاصة هذه المقررات ، أخذت بعين الاعتبار أحكام القرار ١٤٣/٣١ الذي تطلب الجمعية العامة في الفقرة ١٢ (د) منه الى اللجنة " أن تواصل ايلاء اهتمام خاص

(٢٢) للاطلاع على النسخة المطبوعة ، انظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثانية والثلاثون ، ملحق تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٧٧ ، الوثيقة (S/12344/Rev.1) .

للأقاليم الصغيرة ، بما في ذلك ارسال بعثات زائرة الى تلك الأقاليم حسب مقتضى الحال ، وأن توصي الجمعية العامة بأنسب الخطوات التي يلزم اتخاذها لتمكين سكان هذه الأقاليم من ممارسة حقهم في تقرير المصير والحرية والاستقلال ” . كذلك أولت اللجنة الخاصة الاعتبار اللازم لقرارات الجمعية العامة الأخرى ذات الصلة ، وخاصة تلك التي تتعلق بالأقاليم الصغيرة .

٧٣ - وفي وقت لاحق ، لاحظت اللجنة الخاصة ، لدى اعتمادها مختلف التقارير ذات الصلة الصادرة عن اللجنة الفرعية الثانية ، أن هذه اللجنة الفرعية قد وضعت في الاعتبار ، وهي تبحث أمر الأقاليم المحددة التي أحيل اليها النظر فيها ، أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، المذكورة أعلاه .

طاء - أسبوع التضامن مع الشعوب المستعمرة في الجنوب
الافريقي التي تكافح من أجل الحرية والاستقلال
والتساوي في الحقوق

٧٤ - قررت اللجنة الخاصة ، في جملة أمور ، لدى اقرارها التقرير الثامن لفريقها العامل (A/AC.109/L.1137) ، في جلستها ١٠٦٠ المعقودة في ٣١ كانون الثاني /يناير ، أن تدرج في جدول أعمالها للدورة الحالية بندا بعنوان ” أسبوع التضامن مع الشعوب المستعمرة في الجنوب الافريقي التي تكافح من أجل الحرية والاستقلال والتساوي في الحقوق ” وأن تنظر فيه في جلساتها العامة وجلسات لجانها الفرعية ، حسب الاقتضاء .

٧٥ - واسترشدت اللجنة لدى نظرها في هذا البند ، بما يتصل بذلك من أحكام قرار الجمعية العامة ٢٩١١ (د - ٢٧) المؤرخ في ٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٢ ، الذي أوصت الجمعية العامة في الفقرة ٢ منه ” بأن يجرى ، بمناسبة أسبوع التضامن ، عقد الاجتماعات ونشر المواد المناسبة في الصحف واذاعتها عن طريق الراديو والتلفزيون ، وتنظيم حملات عامة بغية جمع التبرعات لصندوق مساعدة الكفاح ضد الاستعمار والفصل العنصري الذي أنشأته منظمة الوحدة الافريقية ” .

٧٦ - وفي ضوء ما سلف ، واستنادا الى التوصية الصادرة عن اللجنة الفرعية المعنية بالالتماسات والاعلام والمساعدة ، والواردة في تقريرها التاسع والتسعين بعد المائة (A/AC.109/L.1151) ، قررت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١٠٧٧ ، المعقودة في ٢١ أيار/مايو في مابوتو ، الاشتراك في اجتماع جماهيري جرى في اليوم نفسه في مابوتو نظمه حكومة موزامبيق احتفالا بأسبوع التضامن . وخلال ذلك الاجتماع الذي حضره عدة آلاف من الناس ، من بينهم ممثلو الدول التي اشتركت في المؤتمر الدولي لنصرة شعبي زمبابوي وناميبيا ، ألقى كلمات في هذا الاجتماع كل من وزير خارجية موزامبيق وممثل مدينة مابوتو ، ورئيس اللجنة الخاصة ، وممثل الأمين العام ، ورئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، ورئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، وممثل منظمة الوحدة الافريقية وممثلي حركات التحرير الوطني لناميبيا وروديسيا الجنوبية .

٧٧ - وجرى بالتعاون مع إدارة شؤون الاعلام بالأمانة العامة تنظيم معرض للصور في مقر الأمم المتحدة عن ٥ ميبيا وروديسيا الجنوبية . وعرضت إدارة الاعلام ستة أفلام وأذاعت نشرات اخبارية وبرامج لموضوعات محددة تدور حول النضال التحريري لشعوب الأقاليم المستعمرة في الجنوب الافريقي .

١٠ - الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (٢٣)

٧٨ - قررت اللجنة الخاصة ، في جملة أمور ، لدى اقرارها التقرير الثمانين للفريق العام - A/AC.109/L.1137 ، في جلستها ٠٦٠ (المعقودة في ٣١ كانون الثاني /يناير ، أن تدرج في جدول أعمالها للدورة الحالية بهذا العنوان "الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري" وأن تنظر فيه في جلساتها العامة وجلسات اللجنة الفرعية ، حسب الاقتضاء .

٧٩ - ونظرت اللجنة الخاصة في هذا البند في جلستها ٠٨٩ (المعقودة في ٤ آب/أغسطس .

٨٠ - وفي تلك الجلسة ، قررت اللجنة الخاصة ، لدى اقرارها التقرير الحادي والثمانين لفريقها العامل A/AC.109/L.1193 ، مراعاة منها للمعلومات المطلوبة بمقتضى المادة ١٥ من الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله ، أن تأذن لرئيسها باحالة جميع المعلومات ذات الصلة بالموضوع الى لجنة القضاء على التمييز العنصري ، وفقا للممارسة القائمة .

٨١ - وأشارت اللجنة الخاصة لدى اتخاذها الاجراءات السالفة الذكر المتعلقة بالاتفاقية الى أن جزءاً لا يتجزأ من الولاية التي عهدت بها اليها الجمعية العامة فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، أي العمل من أجل التطبيق الكامل والفوري للاعلان في جميع الأقاليم التي لم تحصل على استقلالها بعد ، انما هو الدعوة الى تحقيق هذا الهدف "دون أي تمييز بسبب العرق أو المعتقد أو اللون" . وأشارت اللجنة الخاصة كذلك الى أن الجمعية العامة كررت في القرار ١٤٣/٣١ (١٤٣/٣١) الاعلان عن اقتناعها بأن "القضاء الكامل على التمييز العنصري والفصل العنصري وانتهاكات حقوق الانسان الأساسية لشعوب الأقاليم المستعمرة سيتحقق بأقصى سرعة عن طريق تنفيذ الاعلان تنفيذاً أميناً وكاملاً" . وترى اللجنة الخاصة أن تنفيذ الاعلان تنفيذاً كاملاً ، يعني ، بالضرورة ، ممارسة جميع الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية لحق تقرير المصير وجميع حقوق الانسان الأساسية الأخرى .

كاف - العلاقات مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى ومؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة

١ - مجلس الأمن

٨٢ - طلبت الجمعية العامة ، في الفقرة ١٢ (ب) من قرارها ١٤٣/٣١ الى اللجنة الخاصة

(٢٣) قرار الجمعية العامة ٢١٠٦ ألف (د - ٢٠) ، المرفق ، المؤرخ في ٢١ كانون

الأول /ديسمبر ١٩٦٥ .

" ابداء مقترحات ملموسة يمكن أن تساعد مجلس الأمن في بحث التدابير التي يكون من المناسب اتخاذها بموجب الميثاق ، ازاء التطورات الحاصلة في الأقاليم المستعمرة والتي من شأنها تهديد السلم والأمن الدوليين . "

٨٣ - ووفقا لهذا الطلب ، لفتت اللجنة الخاصة انتباه مجلس الأمن الى عدد من مقرراتها المتصلة بالأقاليم المستعمرة في الجنوب الافريقي كما يلي :

الوثيقة

S/12297

موضوع المقرر

ناميبيا

المقرر

اتفاق الآراء المؤرخ

في ١٤ آذار /

مارس ١٩٧٧

القرار المؤرخ في

٢ آب / أغسطس

١٩٧٧

أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية
وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ اعلان
منح الاستقلال للبلدان والشعوب
المستعمرة في روديسيا الجنوبية
وناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة
تحت السيطرة الاستعمارية والجهود
الرامية الى القضاء على الاستعمار
والفصل العنصري والتمييز العنصري
في الجنوب الافريقي

S/12381

روديسيا الجنوبية

القرار المؤرخ في

٨ آب / أغسطس

١٩٧٧

S/12380

٨٤ - وترد تفاصيل بحث اللجنة الخاصة للهنود المعدنية في الفصول السادس والسابع والثامن من هذا التقرير (انظر الصفحة ٧٩ أدناه و A/32/23/Rev.1 ، المجلد الثاني) .

٨٥ - وكذلك ، بناء على طلب رئيس اللجنة الخاصة ورئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا معاً ، تم توزيع تقرير المؤتمر الدولي لنصرة شعبي زمبابوي وناميبيا بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن (A/32/102/Rev.1-S/12344/Rev.1) (٢٤) .

٢ - مجلس الوصاية

٨٦ - واصلت اللجنة الخاصة ، خلال السنة ، تتبعها عن كثب ، لأعمال مجلس الوصاية فيما يتعلق باقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية . ويرد عرض لبحث اللجنة لهذا الاقليم في الفصل الثالث والعشرين من هذا التقرير (A/32/23/Rev.1 ، المجلد الثالث) .

(٢٤) انظر الحاشية ٢٢ أعلاه .

٣ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٨٧ - فيما يتعلق بنظر اللجنة الخاصة في مسألة تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة للإعلان ، ووفقاً لأحكام الفقرة ١٣ من القرار ٣٠/٣١ المتعلق بهذا الهند ، أجريت مشاورات خلال السنة بين رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيس اللجنة الخاصة للنظر في " التدابير المناسبة لتنسيق سياسات وأنشطة الوكالات المتخصصة . . . في تنفيذ قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع " . ويرد في الفصل السادس من هذا التقرير (A/31/23(Part V)) بيان لهذه المشاورات ولبحث اللجنة الخاصة لهذا الهند (انظر الصفحة ١٨٥ أدناه) .

٤ - مجلس الأمم المتحدة لناميبيا

٨٨ - تابعت اللجنة الخاصة ، عن كثب ، خلال هذا العام ، بموجب ولايتها الخاصة ، أعمال مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وظل أعضاء مكثي هاتين الهيئتين على صلة عمل مستمرة وثيقة فيما بينهما . وبالإضافة الى ذلك ، وعملاً بالممارسة القائمة ، شارك رئيس المجلس في أعمال اللجنة المتصلة بمسألة ناميبيا . وزيادة على ذلك ، كما جاء في التقرير ذي العلاقة (A/32/109/Rev.1) (S/12344/Rev.1) (٢٥) ، تعاون المجلس واللجنة الخاصة تعاوناً وثيقاً ، في إطار القرار ٤٥/٣١ في تخطيط وتنظيم المؤتمر الدولي لنصرة شعبي زيمبابوي وناميبيا ، المقود في مابوتو في أيار/مايو .

٨٩ - وكما جاء في الفقرة ٢٦ أعلاه ، ألقى رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا كلمة في اجتماع جماهيري نظمه السلطات الموزامبيقية في مابوتو في ٢١ أيار/مايو احتفالاً بأسبوع التضامن مع الشعوب المستعمرة في الجنوب الأفريقي التي تكافح من أجل الحرية والاستقلال والتساوي في الحقوق . وفي وقت لاحق ، وتلبية لدعوة تلقتها اللجنة الخاصة من المجلس ، ووفقاً لمقرر اتخذته اللجنة الخاصة في جلستها ٩٢ . ١ المقودة في ١٦ آب/أغسطس ، أدلى مقرر اللجنة ببيان في اجتماع خاص نظمه المجلس في ٢٦ آب/أغسطس احتفالاً بيوم ناميبيا (A/AG.131/SR.262) . فضلاً عن ذلك ، كما جاء في الفقرة ٣ . ١ أدناه ، قام ممثل اللجنة الخاصة بتمثيل المجلس في حلقة دراسية عقدت في كوناكري في شباط/فبراير .

٥ - لجنة حقوق الانسان

٩٠ - تابعت اللجنة الخاصة عن كثب مرة أخرى ، خلال العام ، أعمال لجنة حقوق الانسان ، فيما يتعلق بمسألة حق الشعوب في تقرير المصير وتطبيقه بالنسبة للشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والأجنبية وبمسألة انتهاك حقوق الانسان والحريات الأساسية ، في أي جزء من العالم ، مع الإشارة بشكل خاص الى البلدان والأقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التي لا تتمتع بالاستقلال .

٩١ - ولدى بحث اللجنة الخاصة لمسألة الأقاليم غير المستقلة في الجنوب الافريقي ، أخذت في اعتبارها التقرير (E/CN.4/1222 و Corr.1) الذى قدمه فريق الخبراء العامل المخصص التابع للجنة حقوق الانسان ، بمقتضى قرارى اللجنة ه (د - ٣١) المؤرخ في ١٤ شباط/فبراير ١٩٧٥ و ٨ (د - ٣٢) المؤرخ في ٤ آذار/مارس ١٩٧٦ ، الذى يتصل ، في جملة أمور ، بالتطورات المتعلقة بالتمييز العنصرى وتطبيقات سياسة الفصل العنصرى في كل من ناميبيا وروديسيا الجنوبية . كما أخذت اللجنة الخاصة في الاعتبار القرارين ٦ (د - ٣٣) و ٧ (د - ٣٣) اللذين اتخذتهما لجنة حقوق الانسان في ٤ آذار/مارس ١٩٧٦ والقرار ٢٠٨٢ (د - ٦٢) الذى اتخذته المجلس الاقتصادى والاجتماعى في ١٣ أيار/مايو ١٩٧٦ بشأن الهند المتصل بالموضوع .

٦ - اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى

٩٢ - واصلت اللجنة الخاصة أيضا خلال السنة ، وهي تضع نصب عينيها الآثار التي تتركها سياسات الفصل العنصرى على الحالة القائمة في الأقاليم غير المستقلة في الجنوب الافريقي ، ايلاء اهتمام وثيق لعمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، وظل أعضاء مكثبي اللجنتين على اتصال وثيق فيما بينهم ، فيما يتعلق بالأمور ذات الاهتمام المشترك .

٩٣ - وبناء على مقرر اتخذته اللجنة الخاصة في جلستها ١٠٥٩ ، المعقودة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ، حضر رئيس اللجنة ، بدعوة من اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، اجتماعا في ٢٥ كانون الثاني/يناير نظمته تلك اللجنة لبحث أمور منها " مسألة الاستراتيجية التي يتعين على اللجنة الخاصة اتباعها لدعوة مجلس الأمن الى الاجتماع بشأن جنوب افريقيا كما طلب قرار الجمعية العامة ٦/٣١ " دال " (انظر A/AC.115/SR.340) . وعلاوة على ذلك ووفقا لمقرر اتخذته اللجنة الخاصة في جلستها ٦٢٠ ، المعقودة في ٢٥ شباط/فبراير ، أدلى رئيس اللجنة الخاصة ببيان يوم ٢١ آذار/مارس في اجتماع نظمته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى احتفالا باليوم الدولى للقضاء على التمييز العنصرى (A/AC.115/SR.344) . وأدلى رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، أيضا ، كما تشير الى ذلك الفقرة ٧٦ أعلاه ، ببيان في اجتماع عام عقد في ماهوتو في ٢١ أيار/مايو احتفالا بأسبوع التضامن مع الشعوب المستعمرة في الجنوب الافريقي التي تكافح من أجل الحرية والاستقلال والتساوى في الحقوق . وفي وقت لاحق ، وتلبية لدعوة من اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ووفقا لمقررين اتخذتهما اللجنة الخاصة في جلستهما ١٠٩٠ و ١٠٩١ ، المعقودتين في ٨ و ١٥ آب/أغسطس ، قام وفد مؤلف من ممثلي كل من اندونيسيا ، وترينيداد وتوباغو ، والنرويج ، برئاسة رئيس اللجنة ، بتمثيل اللجنة الخاصة في المؤتمر العالمى لمناهضة الفصل العنصرى الذى نظمته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى بالتعاون مع منظمة

الوحدة الافريقية وحكومة نيجيريا ، وانهقد في لاغوس من ٢٢ الى ٢٦ آب/أغسطس (٢٦) . وفي الجلسة ١٠٩٦ المعقودة في ١ أيلول/سبتمبر ، قدم ممثل ترينيداد وتوباغو باسم الوفد ، تقريراً عن أعمال المؤتمر (A/AC.109/PV.1096) .

٩٤ - وأخيراً ، وتيسيراً لأعمال الهيئتين ، اتخذت الترتيبات خلال السنة لتأمين تمثيل اللجنة الخاصة واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري تمثيلاً منسقاً في الاجتماعات التي نظمها المنظمات غير الحكومية الناشطة في ميدان إنهاء الاستعمار (أنظر الفقرات ١٠٢ الى ١٠٦ أدناه) .

(٢٦) للاطلاع على تقرير المؤتمر ، انظر A/CONF.91/9 (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع : (E.77.XIV.2) .

٧ - لجنة القضاء على التمييز العنصري

٩٥ - اتخذت اللجنة الخاصة في جلستها ١٠٦٠ و ١٠٨٩ المعقودتين في ٣١ كانون الثاني / يناير وفي ٤ آب/أغسطس ، مقررات تتعلق بالأحكام المتصلة بالموضوع من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ، وذلك في ضوء الطلبات التي وجهتها اليها لجنة القضاء على التمييز العنصري (أنظر الفقرات من ٧٨ الى ٨١ أعلاه) .

٨ - الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة

٩٦ - وفقا للطلبات الواردة في قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، واصلت اللجنة الخاصة نظرها في مسألة تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة للاعلان . وأجرت اللجنة في الاطار ذاته ، عن طريق لجنتها الفرعية المعنية بالالتماسات والاعلام والمساعدة ، مشاورات خلال السنة مع مسؤولي عدة منظمات . ويرد بيان لهذه المشاورات ولنظر اللجنة الخاصة في المسألة في الفصل السادس من هذا التقرير (أنظر الصفحة ١٧٨ أدناه) .

٩٧ - واتخذت اللجنة الخاصة كذلك ، خلال العام ، عددا من القرارات الأخرى بشأن مساعدة شعوب الأقاليم المستعمرة في الجنوب الافريقي . وترد هذه القرارات في الفصلين السابع والثامن من التقرير الحالي (A/32/23/Rev.1 ، المجلد الثاني) .

لام - التعاون مع منظمة الوحدة الافريقية

٩٨ - وقامت اللجنة الخاصة ، كما فعلت في السنوات السابقة ، واصمة نصب عينيها قرارها السابق القاعي بأن تبقى على اتصال منتظم مع منظمة الوحدة الافريقية لكي تساعد في انجاز الولاية التي عهدت اليها بها الجمعية العامة على نحو فعال ، بمتابعة أعمال تلك المنظمة خلال هذه السنة عن كثب ، وظلت على اتصال وثيق بالأمانة العامة لتلك المنظمة بشأن الأمور التي تهم الطرفين . وعلى وجه الخصوص ، لقيت اللجنة الخاصة ، مرة أخرى ، تعاونا تاما من الأمين التنفيذي لمنظمة الوحدة الافريقية لدى الأمم المتحدة الذي ساهم ، بناء على الدعوة الدائمة الموجهة اليه من قبل اللجنة الخاصة ، في أعمال اللجنة الخاصة ولجنتها الفرعية المعنية بالالتماسات والاعلام والمساعدة . وعلاوة على ذلك ، شارك الأمين التنفيذي أو مثله ، مراعاة للأحكام ذات الصلة وقرار الجمعية العامة ١٤٥/٣١ ، مشاركة فعالة في أعمال لجنة التنظيم للمؤتمر الدولي لنصرة شعبي زيمبابوي وناميبيا التي أنشأتها اللجنة الخاصة ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا . وكانت منظمة الوحدة الافريقية ، كما جاء في التقرير ذي الصلة (٢٧) بمثابة في المؤتمر المذكور بعدد من أكبر المسؤولين فيها ، من بينهم وليام ايتيكي مبيوا ، الأمين العام الاداري ، وبيتر أونو ، الأمين العام المساعد ، والكولونييل

(٢٧) أنظر الحاشية ٢٢ أعلاه .

د. هاشم مبيتا ، الأمين التنفيذي للجنة التنسيق من أجل تحرير افريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، ودرامين أوتارا ، الأمين التنفيذي للأمم المتحدة . وقد أتاح المؤتمر للجنة الخاصة الفرصة لاجراء مشاورات مستفيضة عالية المستوى مع مسؤولي منظمة الوحدة الافريقية بشأن المسائل ذات الأهمية المشتركة .

٩٩ - وفي بداية دورة عام ١٩٧٧ ، قررت اللجنة ، تلبية لدعوة تلقتها في هذا الصدد ، أن تقوم ممثلة سيراليون الدائمة لدى الأمم المتحدة بتمثيلها في الدورة الثامنة والعشرين للجنة التنسيق من أجل تحرير افريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، المعقودة في لوساكا ، ما بين ٢٩ كانون الثاني /يناير و ٥ شباط/فبراير . وفي بيان أمام اللجنة الخاصة (A/AC.109/PV.1062) ، قدمت ممثلة سيراليون تقريراً عن مشاركتها في أعمال لجنة التنسيق .

١٠٠ - وفي وقت لاحق ، حضر رئيس اللجنة ، تلبية لدعوة وردت ووفقاً لقرار من اللجنة الخاصة ، الدورة التاسعة والعشرين للجنة التنسيق المعقودة في لواندا بين ١٤ و ١٨ حزيران /يونيه . وكذلك اشترك الرئيس ، تلبية لدعوة من منظمة الوحدة الافريقية ووفقاً للولاية التي عهدت بها اليه الجمعية العامة واللجنة الخاصة ، في الدورة العادية التاسعة والعشرين للمجلس الوزاري ، والدورة العادية الرابعة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المعقودة في ليرفيل ، بين ٢٣ حزيران /يونيه و ٥ تموز/يوليه . وقدّم الرئيس في بيان الى اللجنة الخاصة (A/AC.109/PV.1086) لدى دعوته ، تقريراً عن اشتراكه في أعمال الدورات المشار اليها أعلاه ، وكذلك عن مشاوراته مع مسؤولي منظمة الوحدة الافريقية ومع قادة ومسؤولي حركات التحرير الوطني لناميبيا وزمبابوي .

١٠١ - وظلت اللجنة الخاصة خلال العام أيضاً ، على اتصال وثيق بمنظمة الوحدة الافريقية ، فيما يتصل بتنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة للاعلان ولغيره من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع ، وعلى وجه الخصوص تلك القرارات المتعلقة بأمور تتصل بمساعدة شعوب الأقاليم المستعمرة في افريقيا وحركات تحريرها الوطني (أنظر الفصل السادس من التقرير الحالي) (أنظر الصفحة ١٧٨ أدناه) .

ميم - التعاون مع المنظمات غير الحكومية

١٠٢ - تابعت اللجنة الخاصة عن كثب ، آخذة بعين الاعتبار الأحكام المتصلة بالموضوع من القرارين ١٤٣/٣١ و ١٤٤/٣١ ، نشاط المنظمات غير الحكومية ذات الاهتمام الخاص بمجال إنهاء الاستعمار . وفيما يلي عرض موجز للاتصالات التي قامت بها اللجنة مع بعض هذه المنظمات .

١ - الاتحاد الثوري للنساء الغينيات والاتحاد النسائي الديمقراطي الدولي

١٠٣ - في الجلسة ١٠٥٩ المعقودة في ٢٤ كانون الثاني /يناير ، لفت رئيس اللجنة الانتباه الى دعوة واردة الى اللجنة من الاتحاد الثوري للنساء الغينيات ومن الاتحاد النسائي الديمقراطي الدولي لحضور الحلقة الدراسية الدولية عن المرأة التي ستعقد في كوناكري من ٦ الى ٩ شباط/

فبراير . وفي الجلسة نفسها قررت اللجنة الخاصة قبول الدعوة وطلبت الى رئيسها أن يقوم ، بعد مشاورات مناسبة ، بتعيين أحد الأعضاء لتمثيل اللجنة في تلك الحلقة الدراسية . وعملا بالقرار المذكور ، قامت شيرلي بيما غبوجاما ، ممثلة سيراليون الدائمة لدى الأمم المتحدة ، بتمثيل اللجنة الخاصة في تلك الحلقة ، ومثلت فيها أيضا مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، بناء على طلب هذا الأخير . وفي الجلسة ١٠٦٢ ، المعقودة في شباط/فبراير ، قدمت ممثلة سيراليون عرضا لمشاركتها في هذه الحلقة الدراسية (A/AC.109/PV.1062) .

٢ - مجلس السلام العالمي

١٠٤ - وفي الجلسة ١٠٧٦ ، المعقودة في ٢ أيار/مايو ، قررت اللجنة ، لإثريان ألقاه ممثل الصين (A/AC.109/PV.1076) ، قبول دعوة وجهها اليها مجلس السلام العالمي لارسال ممثل عنها لحضور المؤتمر العالمي لبناء السلام الذي سيعقد في وارسو من ٦ الى ١١ أيار/مايو ، وطلبت الى نيتشو نيتشيف (بلغاريا) ، نائب رئيسها ، وإلى سامي غليل (الجمهورية العربية السورية) ، مقررهما ، بتمثيلها في ذلك المؤتمر ، وفي الجلسة ١٠٧٨ ، في ٦ حزيران/يونيه ، قدم ممثل بلغاريا باسم الوفد ، بيانا عن أنشطة المؤتمر ذات العلاقة (A/AC.109/PV.1078) .

١٠٥ - وفي الجلسة ١٠٩٧ ، في ٢ أيلول/سبتمبر ، قام الرئيس باعلام اللجنة بورود دعوة أخرى من مجلس السلام العالمي الى اللجنة لارسال ممثل عنها الى اجتماع لمكتب تلك الهيئة ، من المقرر عقده في برلين بين ٩ و ١٢ أيلول/سبتمبر . وفي الجلسة ذاتها ، قررت اللجنة ، إثريان من ممثل الصين (A/AC.109/PV.109٣) ، أن تأذن لرئيسها باجراء مشاورات مع الأعضاء في هذا الشأن واتخاذ التدابير المناسبة على أساس هذه المشاورات ؛ وعملا بذلك القرار وبالنظر الى أن اللجنة الخاصة لمناقضة الفصل العنصرى قد قررت قبول دعوة مماثلة ، طلبت اللجنة الخاصة الى ممثل هذه اللجنة ، بموافقتها ، متابعة الأعمال ذات العلاقة نيابة عنها (أنظر A/AC.115/SR.350) .

٣ - المنظمات الأخرى

١٠٦ - وفي الجلسة ١٠٧١ ، في ١٩ نيسان/ابريل ، قام الرئيس باعلام اللجنة بورود دعوة من لجنة التنظيم للمؤتمر العالمي لمناقضة الفصل العنصرى والعنصرية والاستعمار في الجنوب الافريقي الى اللجنة الخاصة لارسال ممثل لها لحضور اجتماع تحضيري للمؤتمر ، يعقد في لشبونة في يومي ٢٣ و ٢٤ نيسان/ابريل . وفي الجلسة نفسها قررت اللجنة الخاصة ، آخذة في اعتبارها قرار اللجنة الخاصة لمناقضة الفصل العنصرى قبول دعوة مماثلة ، أن تطلب الى ممثل تلك اللجنة ، بموافقتها ، أن يمثل اللجنة الخاصة في تلك المناسبة (أنظر A/AC.115/SR.345) . وفي وقت لاحق ، ووفقا لقرار اتخذته اللجنة الخاصة في جلستها ١٠٧٨ ، بتاريخ ٦ حزيران/يونيه وتلبية لدعوة من منظمي المؤتمر ، قام الممثل الدائم لترينيداد وتوباغو لدى الأمم المتحدة ، السيد فرانك عبد الله ، نائب الرئيس ، بتمثيل اللجنة الخاصة في المؤتمر الذي انعقد في لشبونة من ١٦ الى ١٩ حزيران/يونيه . وفي الجلسة ١٠٨٤ للجنة المعقودة في ٧ تموز/يوليه ، قدم ممثل ترينيداد وتوباغو تقريرا عن اعمال المؤتمر ذات العلاقة (A/AC.109/PV.1084) .

نون - النظر في المسائل الأخرى

١ - المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (د) من ميثاق الأمم المتحدة عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والمسائل الأخرى ذات الصلة

١٠٧ - عملاً بالأحكام ذات الصلة من القرار ١٩/٣١ ، واصلت اللجنة الخاصة بحثها للبند المذكور أعلاه . ويرد بيان بنظر اللجنة في هذا البند في الفصل الثاني والثلاثين من هذا التقرير (١/32/23/Rev.1 ، المجلد الرابع) .

٢ - أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في روديسيا الجنوبية وناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي

١٠٨ - تابعت اللجنة الخاصة دراستها للبند أعلاه ، وفقاً للفقرة ١٥ من القرار ٧/٣١ ويرد عرض لنظر اللجنة في هذا البند في الفصل الرابع من هذا التقرير ((A/32/23 (Part III) و Corr.2)). (أنظر الصفحة ٨٠ أدناه) .

٣ - الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الأقاليم الواقعة تحت ادارتها والتي قد تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

١٠٩ - تابعت اللجنة الخاصة دراستها للبند أعلاه ، حسبما ورد في برنامج عملها لعام ١٩٧٧ (٢٨) الذي وافقت عليه الجمعية العامة في الفقرة ٥ من القرار ١٤٣/٣١ . ويرد عرض لنظر اللجنة في هذا البند في الفصل الخامس من هذا التقرير (أنظر الصفحة ١٣٦ أدناه) .

(٢٨) أنظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الأول ، الفقرة ١٥٣ .

٤ - امثال الدول الأعضاء للاعلان وللقرارات الأخرى المتعلقة بمسألة إنهاء الاستعمار

١١٠ - قررت اللجنة الخاصة ، في الجلسة ١٠٦٠ المعقودة في ٣١ كانون الثاني /يناير ، باعتمادها التقرير الثمانين لفريقها العامل (A/AG.109/L.1137) ، أن تطلب الى الهيئات المعنية أخذ البند المذكور أعلاه بعين الاعتبار لدى اضطلاعها بالمهام الموكولة اليها من قبل اللجنة .

١١١ - وتبعاً لذلك ، أخذت الهيئات الفرعية القرار المذكور بعين الاعتبار لدى دراستها للبند التي أحيلت اليها للنظر فيها . وكذلك أخذت اللجنة الخاصة القرار المذكور في اعتبارها عند نظرها في بعض البنود المحددة في جلساتها العامة .

٥ - الموعد النهائي لنيل الأقاليم الاستقلال

١١٢ - ذكرت اللجنة الخاصة ، فيما ذكرت ، في تقريرها الذي رفعته الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين بصدور برنامج عملها لعام ١٩٧٧ ، ما يلي :

" ١٥٢ - وتمشيا مع الرغبة التي أعربت عنها الجمعية العامة صراحة ، ستوصي اللجنة الخاصة ، كلما رأت ذلك مناسباً وملائماً ، بتحديد موعد نهائي لنيل كل اقليم استقلاله وفقاً لأمني السكان وأحكام الاعلان ... " (٢٩)

١١٣ - وأقرت الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين ، في الفقرة ٥ من القرار ١٤٣/٣١ ، برنامج العمل الذي وضعتة اللجنة الخاصة لعام ١٩٧٧ ، بما في ذلك قرار اللجنة الوارد نصه أعلاه .

١١٤ - وفي جلسة اللجنة الخاصة ١٠٦٠ المعقودة في ٣١ كانون الثاني /يناير ، عمدت اللجنة باعتمادها التقرير الثمانين لفريقها العامل (A/AG.109/1137) ، وبطلبها الى اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة الاضطلاع بالمهام الموكولة اليها الى لفت نظر تلك اللجنة الفرعية الى المترر المذكور أعلاه . وتبعاً لذلك أخذت اللجنة الفرعية باعتبارها ذلك المقرر ، لدى دراستها لكل من الأقاليم المحالة اليها للنظر فيها . كذلك أخذت اللجنة في الاعتبار المقرر المذكور أعلاه عند بحثها ، في جلساتها العامة أمر كل اقليم .

٦ - مسألة عقد سلسلة من الاجتماعات خارج المقر

١١٥ - ذكرت اللجنة الخاصة ، فيما ذكرت ، في تقريرها الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين ، بصدور برنامج عملها لعام ١٩٧٧ ما يلي :

" ... وفي هذا الصدد أيضاً ، أخذت اللجنة بعين الاعتبار أحكام الفقرة ٦ من القرار ١٦٥٤ (د - ١٦) والفقرة ٣ (٩) من القرار ٢٦٢١ (د - ٢٥) ، التي أذنت بها

الجمعية للجنة الخاصة بالاجتماع خارج مقر الأمم المتحدة كما وحيثما تقتضي الضرورة به قد مثل هذه الاجتماعات للاضطلاع بمهامها على نحو فعال ، وبعد أن نظرت اللجنة في هذه المسألة ، قررت ، واضعة نصب عينيها النتائج البناءة التي نجمت عن عقد اجتماعات خارج المقر في الماضي ، ابلاغ الجمعية العامة أنها قد تفكر في عقد سلسلة من الاجتماعات خارج المقر عام ١٩٧٧ ، وتوصيتها بأخذ هذا الاحتمال في الحسبان لدى رصد المخصصات المالية اللازمة لتغطية أنشطة اللجنة خلال ذلك العام " (٣٠) .

١١٦- وأقرت الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين ، في الفقرة ٥ من القرار ١٤٣/٣١ برنامج العمل الذي وضعت له اللجنة الخاصة لعام ١٩٧٧ ، بما في ذلك القرار الوارد نصه أعلاه .

١١٧- وباعتماد اللجنة الخاصة التقرير الثمانين لفريقها العامل (A/AC.109/L.113/7) ، فسي جلستها ١٠٦٠ المعقودة في ٣١ كانون الثاني /يناير ، قررت أن تتناول مسألة عقد سلسلة من الاجتماعات خارج المقر بوصفها بندا مستقلا وأن تحيلها الى فريقها العامل للنظر فيها واعتماد التوصيات اللازمة بشأنها .

١١٨- وفي الجلسة ١٠٨٩ المعقودة في ٤ آب/أغسطس ، نظرت اللجنة الخاصة في مسألة عقد سلسلة من الاجتماعات خارج المقر في عام ١٩٧٨ ، وذلك على أساس التوصيات الواردة في التقرير الحادي والثمانين لفريقها العامل (A/AC.109/L.1193) . وباعتمادها ذلك التقرير ، في الجلسة ذاتها ، قررت اللجنة الخاصة ، في جملة أمور ، أن تدرج في القسم المناسب من تقريرها الى الجمعية العامة ، أولا ، بياناً يفيد بأنها قد تنظر في عقد سلسلة من الاجتماعات خارج مقر الأمم المتحدة خلال عام ١٩٧٨ ، وثانيا ، توصية للجمعية العامة بأن تأخذ مثل هذا الاحتمال بعين الاعتبار لدى رصد المخصصات المالية اللازمة لتغطية أنشطة اللجنة خلال ذلك العام (أنظر الفقرة ١٥٤ أدناه) .

٧- تعاون الدول القائمة بالادارة ومشاركتها في أعمال اللجنة الخاصة

١١٩- استمرت حكومة استراليا ، بحكم عضويتها في اللجنة الخاصة ، في المشاركة ، بنشاط ، في نظر اللجنة في حالة الأقاليم التي تقوم استراليا بادارتها . ويرد بيان ذلك في الفصل الثاني عشر من هذا التقرير (A/32/23/Rev.1 ، المجلد الثالث) .

١٢٠- وامثالاً لأحكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، شاركت حكومات كل من البرتغال ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة ، ونيوزيلندا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، في أعمال اللجنة الخاصة عند بحثها مسألة الأقاليم الواقعة تحت ادارة كل منها ، كما يتضح ذلك من فصول هذا التقرير ذات الصلة بالموضوع (٣١) .

(٣٠) المرجع نفسه ، الفقرة ١٥٨ .

(٣١) الفصول ٧ و ١٠ و ١١ و ١٣ و ١٤ و ١٦ الى ٢٢ و ٢٤ الى ٢٩ (A/32/23/

Rev.1) ، المجلدات من الثاني الى الرابع) .

١٢١ - ويرد في الفصل الثالث من هذا التقرير ((A/32/23 (Part II)) ، وصف للتعاون الذي قدمته الدول القائمة بالإدارة إلى اللجنة الخاصة فيما يتعلق بمسألة إرسال بعثات زائرة للأقاليم المعنية (أنظر الصفحة ٧٤ أدناه) .

٨ - خطة المؤتمرات

١٢٢ - قررت اللجنة الخاصة ، باعتمادها التقرير الثمانين لفريقها العامل (A/AC.109/L.1137) ، في جلستها ١٠٦٠ المعقودة في ٣١ كانون الثاني/يناير أن تتناول ، بصورة مستقلة ، بنسبها بعنوان " خطة المؤتمرات " وأن تحيل هذا البند إلى فريقها العامل للنظر فيه وتقدم التوصيات اللازمة بشأنه .

١٢٣ - واسترشدت اللجنة الخاصة عند نظرها في هذا البند ، بأحكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع .

١٢٤ - وباقرار اللجنة الخاصة التقرير الحادي والثمانين للفريق العامل (A/AC.109/L.1193) ، في جلستها ١٠٨٩ المعقودة في ٤ آب/أغسطس ، قررت أن ينبغي لها ، في ضوء خبرتها في السنوات السابقة وبعد أن أخذت بعين الاعتبار حجم العمل المحتمل لعام ١٩٧٨ ، أن تعقد دورتين خلال عام ١٩٧٨ تمتد أولاهما من الأسبوع الأخير من شهر كانون الثاني/يناير إلى الأسبوع الأول من شهر تموز/يوليه ، وتمتد الثانية من الأسبوع الأول من آب/أغسطس إلى الأسبوع الأول من أيلول/سبتمبر . وكانت اللجنة تدرك ، عند اتخاذها القرار سالف الذكر ، أن البرنامج المقترح لا يحول دون عقد اجتماعات طارئة خارج هاتين الدورتين إذا اقتضت التطورات ذلك . وعلاوة على ذلك فسوف تشمل الدورة الأولى على ما تقرر اللجنة عقده من اجتماعات خارج مقر الأمم المتحدة خلال عام ١٩٧٨ (أنظر الفقرة ١١٨ أعلاه) . وكان من المفهوم أيضا أن اللجنة قد تعيد النظر في برنامج اجتماعاتها لعام ١٩٧٨ في وقت مبكر من ذلك العام في حالة حدوث أية تطورات قد تؤثر في برنامج عملها .

١٢٥ - أما فيما يتعلق ببرنامج اجتماعات اللجنة الخاصة لعام ١٩٧٩ ، فقد تم الاتفاق على أن تضع اللجنة برنامجا لعام ١٩٧٩ ماثلا للبرنامج المقترح لعام ١٩٧٨ ، شريطة الأخذ بأية توجيهات قد تصدرها الجمعية العامة بهذا الصدد .

٩ - ضبط الوثائق وتحديد ها

١٢٦ - قامت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١٠٨٩ المعقودة في ٤ آب/أغسطس ، عملا بالتوصيات الواردة في التقرير الحادي والثمانين لفريقها العامل (A/AC.109/L.1193) ، بدراسة إمكانية اتخاذ تدابير انمافية لضبط وتحديد وثائقها في ضوء قرارات الجمعية العامة ذات الصلة .

١٢٧ - وقررت اللجنة الخاصة في الجلسة نفسها أن تواصل دراستها للتدابير الأخرى التي يجب اتخاذها لضبط وتحديد وثائقها ، شريطة التقيد بأية قرارات قد تتخذها الجمعية العامة في هذا الصدد في دورتها الثانية والثلاثين . وقررت اللجنة الخاصة المحافظة على الشكل والتنظيم الحاليين لتقريرها إلى الجمعية العامة ، بوصفها مناسبين .

١٠ - المسائل الأخرى

١٢٨ - قررت اللجنة الخاصة ، باعتمادها التقرير الثمانين لفريقها العامل (A/AG.109/L.1137) ، في جلستها ١٠٦٠ المعقودة في ٣١ كانون الثاني/يناير ، أن تطلب الى الهيئات المعنية ، أن تأخذ بعين الاعتبار لدى دراستها لكل من هذه الأقاليم أحكام قرارات الجمعية العامة التالية ذات الصلة :

٣١/٣٢ - التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ؛

٣١/٣١ - برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي ؛

٣١/٦ "ياء" - سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا ؛

٣١/١٠ - آثار الاشعاع الذري ؛

٣١/١٣ - التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ؛

٣١/٣٣ - ما للمساعدات السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها من أشكال المساعدة التي تقدم الى الأنظمة الاستعمارية والعنصرية في الجنوب الافريقي من آثار ضارة بالتمتع بحقوق الانسان ؛

٣١/٣٤ - ما للأعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير ، وللإسراع في من—— الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من أهمية لضمان حقوق الانسان ومراعاتها على الوجه الفعال ؛

٣١/٣٨ - خبرة البلدان في تحقيق تغييرات اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى استهداها للتقدم الاجتماعي ؛

٣١/٤٠ - حماية واعادة الأعمال الفنية كجزء من الحفاظ على القيم الثقافية وزيادة تطويرها ؛

٣١/٦٦ - ميسس الحاجة الى وقف التجارب النووية والنووية الحرارية وعقد معاهدة تهدف الى تحقيق حظر شامل للتجارب ؛

٣١/٧٧ - تنفيذ برنامج عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصري ؛

٣١/٨١ - تقريراً لجنة القضاء على التمييز العنصري ؛

٣١/٨٣ - تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم ؛

٣١/٨٤ - الحالة الاجتماعية في العالم ؛

٣١/٨٨ - تنفيذ اعلان المحيط الهندي منطقة سلم ؛

٣١/٩٢ - تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي ؛

٣١/١٠٠ - مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالنقل البحري للبضائع ؛

١٠٢/٣١ - التدابير الرامية الى منع الارهاب الدولي الذي يعرض للخطر أرواحا بشرية بريئة أو يودي بها ، أو يهدد الحريات الأساسية ، ودراسة الأسباب الكامنة وراء أشكال الارهاب وأعمال العنف التي تنشأ عن اليأس وخيبة الأمل والشعور بالضيم واليأس والتي تحمل بعض الناس على التضحية بأرواح بشرية ، بما فيها أرواحهم هم ، محاولين بذلك أحداث تغييرات جذرية ؛

١٠٨/٣١ - مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر ؛

١٢٦/٣١ - المساعدة الطارئة للطلاب اللاجئين من جنوب افريقيا ؛

١٧٨/٣١ "طاء" - تنفيذ قرارات الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د - ٢٥) و ٣٢٠٢ (د - ٦) ، و ٣٢٨١ (د - ٢٩) ، و ٣٣٦٢ (د - ٦ - ٧) ؛

١٧٩/٣١ - مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

١٢٩ - وقد أخذ هذا القرار بعين الاعتبار أثناء النظر في حالة أقاليم معينة وفي بنود أخرى وذلك في جلسات اللجنة الفرعية والجلسات العامة على السواء .

سين - استعراض الأعمال (٣٢)

١٣٠ - رجت الجمعية العامة من اللجنة الخاصة ، في قرارها ١٤٣/٣١ ، مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذا فوريا تاما في جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها والقيام خاصة بوضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار . ورجت الجمعية العامة من اللجنة أيضا تقديم مقترحات ملموسة يمكن أن تساعد مجلس الأمن لدى نظره في التدابير التي يكون من المناسب اتخاذها بموجب الميثاق ازاء التطورات الحاصلة في الأقاليم المستعمرة والتي من شأنها تهديد السلم والأمن الدوليين . وبالإضافة الى ذلك ، رجت الجمعية العامة من اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مدى التزام الدول الأعضاء بالاعلان وبغيره من القرارات المتصلة بانهاء الاستعمار ولا سيما تلك التي تتعلق بناميبيا وروديسيا الجنوبية . وفي القرار نفسه ، رجت الجمعية العامة من اللجنة مواصلة ايلاء اهتمام خاص للأقاليم الصغيرة وتوصية الجمعية العامة بأنسب الطرق التي يمكن اتباعها لتمكين سكان هذه الأقاليم من ممارسة حقوقهم في تقرير المصير والحرية والاستقلال . ورجت الجمعية العامة من اللجنة أن تواصل السعي الى كسب تأييد المنظمات القومية والدولية ذات الاهتمام الخاص بموضوع انهاء الاستعمار لتحقيق أهداف الاعلان وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع . وفضلا عن ذلك أسندت الجمعية العامة في عدد من القرارات الاخرى الى اللجنة مهام محددة تتعلق بأقاليم معينة وبنود أخرى من جدول اعمالها .

(٣٢) يتضمن هذا الفرع استعراضا موجزا للمقررات الرئيسية التي اتخذتها اللجنة الخاصة في دورتها لعام ١٩٧٧ . وتتضمن الفصول ذات العلاقة من هذا التقرير عرضا كاملا لهذه المقررات وغيرها . وترد الآراء والتحفظات التي أبدتها مختلف الأعضاء بشأن المسائل المستعرضة في هذا الفرع ، في محاضر الجلسات التي بحثت فيها هذه المسائل والتي أشير اليها أيضا في الفصول المذكورة أعلاه .

١٣١ - وقامت اللجنة الخاصة ، في سياق ما اضطلعت به من أعمال خلال هذا العام ، آخذة بعين الاعتبار الطلبات المحددة الموجهة اليها من الجمعية العامة في قرارها ١٤٣/٣١ باستعراض تنفيذ الاعلان ومختلف قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالأقاليم المستعمرة ، ووضعت ، في ضوء التطورات ، توصيات تدعو الى قيام الدول وأجهزة الأمم المتحدة المختصة والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة ، باتخاذ مزيد من التدابير بغية تعجيل انهاء الاستعمار وتقدم السكان سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا . كما واصلت اللجنة الخاصة وفقا للقرار ٧/٣١ ، دراستها لأنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغير الاقتصادية ، التي تعرقل تنفيذ الاعلان في روديسيا الجنوبية وناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، وللجهود الرامية للقضاء على الاستعمار ، والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي . وعلاوة على ذلك ، واصلت اللجنة ، في ضوء ما يتصل بالموضوع من أحكام القرارات ١٤٣/٣١ و ٥٨/٣١ نظرها في الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الأقاليم الواقعة تحت ادارتها والتي تعرقل تنفيذ الاعلان وتتعارض مع أحكام قرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع . كما واصلت اللجنة ، وفقا لأحكام القرار ٣٠/٣١ ، المتصلة بالموضوع ، دراستها لتنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة للاعلان . وواصلت اللجنة أيضا ، آخذة في الحسبان أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، بحثها لمسألة ايفاد بعثات زائرة الى الأقاليم ومسألة نشر المعلومات عن أنشطة الأمم المتحدة في ميدان انهاء الاستعمار . وأخيرا اضطلعت اللجنة بعدد من المهام المحددة الأخرى التي أوكلتها اليها الجمعية العامة في مختلف القرارات ، كما اضطلعت بمهام أخرى ترتبت على مقررات سابقة اتخذتها اللجنة نفسها .

١٣٢ - وظلت اللجنة الخاصة مشغولة تماما طوال دورتها لعام ١٩٧٧ بأنشطتها المجددة أعلاه . وقامت اللجنة الخاصة ، كما فعلت في السنوات السابقة ، باجراء دراسة متعمقة للتطورات المتعلقة بالأقاليم المستعمرة في الجنوب الافريقي ، وأولت أيضا اهتماما كبيرا لدراسة الأحوال السائدة في الأقاليم الصغيرة المستعمرة ، وأوفدت بعثات زائرة الى اقليمين منها هما جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وجزر كايمان . وقد استطاعت اللجنة ، كما هو مبين أدناه في عرض موجز لنتائج نظرها في هذه البنود ، أن تقدم توصيات بشأن معظمها ، أما فيما يتعلق بالبنود الباقية فقد قررت أن تحيل الى الجمعية العامة من المعلومات ما يسهل على الجمعية العامة النظر فيها في دورتها الثانية والثلاثين .

١٣٣ - وبموجب أحكام القرار ١٤٥/٣١ ، قام الأمين العام خلال السنة ، متعاوناً مع اللجنة الخاصة ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا ومشاوراً مع منظمة الوحدة الافريقية ، بتنظيم مؤتمر دولي لنصرة شعبي زيمبابوي وناميبيا في مابوتو يستهدف حشد التأييد والمساعدة على نطاق عالمي للشعبيين المعنيين في كفاحهما من أجل تقرير المصير والاستقلال . وقام المؤتمر ، وقد كان الحضور فيه واسع النطاق ، باستعراض الحالة في الاقليمين ، واقترح ، لموافقة الجمعية العامة ، سلسلة من التدابير الواجب اتخاذها من جانب الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وغيرها من الهيئات في منظومة الأمم المتحدة ، وكذلك المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية لدعم الكفاح التحرري في هذين الاقليمين . أما نص اعلان مابوتو لنصرة شعبي زيمبابوي وناميبيا وبرنامج العمل لتحرير زيمبابوي وناميبيا الذي اعتمدته المؤتمر فوارد في تقرير المؤتمر المعروض على الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين .

١٣٤ - وتمشيا مع أحكام قرار الجمعية العامة المتصل بالموضوع ، ووفقا لما استقر عليه العرف ، قامت اللجنة الخاصة مرة أخرى ، متشاورا مع منظمة الوحدة الافريقية ، بدعوة ممثلي حركات التحرير الوطني التي تعترف بها المنظمة للاشتراك ، كمراقبين كل في الأعمال المتعلقة ببلده . وبهذا حصلت اللجنة مرة أخرى على معلومات قيمة بفعل مشاركة ممثلي حركة تحرير زيمبابوي في أعمالها لدى نظرها في مسألة روديسيا الجنوبية ، وكذلك بفضل مشاركة ممثلي حركة التحرير الوطني لناميبيا ، في أعمال اللجنة لدى نظرها في مسألة ناميبيا ، واستطاعت اللجنة ، فضلا عن ذلك ، أن تضع فني اعتبارها الكامل الآراء التي أعربت عنها حركتا التحرير المذكورتين اللتان شاركتا مشاركة فعالة فني مؤتمر مابوتو المشار اليه أعلاه .

١٣٥ - وفيما يتعلق بمسألة روديسيا الجنوبية ، أكدت اللجنة الخاصة من جديد حق شعب الاقليم ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والحرية والاستقلال ، وشرعية نضاله بكل ما لديه من وسائل ، لضمان تمتعه بهذا الحق . وأكدت أيضا من جديد المبدأ القائل بأنه لن يكون هناك استقلال قبل تحقيق حكم الأغلبية في زيمبابوي وبأنه ينبغي أن يشترك شعب الاقليم اشتراكا كاملا في أية تسوية تتعلق بالاقليم وأن تعبر هذه التسوية عن أمانة الحقيقة . وعمدت اللجنة الخاصة ، وهي تدبر المحاولات المتعمدة التي قام بها نظام الأقلية العنصرية غير الشرعي الحاكم لاحباط الجهود المستمرة التي بذلت لتحقيق تسوية بالتفاوض في زيمبابوي ، الى اداة استمرار الحرب القمعية والتدابير الخالصة المتصاعدة التي يتخذها ضد شعب زيمبابوي وكذلك الأعمال العدوانية والتهديدات المتكررة التي يرتكبها نظام الأقلية العنصرية غير الشرعي الحاكم ضد البلدان المجاورة المستقلة . كما أدانت اللجنة استمرار جنوب افريقيا اداة نظام الأقلية العنصرية غير الشرعي الحاكم مخالفة بذلك أحكام جميع القرارات والمقررات الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة . وكذلك طلبت الى حكومة المملكة المتحدة بوصفها الدولة القائمة بالادارة وتحمل المسؤولية الأولى عن انتهاء الحالة الخطرة في الاقليم ، أن تتخذ جميع التدابير الفعالة اللازمة لتمكين زيمبابوي من نيل الاستقلال وفقا لأمني أغلبية السكان وألا تمنح النظام غير الشرعي في أي ظرف كان ، أي من سلطات السيادة أو مميزاتها . وأعربت اللجنة عن تأييدها القوي للشعب الزيمبابوي من أجل تحقيق حكم الأغلبية بقيادة حركة تحريره الوطني وأكدت أهمية الحفاظ على قيادة موحدة داخل حركة التحرير . كما أكدت اللجنة من جديد ، الأحكام ذات العلاقة من اعلان مابوتو لنصرة شعبي زيمبابوي وناميبيا وأحكام برنامج العمل لتحرير زيمبابوي وناميبيا ، ولا سيما الأحكام التي تدعو الى تقديم المساعدة لدول المواجهة التي غدت محمية لأعمال العدوان المتكررة من جانب نظام الأقلية العنصرية ، وبالإضافة الى ذلك ، طلبت اللجنة ما يلي : انتهاء كافة التدابير القمعية المتخذة ضد شعب زيمبابوي ، وخاصة انتهاء أعمال القتل والاعداد المرتكبة ضد الافريقيين والمقاتلين في سبيل الحرية من بينهم ؛ والافراج فورا ودون قيد أو شرط عن جميع المسجونين والمعتقلين السياسيين الذين قيدت حريتهم لأسباب سياسية ؛ ورفع كافة القيود المفروضة على النشاط السياسي وقرار الحرية الديمقراطية والمساواة التامتين فني الحقوق السياسية ، وكذلك اعادة حقوق الانسان الأساسية للسكان ؛ ووقف تدفق المهاجرين الأجانب للاقليم وسحب جميع المرتزقة فورا ؛ ووقف جميع أعمال العدوان والتهديدات الموجهة ضد الدول الافريقية المجاورة فورا . كما ناشدت اللجنة جميع الدول اتخاذ كافة التدابير اللازمة والفعالة

لمنع الاعلان عن طلب المرتزقة وتجنيد هم للعمل في روديسيا الجنوبية ؛ ورجت هذه الدول أن تقوم فوراً بتقديم مساعدة مادية كبيرة لحكومة موزامبيق لتمكينها من تعزيز قدرتها الدفاعية من أجل صون سيادتها وسلامتها الاقليمية بصورة فعالة . وطلبت اللجنة أيضاً الى جميع الدول أن تقوم ، بصورة مباشرة ومن خلال عملها في الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي هي أعضاء فيها وبالتشاور والتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية ، بمد شعب زمبابوى وحركة تحريره الوطني بكافة المساعدات المعنوية والمادية والسياسية والانسانية اللازمة له في نضاله من أجل استعادة حقوقه غير القابلة للتصرف .

١٣٦ - وفيما يتعلق بالجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على النظام غير الشرعي ، فقد أعربت اللجنة الخاصة عن قلقها العميق لما ورد من أنباء عن الانتهاكات الواسعة لهذه الجزاءات وأدانت بشدة سياسات الحكومات وخاصة حكومة جنوب إفريقيا ، التي تواصل التعاون مع نظام الأقلية العنصرية غير الشرعي . وأعربت عن قلقها الشديد لأن التدابير التي اتخذها مجلس الأمن لم تقلح حتى الآن في وضع حد للنظام غير الشرعي وكررت اقتناعها بأنه لا يمكن للجزاءات أن تضع حدا لهذا النظام ما لم تكن شاملة والزامية وخاضعة لإشراف دقيق وما لم تتخذ تدابير ضد الدول التي تنتهكها . وأكدت من جديد أيضا أحكام إعلان وبرنامج عمل مابوتو ، ولا سيما الأحكام المتعلقة بالجزاءات المفروضة على النظام غير الشرعي . وأدانت اللجنة كافة انتهاكات الجزاءات كما أدانت استمرار تقاعس بعض الدول في تطبيق هذه الجزاءات تطبيقا دقيقا ، باعتباره أمرا منافيا للالتزامات التي أخذتها تلك الدول على عاتقها بموجب المادة ٢٥ من الميثاق . وفي ضوء ما سلف ذكره ، طلبت اللجنة إلى الحكومات المعنية اتخاذ التدابير اللازمة لضمان امتثال جميع الأفراد والهيئات والأشخاص الاعتباريين الخاضعين لولايتها أمثالا دقيقا للجزاءات ؛ واتخاذ خطوات فعالة لمنع الخاضعين لولايتها من أفراد وجماعات من الهجرة إلى روديسيا الجنوبية أو لثنيهم عن ذلك ؛ وأن توقف أي تدبير قد يكون من شأنه إضفاء أي مظهر من مظاهر الشرعية على النظام غير الشرعي ، وإبطال جوازات السفر وغيرها من الوثائق اللازمة للسفر إلى الاقليم . وطلبت اللجنة أيضا إلى جميع الدول أن تقوم بصورة مباشرة ، ومن خلال عملها في الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وكذلك مختلف البرامج داخل الأمم المتحدة ، بمد حكومة موزامبيق بكافة جميع المساعدات اللازمة بغية تمكينها من التغلب على أية مصاعب اقتصادية ناجمة عن تطبيقها الجزاءات أو عن الخسائر الاقتصادية الفادحة وتدبير الممتلكات التي تنجم عن أعمال المدوان التي يرتكبها ذلك النظام ؛ ثم رجت اللجنة من مجلس الأمن إجراء استعراض دوري لمسألة المساعدة الاقتصادية إلى حكومة موزامبيق ، وكذلك إلى حكومة زامبيا . وختاما رأت اللجنة أن من الضروري توسيع نطاق الجزاءات المفروضة على النظام غير الشرعي لتشمل جميع التدابير المنصوص عليها في المادة ٤١ من الميثاق وكررت رجاءها أن ينظر مجلس الأمن في أمر اتخاذ التدابير الضرورية في هذا الصدد على وجه الاستعجاب .

١٣٧ - وفيما يتعلق بمسألة ناميبيا التي نظرت فيها اللجنة الخاصة مرة أخرى في إطار تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، شجبت اللجنة الخاصة ، وهي تؤكد من جديد قراراتها ومقرراتها السابقة بشأن هذه المسألة ، نظام الحكم في جنوب إفريقيا لمواصلة احتلاله غير الشرعي للاقليم متحديا بذلك الطلبات المتكررة التي وجهها إليه مجلس الأمن بالنسحاب ، وانتهاكه لالتزاماته بموجب ميثاق الأمم المتحدة ومحاويلته ادامة سيطرته على الشعب الناميبي عن طريق خلق جو من الارهاب . وعلى وجه الخصوص ، لاحظت اللجنة ان نظام الحكم في جنوب إفريقيا ماض في جهوده لتجزئة الاقليم وفقا لسياسته الرامية الى " انشاء البانتوستانات " ، متجاهلا بذلك ادانته من قبل العالم أجمع . وكررت في هذا الصدد رأيها القائل بأن المحادثات القبليّة التي أجريت في وند هوك لا تعد وكونها محاولة من جانب جنوب إفريقيا لادامة سياستها القائمة على الفصل العنصري وانشاء البانتوستانات وهي السياسة التي شجبتها الأمم المتحدة مرارا

وتكرارا . وأشارت الى أن المقترحات المقدمة الى هذا المؤتمر القبلي ، اذا ما نفذت ، ستؤدي الى انشاء " حكومة " غي ناميبيا قائمة على أساس مبدأ الفصل العنصري ومعتمدة كليا على جنوب افريقيا . وفي رأى اللجنة ، ان التطلعات الحقيقية للشعب الناميبي تبينت من المظاهرات التي جرت في كل أرجاء الاقليم لدعم المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا ، التي تعارض كإيا أية تسوية سياسية لا تؤدي الى تقرير المصير والاستقلال الحقيقيين ولا تكون قائمة على أساس وحدة ناميبيا وسلامتها الاقليمية . وفي هذا الصدد ، لاحظت اللجنة ان نظام الحكم في جنوب افريقيا ، لكي يخدم المعارضة لوجوده غير الشرعي وليكافح قوات التحرير الآخذة للنمو ، لجأ الى حملة متزايدة من الاعتقالات والتخويف وأعمال العنف ووضع مساحات واسعة من ناميبيا تحت الحكم العسكري . وأدانت اللجنة الخاصة بشدة هذه التدابير وأعربت عن أسفها الشديد بصفة خاصة لاعتقال الناميبيين ومحاكمتهم في محاكم ليست لها أية ولاية قانونية على الاقليم ؛ وطلبت أيضا اطلاق سراح جميع السجناء السياسيين الناميبيين دون أى قيد أو شرط . وأدانت اللجنة أيضا بقوة الأنشطة التي تصالح بها جميع الشركات الأجنبية العاملة في ناميبيا ، والتي تستغل موارد الاقليم البشرية والطبيعية وطلبت بوقف هذا الاستغلال فورا . ونظرا للتمييز العسكري الواسع النطاق الذي تقوم به جنوب افريقيا في ناميبيا ، ولتزايد لجوئها الى استخدام القوة من أجل ادامة سيطرتها غير الشرعية على الاقليم ولرفضها الانصياع الى أحكام قرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) المؤرخ في ٣٠ كانون الثاني / يناير ١٩٧٦ ، رجت اللجنة من مجلس الأمن النظر في أمر اتخاذ جميع التدابير المناسبة بموجب الميثاق ، بما في ذلك التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع ، بغية ضمان انصياع هذه الحكومة الى قرارات مجلس الأمن بسرعة . وحين طلبت اللجنة ذلك ، كانت تضع نصب عينيها ليس فقط ان ناميبيا هي مسؤولية خاصة تقع على عاتق الأمم المتحدة ، وانما أيضا ان الحرب التي تشنها جنوب افريقيا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين . وبأخذ اللجنة الخاصة ما سبق ذكره بعين الاعتبار دعت جميع الدول الى انهاء كل نوع من الترتيبات العسكرية التي تنطوي على التعاون مع نظام جنوب افريقيا فيما يتصل بناميبيا والتوقف عن تزويد جنوب افريقيا بالأسلحة والأعتدة العسكرية التي تستخدمها جنوب افريقيا لادامة احتلالها لناميبيا . وفي ذلك الصدد ، أوصت اللجنة مجلس الأمن بأن يعلن بأن غرض حظر ارسال الأسلحة الى جنوب افريقيا دون أى استثناء مهما كان نوعه هو أمر الزامي . وأكدت اللجنة من جديد ان الحل السياسي الوحيد لمشكلة ناميبيا يجب أن يكون قائما على أساس ممارسة الشعب الناميبي كله لحقه في تقرير المصير والاستقلال ضمن ناميبيا موحدة . وأكدت اللجنة من جديد أيضا ، لهذه الغاية ، الحاجة الى اجراء انتخابات حرة تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة في جميع أنحاء ناميبيا . وأكدت أيضا ان أية مفاوضات بشأن استقلال ناميبيا يجب أن تجري ضمن نظام جنوب افريقيا وبين المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا بوصفها الممثل الحقيقي الوحيد للشعب الناميبي ، وذلك تحت رعاية الأمم المتحدة ، وينبغي أن يكون الغرض الوحيد من اجراء مثل هذه المفاوضات البت في شكلية نقل السلطة الى الشعب الناميبي . ومن ثم رغبت اللجنة جميع المبادرات التي يقوم بها نظام الحكم في جنوب افريقيا ، كالمحادثات في وند هوك ، وحثت جميع الدول على عدم الاعتراف بأى سلطة قد يلتمس نظام جنوب افريقيا اقامتها في ناميبيا بمثل هذه الوسائل . وفي الوقت نفسه ، كان في رأى اللجنة أن المجتمع الدولي مسؤول مسؤولية واضحة عن تقديم كل ما يمكنه من دعم ومساعدة معنويين وماديين للشعب الناميبي وحركة تحريره الوطني في صراعهما الشرعي من

أجل الحرية والاستقلال . وختاماً أكدت اللجنة من جديد ، وهي تدرك ولاية مجلس الأمن للأمم المتحدة لناميبيا بوصفه السلطة الشرعية الوحيدة في ناميبيا الى أن تنال استقلالها ، تأييدها للأشدة التي يضطلع بها المجلس وأقرت السياسات والبرامج التي يحددها المجلس بالتعاون مع المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا من أجل تعزيز حق تقرير المصير والاستقلال الوطني للشعب الناميبي .

١٣٨ - وواصلت اللجنة الخاصة أيضا ، خلال العام ، دراستها لمسألة إنهاء استعمار الأقاليم الأخرى ، وأقرت مرة أخرى ، عددا من التوصيات والمقترحات فيما يتعلق بكل من هذه الأقاليم وقد وردت هذه الاقتراحات والتوصيات في الفصول ذات العلاقة من هذا التقرير . وأكدت اللجنة من جديد في هذا السياق اعتقادها بأن مسائل حجم الاقليم أو العزلة الجغرافية أو محدودية الموارد ينبغي ألا تؤثر بأي وجه من الوجوه على حق سكان تلك الأقاليم ، غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا للإعلان . وقد تعززت قدرة اللجنة خلال العام على المعاونة في تعجيل عملية إنهاء الاستعمار في الأقاليم المعنية بفضل استمرار التعاون المقدم الى اللجنة من حكومات استراليا والمملكة المتحدة ونيوزيلندا والولايات المتحدة باعتبارها دولا قائمة بالادارة . وقد شاركت حكومة فرنسا للمرة الأولى فيما يتعلق بالموضوع من اعمال اللجنة بوصفها دولة مشاركة في القيام بادارة جزر نيوهيريد ، فساعدت بذلك اللجنة في وضع توصياتها بشأن الاقليم .

١٣٩ - وفي السياق ذاته ، وادراكا من جانب اللجنة الخاصة للأهمية الحيوية للحصول على معلومات مباشرة كافية عن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في الأقاليم المستعمرة والحصول كذلك على معلومات عن آراء وأماني شعوبها ، بحثت اللجنة الخاصة مرة أخرى مسألة ايفاد بعثات زائرة الى تلك الأقاليم . ولدى نظر اللجنة في هذه المسألة كانت تضع في اعتبارها الخاس النتائج البناءة التي أحرزتها بعثات الأمم المتحدة الزائرة السابقة في تعزيز قدرة الأمم المتحدة على مساعدة الشعوب المستعمرة في بلوغ الأهداف الواردة في الميثاق وفي الاعلان . وكما جاء في فصول هذا التقرير ذات الصلة بالموضوع ، فقد عمدت اللجنة ، بناء على دعوة من الدول المعنية القائمة بالادارة وفقا لقرارات الجمعية العامة ولمقررات اللجنة ذات الصلة بالموضوع الى ارسال بعثات زائرة الى جزر كايمان الواقعة تحت ادارة المملكة المتحدة ، والى جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، الواقعة تحت ادارة الولايات المتحدة الامريكية . وكما جاء في تلك الفصول من التقرير ، أكدت اللجنة الحاجة الى مواصلة ارسال بعثات زائرة الى الأقاليم المستعمرة بغية تيسير تنفيذ الاعلان فيما يتعلق بهذه الأقاليم تنفيذاً كاملاً وعاجلاً وفعالاً ، ودعت الدول المعنية القائمة بالادارة الى التعاون مع الأمم المتحدة في هذا المجال . وفي الوقت نفسه ، أعربت اللجنة عن تقديرها لتعاون حكومات استراليا والمملكة المتحدة ونيوزيلندا والولايات المتحدة الامريكية مع الأمم المتحدة ، فيما يتعلق باستقبال البعثات الزائرة للأقاليم الواقعة تحت ادارتها وطالبت الرئيسة مواصلة التشاور مع الدول المعنية القائمة بالادارة بغية ضمان ايفاد بعثات من هذا النوع في وقت مبكر الى الأقاليم الواقعة تحت ادارتها .

١٤٠ - ووفقا لطالب الجمعية العامة ، واصلت اللجنة الخاصة أيضا ، خلال العام ، دراسة مسألة تنفيذ الاعلان من جانب الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتمثلة بالأمم المتحدة ، ووضعت اللجنة في اعتبارها ، لدى قيامها بذلك ، الآراء التي أعربت عنها حركات التحرير الوطني للأقاليم

المستعمرة في افريقيا ، التي شارك ممثلوها بوصفهم مراقبين في أعمال اللجنة كـ غيما يتعلق ببلده ، كما وضعت في اعتبارها الآراء التي ابدتها ممثلو حركات التحرير الوطني خلال المؤتمر الدولي لنصرة شعبي زيمبابوي وناميبيا ، المعقد في مابوتو في أيار/مايو ١٩٧٧ . وكذلك وضعت اللجنة غيما اعتبارها ، كما فعلت في السنوات السابقة ، الآراء التي أعرب عنها ممثلو منظمة الوحدة الافريقية غيما كـ من مقر الأمم المتحدة وفي مابوتو . ولدى استعراض اللجنة الخاصة للمعلومات التي توغرت لديها بهذه الطريقة ، لاحظت بقلق انه ، رغم ما أحرز من تقدم في اسداء المساعدة الى اللاجئيين القادمين من الاقاليم المستعمرة في افريقيا ، فان المساعدات التي قدمتها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الى الشعوب المعنية وحركات تحريرها الوطني لا تزال غير كافية . وتبعاً لذلك ، أكدت اللجنة من جديد على ان اعتراف الأمم المتحدة بمشروعية كفاح الشعوب المستعمرة من أجل تحريرها يستتبع ، كنتيجة لازمة قيام منظومة الأمم المتحدة بتقديم كل ما يلزم من المساعدة المعنوية والمادية لشعوب الاقاليم المستعمرة وحركات تحريرها الوطني . وفي هذا السياق ، كررت النداء الذي وجهته في مؤتمر مابوتو الى المجتمع الدولي لمضاعفة مساعدته لشعبي زيمبابوي وناميبيا وحركتي تحريرهما الوطني . وفي هذا الصدد ، أعربت عن تقديرها للوكالات المتخصصة والمنظمات التي استمرت في التعاون بدرجات متفاوتة مع الأمم المتحدة في تنفيذ الاعلان وغيره من قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالموضوع . وطلبت الى الوكالات وغيرها من المنظمات المعنية أن تقوم على سبيل الاستعجال بتقديم أو مواصلة تقديم كل مساعدة معنوية ومادية ممكنة الى الشعوب المستعمرة في افريقيا التي تكافح في سبيل التحرر من الحكم الاستعماري . وفي الوقت نفسه ، أوصت اللجنة بأن تعتمد المنظمات المعنية الى اقامة أو توسيع الاتصالات مع الشعوب المستعمرة بالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية ، والتي استعاضاً اجراءاتها المتعلقة بوضع واعاد برامج ومشاريع للمساعدة ، والتي ادخال مزيد من المرونة في هذه الاجراءات . فضلاً عن ذلك ، طلبت اللجنة الى الوكالات والمنظمات المعنية ، أن تتخذ وفقاً لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالموضوع ، كل التدابير اللازمة لحجب كل مساعدة عن حكومة جنوب افريقيا وعن النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية حتى يرد الى شعبي ناميبيا وزيمبابوي حقهما غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، وأن تمتنع عن اتخاذ أي تدبير قد يندفع ضماً على الاعتراف بمشروعية سيطرة هذين النظامين على الاقليمين . وبعد أن لاحظت اللجنة مع الارتياح ، الترتيبات التي اتخذتها عدد من الوكالات والمنظمات لتمكين ممثلي حركات التحرير الوطني التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية من الاشتراك في أعمالها المتمثلة ببلدانهم ، دعت المؤسسات التي لم تفعل ذلك بعد أن تتخذ الترتيبات اللازمة بدون ابطاء . كما أوصت بأن تضاعف جميع الحكومات جهودها في الوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة التي هي أعضاء فيها لتأمين التنفيذ الفعال لجميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالموضوع ، وحثت اللجنة أيضاً الرؤساء التنفيذيين للوكالات والمنظمات المعنية على أن يضعوا بالتعاون الفعال مع منظمة الوحدة الافريقية اقتراحات محددة للتنفيذ التام لمقررات الأمم المتحدة وتقدم هذه الاقتراحات الى مجالس ادارتها وهيئاتها التشريعية وأن يضعوا بوجه خاص برامج محددة لتقديم المساعدة الى شعوب الاقاليم المستعمرة والى حركات تحريرها الوطني .

١٤١ - وخلال العام المستعرض ، أولت اللجنة الخاصة أيضا اهتماما كبيرا لأنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تعرق تنفيذ الاعلان في روديسيا الجنوبية وناميبيا وفي سائر الاقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي . وفي هذا الصدد ، فان اللجنة ، ان لاحظت بقلق ، ان الدول الاستعمارية والدول الاخرى التي ترتبط مصالحها الاقتصادية بالاقاليم المستعمرة تواصل تجاهلها لمقررات الامم المتحدة بشأن المسألة ، وان أدانت تضاعف أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية والمالية وغيرها ، التي تواصل استغلال موارد الاقاليم المستعمرة ، ولا سيما في الجنوب الافريقي ، أكدت من جديد حق شعوب الاقاليم التابعة ، غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفي التمتع بمواردها الطبيعية ، فضلا عن حقها في التصرف بهذه الموارد لخدمة مصالحها على أفضل وجه . وأكدت اللجنة أيضا من جديد ، ان أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية والمالية وغيرها ، يعملها حاليا في الاقاليم المستعمرة في الجنوب الافريقي ، تسهم في تقوية أنظمة الاقلية العنصرية التي تتولى السلطة وتشك عتبة رئيسية تعترض الاستقلال السياسي للاقاليم وتمتع سكانهم الاصليين بمواردها الطبيعية . ومن ثم ، أدانت اللجنة سياسات الحكومات التي تواصل مد يد الدعم أو التعاون الى هذه المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها التي تقوم باستغلال الموارد الطبيعية والبشرية للاقاليم . وأدانت كذلك بشدة ، التعاون النووي القائم بين بلدان غربية معينة وغيرها من الدول مع جنوب افريقيا ، ودعت جميع الحكومات الى الامتناع عن مد جنوب افريقيا بتسهيلات ممن شأنها أن تمكنه من انتاج المواد النووية أو الفاعلات النووية أو المعدات العسكرية الاخرى . وبالإضافة الى ذلك ، دالبت مرة أخرى الى جميع الحكومات اتخاذ جميع التدابير الضرورية تجاه مواطنيها والشركات الخاضعة لولايتها الذين يملكون أو يديرون مشاريع في الاقاليم المستعمرة ولا سيما في الجنوب الافريقي ، لانهاء هذه المشاريع ومنع أية استثمارات جديدة . وفي الوقت نفسه . أدانت اللجنة جميع انتهاكات الجزاءات الالزامية التي فرضها مجلس الأمن ، وكذلك استمرار بعض الدول الأعضاء في التخلف عن تنفيذ هذه الجزاءات ، بوصف ذلك يتعارض مع التزاماتها بموجب الميثاق ، ورجت من جميع الدول ، ضمان وقف جميع المساعدات الي النظم التي تستخدم هذه المساعدات لقمع شعوب الاقاليم المستعمرة وحركات تحريرها الوطني . وأعربت اللجنة عن اقتناعها بوجوب توسيع نطاق الجزاءات ضد النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ليشمل كافة التدابير التي ترمي اليها المادة ٤١ من الميثاق ، وأعربت عن الأمل في أن ينظر مجلس الأمن في أمر اتخاذ تدابير مناسبة بهذا الخصوص . وكذلك دالبت اللجنة الى جميع الدول وقف كافة العلاقات مع حكومة جنوب افريقيا فيما يخص ناميبيا والامتناع عن الدخول في أية علاقات مع تلك الحكومة ، متصرفة نيابة عن ناميبيا أو فيما يخصها ، مما قد يدعم استمرار احتلالها غير الشرعي لذلك الاقليم . وأدانت بشدة سياسة حكومة جنوب افريقيا المتمثلة في مواصلة التعاون مع نظام الاقلية العنصرية غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ، منتهكة بذلك قرارات الامم المتحدة المتعلقة بالأمر ، ومخالفة التزامات جنوب افريقيا بموجب الميثاق ، ودعت تلك الحكومة الى الكف عن هذا التعاون . فضلا عن ذلك ، عمدت اللجنة ، آخذة في الاعتبار الاحكام المتعلقة بالموضوع من الاعلان المتعلقة باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، الى دعوة جميع الحكومات والمؤسسات الداخلية في منظومة الامم المتحدة أن تكفل الاحترام والصون التامين للسيادة الدائمة للاقاليم المستعمرة على مواردها الطبيعية .

١٤٢ - وان واصلت اللجنة الخاصة كذلك دراستها للأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية للأقاليم الواقعة تحت إدارتها ، أعربت مرة أخرى عن اقتناعها بأن هذه الأنشطة والترتيبات تشكل في عدد من الحالات ، عقبة في سبيل تنفيذ الاعلان . وفي ذلك الصدد ، لاحظت اللجنة مع الأسف ان الدول الاستعمارية المعنية لم تنفذ بعد قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالموضوع . ورأت اللجنة ان حالة خطيرة جدا تسود ، بوجه خاص ، في الأقاليم المستعمرة في الجنوب الافريقي حيث تستخدم أنظمة الأقلية المنصرية القوة المسلحة للاحتفاظ بسيطرتها وتعارض الكفاح التحرري للشعوب المعنية . ففي ناميبيا ، على سبيل المثال ، استمرت جنوب افريقيا في توسيع شبكة قواعدها العسكرية وزادت بدرجة كبيرة من قواتها لسحق المقاومة الشعبية . وفي زمبابوي ، لم يتردد النظام غير الشرعي في ارتكاب اعتداءات متكررة ضد الدول المجاورة المستقلة مما يشكل تهديدا خطيرا للمسلم والأمن الدوليين . وتبعاً لذلك ، وان أكدت اللجنة من جديد حق جميع الشعوب المستعمرة وغيرها من الشعوب التابعة في تقرير المصير والاستقلال ، طالبت وقف الحروب القمعية التي تشن الآن ضد شعوب الأقاليم المستعمرة في الجنوب الافريقي وإزالة جميع القواعد العسكرية في تلك الأقاليم . وناشدت أيضا جميع الدول الى زيادة مساعداتها المادية للشعوب المضطهدة في المنطقة ولحركات تحريرها الوطني . وأدانت بوجه خاص قيام النظامين المنصريين غير الشرعيين في روديسيا الجنوبية وناميبيا باستخدامهما قوات مسلحة ضخمة لقمع النضال من أجل التحرير في هذين الاقليمين ، كما أدانت التعاون العسكري والسياسي بين النظامين في سالزبورج وبريتوريا . وفضلا عن ذلك ، أدانت اللجنة التعاون والدعم العسكريين المستمرين اللذين تقدمهما دول غربية معينة ودول أخرى للنظامين الاستعماريين المنصريين في الجنوب الافريقي ، ودعت جميع الدول الى انهاء كل تعاون من هذا القبيل . وأدانت كذلك التعاون النووي المستمر من قبل الدول المعنية مع جنوب افريقيا ودعت تلك الدول الى انهاء مثل هذا التعاون . وبالإضافة الى ذلك ، أدانت اللجنة الحملة التي قام بها النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية لتجنيد المرتزقة الأجانب في حربها ضد شعب زمبابوي وحركة تحريره الوطني ، وطالبت جميع الدول باتخاذ الخطوات اللازمة لمنع تجنيد رعاياها لهذا الغرض . ثم كررت اللجنة النداء الصادر عن مؤتمر مابوتو الدولي لنصرة شعبي زمبابوي وناميبيا في أن يقوم مجلس الأمن بفرض حظر الزامي على ارسال الأسلحة الى جنوب افريقيا بوصفه خطوة هامة لضمان التزام ذلك البلد بمقررات الأمم المتحدة فيما يتعلق بناميبيا . وبعد أن كررت ادانتها لجميع الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية للأقاليم الواقعة تحت إدارتها والتي تلحق الضرر بمصالح وحقوق الشعوب المستعمرة المعنية ، دعت مرة أخرى الدول الاستعمارية المعنية الى وضع حد لمثل هذه الأنشطة وانهاء مثل هذه القواعد العسكرية امثالاً لما يتعلق بالموضوع من قرارات الجمعية العامة . وفي هذا الصدد ، أعربت اللجنة عن أسفها بوجه خاص لاستمرار الاستيلاء على الأراضي في الأقاليم المستعمرة لإقامة المنشآت العسكرية واعتبرت ان استخدام الموارد الاقتصادية والبشرية المحلية على نطاق واسع لخدمة هذه المنشآت قد أدى الى تحويل موارد كان يمكن أن تكون أكثر جدوى لو استخدمت في تعزيز التنمية الاقتصادية للأقاليم المعنية .

١٤٣ - وفي ضوء الطلب الذي وجهته الجمعية العامة الى الأمين العام لمواصلة اتخاذ تدابير ملموسة بأكبر ما هو متاح له من وسائل لتنفيذ مقرراتها السابقة بشأن هذه المسألة ، واصلت اللجنة الخاصة

النظر في مسألة التغطية الاعلامية اللازمة لعملها في الأمم المتحدة في ميدان انهاء الاستعمار . وفي ذلك الصدد ، أكدت اللجنة مرة أخرى على الحاجة الى تعبئة الرأي العام العالمي لمساعدة شعوب الأقاليم المستعمرة مساعدة فعّالة ، والقيام على وجه الخصوص ، بمضاعفة نشر المعلومات على نطاق واسع ، وعلى اساس مستمر عن الكفاح الذي تخوضه هذه الشعوب وحركات تحريرها الوطني بغية نيل الاستقلال . وظلت اللجنة في هذا الصدد ، وهي تضع نصب عينيها الدور الهام الذي اضطلعت به خلال الأعوام العديدة الماضية عدة منظمات غير حكومية نشطة في ميدان انهاء الاستعمار عند رأيها بأن هذه المنظمات ، بالنظر الى أنها قادرة على الوصول الى قطاعات واسعة من الرأي العام ، ولا سيما في البلدان التي تعتبر الحاجة فيها الى المعلومات عن انهاء الاستعمار على أشدها ، يجب ان تحت على مضاعفة أعمالها في هذا الميدان . وفي السياق نفسه ، اعتبرت اللجنة ان من الضروري اتخاذ تدابير ملموسة لمضاعفة نشر المعلومات عن قضايا انهاء الاستعمار لا سيما بالتأكيد بوجه خاص على الكفاح التحرري في الجنوب الافريقي وعلى أنشطة حركات التحرير الوطني المعنية ، والتعريف بما تضطلع به اللجنة الخاصة من أنشطة ، وإقامة تعاون وثيق مع منظمة الوحدة الافريقية ، ومضاعفة الأنشطة ذات العلاقة في كل مراكز الاعلام . واعتبرت اللجنة أيضا ان إدارة شؤون الاعلام التابعة للأمانة العامة ينبغي أن تستغل صلاتها بوسائل الاعلام الجماهيرية لأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية للحصول على تغطية أفضل لأنشطة انهاء الاستعمار وبغية تثقيف الرأي العام في تلك المناطق . وكرست اللجنة أيضا اهتماما كبيرا لمسألة نشر المعلومات عن انهاء الاستعمار بمناسبة تغطية مؤتمر مابوتو الدولي لنصرة شعبي زيمبابوي وناميبيا وما تلاه من نشر للمعلومات عن اعلان وبرنامج العمل اللذين اعتمدهما المؤتمر .

١٤٤ - وخلال العام المستعرض ، واصلت اللجنة الخاصة أيضا استعراضها لقائمة الأقاليم التي ينطبق عليها الاعلان . وكما هو مشار اليه في الفرع المتصل بالموضوع من هذا الفصل ، قررت اللجنة مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها القادمة مع مراعاة أي توجيهات قد تود الجمعية العامة اعطاؤها في هذا الصدد في دورتها الثانية والثلاثين .

عين - الأعمال المقبلة

١٤٥ - تعتزم اللجنة الخاصة ، وفقا لولايتها ومع مراعاة أية توجيهات أخرى قد تتلقاها من الجمعية العامة أثناء دورتها الثانية والثلاثين ، وواضحة نصب عينيهما أحكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، ولا سيما القرارين ٢٦٢١ (د - ٢٥) و ١٤٣ / ٣١ ، القيام خلال عام ١٩٧٨ بمضاعفة جهودها الرامية الى التماس أفضل الطرق والوسائل لتنفيذ الاعلان في جميع الأقاليم التي لم تتل بعد استقلالها تنفيذا فوريا وتاما . وعلى وجه الخصوص ستتابع اللجنة دراسة التطورات التي قد تطرأ في كل اقليم ومدى التزام الدول الاستعمارية بقرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات العلاقة . وستدرس اللجنة أيضا مدى تقيد جميع الدول الأعضاء بالاعلان وبرنامج العمل الخاص بالتنفيذ الكامل للاعلان وقرارات الأمم المتحدة الأخرى المتعلقة بمسألة إنهاء الاستعمار . وعلى أساس هذا الاستعراض ، ستقدم اللجنة استنتاجاتها وتوصياتها بشأن التدابير الخاصة اللازم اتخاذها لتحقيق الأهداف الواردة في الاعلان وفي أحكام الميثاق ذات الصلة بالموضوع .

١٤٦ - وستواصل اللجنة ، لدى اطلاعها بالمهام السالفة الذكر ، الاسترشاد بأحكام الفقرة ١٢ (ب) من القرار ١٤٣ / ٣١ ، التي طلبت الجمعية العامة فيها الى اللجنة تقديم مقترحات محددة يمكن أن تساعد مجلس الأمن في نظره في التدابير المناسبة التي ينبغي اتخاذها بموجب الميثاق ازاء التطورات الحاصلة في الأقاليم المستعمرة والتي من شأنها تهديد السلم والأمن الدوليين . وتعتزم اللجنة القيام بدراسة شاملة أخرى للحالة السائدة في هذه الأقاليم ، بما فيها على وجه الخصوص ، روديسيا الجنوبية وناميبيا .

١٤٧ - وتمشيا مع مقرر الجمعية العامة المتصل بالموضوع ووفقا لما استقر عليه العرف ، ستدعو اللجنة الخاصة مرة أخرى ممثلي حركات التحرير الوطني المعترف بها من منظمة الوحدة الافريقية للاشتراك كمراقبين في أعمالها المتصلة ببلادهم . وزيادة على ذلك ، ستعتمد اللجنة ، كلما اقتضى الأمر ، وبالتشاور على النحو المناسب مع منظمة الوحدة الافريقية وحركات التحرير الوطني المعنية ، الى دعوة الأفراد الى الممثل أمامها ، ممن يمكنهم تزويد اللجنة بمعلومات عن أوجه معينة للحالة السائدة في الأقاليم المستعمرة مما قد لا يحتاج للجنة الحصول عليه بطرق أخرى .

١٤٨ - وتمشيا مع الرغبة التي أعربت عنها الجمعية العامة صراحة ، ستوصي اللجنة الخاصة كلما رأت ذلك مناسباً وملائماً ، بتحديد موعد نهائي لنيل كل اقليم استقلاله ، وفقا لأمانى السكان وأحكام الاعلان . فضلا عن ذلك ، ستعتمد اللجنة ، كما طلبت الجمعية العامة اليها ذلك ، في الفقرة ١٢ (د) من القرار ١٤٣ / ٣١ الى مواصلة إيلاء اهتمام خاص للأقاليم الصغيرة ، وتوصية الجمعية العامة بأنسب الخطوات التي يمكن اتخاذها لتمكين سكان هذه الأقاليم من ممارسة حقوقهم في تقرير المصير والحرية والاستقلال . وتعتزم اللجنة كذلك أن تواصل في دورتها القادمة استعراض قائمة الأقاليم التي ينطبق عليها الاعلان ، مع مراعاة أية توجيهات يمكن أن تصدرها الجمعية العامة في هذا الصدد .

١٤٩ - وان تأخذ اللجنة في الاعتبار أحكام القرار ٧ / ٣١ المتعلق بأنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ الاعلان في روديسيا الجنوبية وفي ناميبيا وفي سائر الأقاليم

الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي ، وأحكام القرارات الأخرى المتصلة بالموضوع والصادرة عن الجمعية العامة ، تعتزم اللجنة الخاصة مواصلة النظر في اتخاذ مزيد من التدابير الرامية الى القضاء على أنشطة تلك المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها . فضلا عن هذا ، تعتزم اللجنة ، في ضوء نظرها للمسألة في عام ١٩٧٧ ، كما هو وارد في الفصل الخامس من هذا التقرير (انظر الصفحة ١٣٦ أدناه) ، أن تواصل ، حسب المقتضى ، دراستها للأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الأقاليم الواقعة تحت إدارتها والتي قد تعرقل تنفيذ الاعلان . وستسترشد اللجنة ، لدى قيامها بذلك ، بأحكام الفقرتين ١٠ و ٢٠ من القرار ١٤٣/٣١ والفقرة ٥ من القرار ٥٨/٣١ .

١٥٠ - وفيما يختص بتنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة للاعلان ، تعتزم اللجنة الخاصة مواصلة النظر في هذه المسألة خلال عام ١٩٧٨ . وستجرى اللجنة مرة أخرى ، لدى قيامها بذلك ، استعراضا للتدابير المتخذة أو المتتوعة من جانب المنظمات الدولية تنفيذاً لقرارات الجمعية العامة ، ولا سيما أحكام القرارات المتعلقة بالأقاليم الواقعة في افريقيا . وستجرى اللجنة ، حسب المقتضى ، مزيد من المشاورات والاتصالات مع تلك المنظمات . وستسترشد اللجنة كذلك بنتائج المشاورات الأخرى التي ستجرى في عام ١٩٧٨ بين رئيسها ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار المقررات المتصلة بالموضوع المتخذة من قبل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الخاصة نفسها . فضلا عن ذلك ، ستعتمد اللجنة ، واعدة نصب عينيها الأحكام المتصلة بالموضوع من القرار ٣٠/٣١ ، الى اقامة اتصالات وثيقة على أساس منتظم مع الأمين العام الإداري لمنظمة الوحدة الافريقية ومع كبار الأعضاء في هذه المنظمة ومع لجنة التنسيق الإدارية وهيئاتها الفرعية ، بغية تسهيل تنفيذ الوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى المعنية لمقررات مختلف هيئات الأمم المتحدة تنفيذاً فعالاً .

١٥١ - وفي الفقرة ١٣ من القرار ١٤٣/٣١ ، دعت الجمعية العامة الدول القائمة بالادارة الى التعاون مع اللجنة الخاصة بالسماح للبعثات الزائرة بدخول الأقاليم الواقعة تحت إدارتها . وهناك حكم مماثل في عدد من القرارات الأخرى المتخذة من الجمعية العامة بشأن كل من الأقاليم . وان تأخذ اللجنة في الاعتبار الدور البناء الذي لعبته أفرقة الأمم المتحدة الزائرة السابقة ، فهي تواصل ، كما يلاحظ ذلك في الفصول المتعلقة بالموضوع من هذا التقرير ، تعليق أهمية كبيرة على ايفاد أفرقة كهذه بوصفها وسيلة لجمع معلومات كافية ومباشرة عن الأوضاع السائدة في الأقاليم ، وعن رغبات وأمني السكان فيما يتعلق بمركزهم مستقبلاً . وعلى هذا فان اللجنة تعتزم ، في ضوء قرارها المتعلق بالموضوع والمؤرخ في ٢ آب / أغسطس ١٩٧٧ (الفصل الثالث ، الفقرة ١١) ، من هذا التقرير (انظر الصفحة ٧٧ أدناه) ، مواصلة التماس التعاون الكامل من الدول القائمة بالادارة للحصول على هذه المعلومات عن طريق القيام ، عند الاقتضاء ، بايفاد أفرقة زائرة للأقاليم في مناطق البحر الكاريبي والمحيط الأطلسي والمحيط الهندي والمحيط الهادى والى الأقاليم الواقعة في افريقيا . وفي هذا الصدد ، تعتقد اللجنة أن الجمعية العامة قد ترى مرة أخرى توجيه نداء الى الدول المعنية القائمة بالادارة لمد يد التعاون عن طريق تسهيل الزيارات الى الأقاليم وفقاً للمقرر الذي اتخذته اللجنة من قبل والمقررات الأخرى التي قد تتخذها في عام ١٩٧٨ .

١٥٢ - ان اللجنة الخاصة ، ان تدرك الأهمية التي تعلقها الجمعية العامة على شن حملة اعلامية عالمية النطاق في ميدان انهاء الاستعمار ، وان تضع نصب عينيها أحكام القرار ١٤٤ / ٣١ والقرارات الأخرى ذات الصلة والمتخذة من قبل الجمعية العامة ، فهي تعتزم ايلاء اهتمام متواصل خلال العام القادم ، لمسألة نشر المعلومات عن انهاء الاستعمار . وعلى وجه الخصوص تتوقع اللجنة أن تواصل استعراضها لبرامج النشر وغيرها من الأنشطة الاعلامية ذات الصلة ، التي تتوخاها وحدة الاعلام المتعلق بانهاء الاستعمار وإدارة شؤون الاعلام التابعة للأمانة العامة . وفي هذا الصدد سيطلب الى اللجنة الفرعية المعنية بالالتماسات والاعلام والمساعدة أن تضع ، بالتعاون الوثيق مع الأمانة العامة توصيات أخرى لتنظر فيها اللجنة ، بشأن طرق ووسائل تأمين نشر المعلومات المتصلة بالموضوع على أوسع نطاق ممكن بغية تمكين اللجنة من الاضطلاع ببرنامج أنشطة مستمر تحقيقاً لهذه الغاية . وبالإضافة الى ذلك ، سيستمر أعضاء مكتب اللجنة في الاتصال الوثيق المنتظم مع إدارات الأمانة العامة المختصة بغية تنفيذ الفقرة ٣ من القرار ١٤٤ / ٣١ ، التي رجت فيها الجمعية العامة الأمين العام ، أن يواصل ، مراعي اقتراحات اللجنة ، اتخاذ تدابير محددة عن طريق جميع وسائل الاعلام المتاحة له بما فيها المشورات والاذاعة والتلفزيون ، لتأمين الاعلان الواسع المستمر عن أعمال الأمم المتحدة في ميدان انهاء الاستعمار . ولا ريب ، في هذا الصدد ، أن الجمعية العامة ستدعو الأمين العام الى مضاعفة جهوده وحث الدول القائمة بالادارة على التعاون معه في تحقيق نشر المعلومات ذات الصلة بميدان انهاء الاستعمار ، على نطاق واسع .

١٥٣ - وبالنظر الى الأهمية التي تعلقها اللجنة الخاصة على الدور الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية النشطة في ميدان انهاء الاستعمار تأييداً لكفاح الشعوب المستعمرة في سبيل التحرر ، فستواصل اللجنة خلال العام القادم التماس التعاون الوثيق من هذه المنظمات لأهداف منها كسب تأييدها في نشر المعلومات ذات الصلة بالموضوع وفي تعبئة الرأي العام العالمي لتأييد قضية انهاء الاستعمار . وتحقيقاً لهذه الغاية ، تعتزم اللجنة ايضاً أفرقة من أعضائها لاجراء مشاورات مع المنظمات المعنية ، وللإشتراك في المؤتمرات والحلقات الدراسية وغيرها من الاجتماعات التي تعقدتها هذه المنظمات لمعالجة مسألة انهاء الاستعمار . وستواصل اللجنة أيضاً في هذا الصدد ، التعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دراسته للدور الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس في المساعدة على تحقيق أهداف الاعلان والقرارات الأخرى المتصلة بالموضوع الصادرة عن الجمعية العامة .

١٥٤ - وأقرت اللجنة برنامجاً مؤقتاً للاجتماعات لعام ١٩٧٨ وأوصت الجمعية العامة بالموافقة عليه ، وذلك في ضوء أحكام قرارات الجمعية العامة بشأن خطة المؤتمرات ومع مراعاة ما اكتسبته في الأعوام الماضية من خبرة فظلاً عن حجم عملها المحتمل في العام القادم . وفي هذا الصدد أيضاً ، أخذت اللجنة في اعتبارها أحكام الفقرة ٦ من القرار ١٦٥٤ (د-١٦) والفقرة ٣ (٩) من القرار ٢٦٢١ (د-٢٥) ، التي بموجبها أذنت الجمعية العامة للجنة بالاجتماع خارج المقر كلما وحيثما تقتضي الضرورة عقد مثل هذه الاجتماعات للاضطلاع بمهامها على نحو فعال . وبعد أن نظرت اللجنة قسماً من هذه المسألة قررت ، واضحة نصب عينيها النتائج البناءة التي نجمت عن عقد اجتماعات خارج المقر في الماضي ، ابلاغ الجمعية العامة أنها قد تفكر في عقد سلسلة من الاجتماعات خارج المقر عام

١٩٧٨ وتوصيتها بأخذ هذا الاحتمال في الحسبان لدى رصد الاعتمادات المالية اللازمة لتغطية أنشطة اللجنة خلال ذلك العام .

١٥٥ - وتقر اللجنة الخاصة أن تأخذ الجمعية العامة بعين الاعتبار ، لدى دراستها مسألة تنفيذ الاعلان في دورتها الثانية والثلاثين ، مختلف توصيات اللجنة الواردة في الفصول المتصلة بالموضوع من هذا التقرير ، وأن تقر بصفة خاصة المقترحات الواردة في هذا الفرع ، بغية تمكين اللجنة من الاضطلاع بالمهام التي تنتويها لعام ١٩٧٨ . وعلاوة على ذلك ، توصي اللجنة الجمعية العامة بتجديد ندائها الى الدول القائمة بالادارة لا تخاذ جميع الخطوات اللازمة لتنفيذ الاعلان وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع ، وفقا لأمني سكان الأقاليم المعنية المعرب عنها بملء حريتهم . وان تضع اللجنة نصب عينيها ، في هذا الصدد ، النتائج المفيدة التي تحققت نتيجة لاشتراك بعض الدول المعنية القائمة بالادارة اشتراكا فعالا في أعمالها ، توصي الجمعية العامة بأن تدعو مرة أخرى الدول القائمة بالادارة الى التعاون أو مواصلة التعاون مع اللجنة في النهوض بولايتها ، وأن تشترك ، على وجه الخصوص ، اشتراكا فعالا في أعمال اللجنة فيما يتعلق بالأقاليم الواقعة تحت ادارة كل من هذه الدول . وان تأخذ اللجنة بعين الاعتبار تأكيد الجمعية العامة أن اشتراك الأقاليم غير المتمتعة بالاستقلال الذاتي اشتراكا مباشرا في أعمال الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة هو وسيلة فعالة لتعزيز تقدم شعوب هذه الأقاليم نحو تبوء مركز تتساوى فيه مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، توصي اللجنة كذلك الجمعية العامة بأن تدعو الدول القائمة بالادارة الى السماح لممثلي الأقاليم المعنية بالاشتراك في مناقشة اللجنة الرابعة واللجنة الخاصة للبنود المتعلقة ببلد كل منهم . هذا وتوصي اللجنة الجمعية العامة أيضا بتجديد دعوتها لجميع الدول والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة الى الامتثال لمختلف الطلبات الموجهة اليها من الجمعية العامة ومجلس الأمن في قراراتهما المتعلقة بالموضوع .

١٥٦ - وتوصي اللجنة الخاصة الجمعية العامة ، لدى اعتمادها برنامج العمل الملخص أعلاه ، بأن ترصد أيضا الاعتمادات المالية الكافية لتغطية الأنشطة التي تعتمده اللجنة تنفيذها عام ١٩٧٨ . وقد أفيدت اللجنة أن الآثار المالية المترتبة على ايفاد أفرقة زائرة ، كما هو مقترح في الفقرة ١٥١ أعلاه ، ستكون في حدود ١١٦ . ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة . وانا قررت اللجنة عقد سلسلة من الاجتماعات خارج المقر (انظر الفقرة ١٥٤ أعلاه) في إطار أحكام الفقرة ٦ من القرار ١٦٥٤ (د-١٦) والفقرة الفرعية ٣ (٩) من القرار ٢٦٢١ (د-٢٥) ، فان مجموع النفقات سيبلغ نحو ٢٩٠ . ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة .

١٥٧ - ويقدّر أن يترتب على البرنامج الإضافي بشأن نشر المعلومات عن أعمال الأمم المتحدة في ميدان انتهاء الاستعمار على نطاق واسع وعلى أساس مستمر (انظر الفقرة ١٥٢ أعلاه) ، نفقات إضافية تقرب من ٧٥ . ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة . وتتطلب المشاورات والاتصالات الأخرى المزمع اجرائها مع الوكالات المتخصصة ومنظومة مؤسسات الأمم المتحدة (انظر الفقرة ١٥٠ أعلاه) اتفاق مبلغ يقرب من ١٠ . ٦٠٠ من دولارات الولايات المتحدة . وبالإضافة الى ذلك ، تتطلب المشاورات المقرر اجرائها بين رئيس اللجنة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، علاوة على المشاورات ذات الصلة مع لجنة التنسيق الادارية ولجنتها التحضيرية ، نفقات تبلغ حوالي ٦٢٠٠

من دولارات الولايات المتحدة . وفي هذا الصدد ذاته ، يترتب على إجراء مشاورات منتظمة مع منظمة الوحدة الإفريقية (انظر الفقرة ١٥٠ أعلاه) ، نفقات أخرى تبلغ ٦٥٠٠ من دولارات الولايات المتحدة . وتصل نفقات المشاورات والاتصالات مع المنظمات غير الحكومية (انظر الفقرة ١٥٣ أعلاه) الى نحو ١٧٨٠٠ من دولارات الولايات المتحدة . وعلاوة على ذلك ، يترتب على اشتراك ممثلي حركات التحرير الوطني في أعمال اللجنة (انظر الفقرة ١٤٧ أعلاه) نفقات تقع في حدود ٥٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة . كما تتطلب الترتيبات المقرر إجراؤها بالتشاور مع منظمة الوحدة الإفريقية وحركات التحرير الوطني من أجل الحصول على المعلومات من الأفراد (انظر الفقرة ١٤٧ أعلاه) نفقات تبلغ ٢٤٥٠٠ من دولارات الولايات المتحدة . وأخيرا ، تعرب اللجنة الخاصة عن أملها في أن يواصل الأمين العام امدادها بكل ما يلزمها من تسهيلات وموظفين للاضطلاع بمهمتها ، آخذا بعين الاعتبار مختلف المهام الموكولة اليها من الجمعية العامة ، فضلا عن المهام الناشئة عن قرارات كانت اللجنة قد اتخذتها خلال العام الحالي .

فأ - اعتماد التقرير

- ١٥٨ - قررت اللجنة الخاصة دون اعتراض في جلستها ١٠٨٥ المعقودة في ٨ تموز/يوليه أن تأذن لمقررها برفع هذا التقرير الى الجمعية العامة مباشرة .
- ١٥٩ - وفي جلسة اللجنة الخاصة ١١٠٠ المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ، ألقى كل من الرئيس وممثل النرويج ، كلمة بمناسبة اختتام دورة اللجنة لعام ١٩٧٧ (A/AC.109/PV.1100) .

الفصل الثاني

(A/32/23 (Part II))

نشر المعلومات عن انتهاء الاستعمار

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٦٣	٧-١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
٦٤	١١-٨	باء - قرارات اللجنة الخاصة
		مرفق - الأنشطة الحالية لإدارة شؤون الاعلام بالأمانة العامة في مجال
٦٦		نشر المعلومات عن انتهاء الاستعمار

الفصل الثاني

نشر المعلومات عن انتهاء الاستعمار

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - قررت اللجنة الخاصة دون اعتراض ، في جلستها ١٠٥٩ المعقودة في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٧٧ ، الإبقاء على لجنيتها الفرعية للالتماسات والاعلام والمساعدة . وفي جلستها ١٠٦٠ ، المعقودة في ٣١ كانون الثاني/يناير ، قررت اللجنة ، ثمسي جملة أمور ، باقرارها التقرير الثمانين لفريقها العامل (A/AC.109/L.1137) ، أن تتناول مسألة نشر المعلومات عن انتهاء الاستعمار ، على انفراد ، وتظر فيها في جلساتها العامة وجلسات لجنيتها الفرعية .
- ٢ - وقد نظرت اللجنة الخاصة في هذا البند في جلساتها ١٠٧٤ و ١٠٧٧ و ١٠٧٨ و ١٠٨٥ ، المعقودة في الفترة الممتدة بين ٢٨ نيسان/ابريل و ٨ تموز/يوليه .
- ٣ - وأخذت اللجنة بعين الاعتبار ، عند نظرها في هذا البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع ، ولا سيما القرار ١٤٤/٣١ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، بشأن نشر المعلومات عن انتهاء الاستعمار . وقد رجحت الجمعية العامة الأمين العام بموجب الفقرة ٣ من القرار المذكور " أن يواصل ، مراعي اقتراحات اللجنة الخاصة ، اتخاذ تدابير ملموسة ، باستعمال جميع الوسائل المتاحة له ، بما فيها المنشورات والاذاعة والتلفزيون ، لتأمين التعريف الواسع المستمر بأعمال الأمم المتحدة في ميدان انتهاء الاستعمار " . كذلك استرشدت اللجنة الخاصة بأحكام قرار الجمعية العامة ١٤٣/٣١ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ . وقد رجحت الجمعية العامة من اللجنة الخاصة ، في الفقرة ١٢ (د) من هذا القرار " اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لحشد التأييد العالمي ، على صعيد الحكومات وكذلك المنظمات الوطنية والدولية ذات الاهتمام الخاص بموضوع انتهاء الاستعمار ، لتحقيق أهداف الاعلان وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع ، ولا سيما فيما يخص شعبي ناميبيا وزمبابوي المضطهدين " . وبالإضافة الى ذلك ، أولت اللجنة الاعتبار اللازم لما يتصل بالموضوع من معلومات زودها بها ممثلو حركات التحرير الوطني في الأقاليم المستعمرة في افريقيا الذين مثلوا أمام اللجنة خلال العام .
- ٤ - كما أخذت اللجنة الخاصة ، عند نظرها في هذا البند ، بعين الاعتبار أيضا التقريرين التاليين المتصلين بهذا البند :

(أ) تقرير السيدة شيرلي ييما غبوجاما (سيراليون) عن اشتراكها ، باسم اللجنة ، في الحلقة الدراسية التي نظمتها الاتحاد الثوري للمرأة الفغينية والاتحاد الديمقراطي الدولي للمرأة ، والتي عقدت في كوناكري من ٦ الى ٩ شباط/فبراير (A/AC.109/PV.1062) ؛

(ب) تقرير السيد نيتشونيتشف (بلغاريا) ، نائب الرئيس ، باسم وفد اللجنة الخاصة (بلغاريا والجمهورية العربية السورية) الذي اشترك في أعمال الجمعية العالمية لبناء السلم ، التي انعقدت في وارسو من ٦ الى ١١ أيار/مايو (A/AC.109/PV.1078) .

ويرد في الفصل الأول من هذا التقرير (الصفحتان ٤٥ و ٤٦ أعلاه) سرد لاستطورات تعاون اللجنة الخاصة مع المنظمات غير الحكومية المذكورة أعلاه .

٥ - وقدم رئيس اللجنة الفرعية للالتزامات والاعلام والمساعدة في بيانه الى اللجنة الخاصة فسي جلساتها ١٠٧٤ المعقودة في ٢٨ نيسان /ابريل (A/AC.109/PV.1074) التقرير ١٩٩ للجنة الفرعية (A/AC.109/L.1151)، الذي اشتمل على اقتراحات فيما يتعلق بالاحتفال في عام ١٩٧٧ بأسبوع التضامن مع الشعوب المستعمرة في الجنوب الافريقي التي تناضل في سبيل الحرية والاستقلال والتساوي في الحقوق . وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة الخاصة التقرير ١٩٩ للجنة الفرعية . وفيما بعد ، أصدرت اللجنة ، في جلساتها ١٠٧٧ ، المعقودة في مابوتو في ٢١ أيار/مايو ، بصدور المؤتمر الدولي لنصرة شعبي زمبابوي وناميبيا (١) ، مقررًا يتصل بأسبوع التضامن ، وفق ما هو مذكور في الفقرة ٨ أدناه .

٦ - وقد ورد سرد للأنشطة التي قامت بها اللجنة الخاصة احتفالًا بأسبوع التضامن في الفصل الأول من هذا التقرير (انظر الصفحة) .

٧ - وفي الجلسة ١٠٨٥ ، المعقودة في ٨ تموز/يوليه ، قدم رئيس اللجنة الفرعية للالتزامات والاعلام والمساعدة ، في بيانه (A/AC.109/PV.1085) الى اللجنة التقرير ٢٠٠ للجنة الفرعية (A/AC.109/L.1178 and Add.1) ، الذي اشتمل على سرد للمشاورات التي أجرتها اللجنة الفرعية مع ادارة شؤون الاعلام بالأمانة العامة فيما يتصل بأنشطة هذه الأخيرة في نشر المعلومات عن انتهاء الاستعمار والتعريف باعلان مابوتو لنصرة شعبي زمبابوي وناميبيا وبرنامج العمل لتحرير زمبابوي وناميبيا (انظر مرفق هذا الفصل) .

باء - قرارات اللجنة الخاصة

٨ - نظمت اللجنة الخاصة ، عملاً بمقرر أصدرته في جلساتها ١٠٧٧ المعقودة في ٢١ أيار/مايو اجتماعاً شعبياً في مابوتو في اليوم نفسه للاحتفال بأسبوع التضامن مع الشعوب المستعمرة في الجنوب الافريقي التي تناضل في سبيل الحرية والاستقلال والتساوي في الحقوق (انظر الفقرة ٥ أعلاه) .

٩ - وقررت اللجنة الخاصة ، في جلساتها ١٠٧٨ ، المعقودة في ٦ حزيران/يونيه ، أن تطلب الى لجنتها الفرعية للالتزامات والاعلام والمساعدة أن تنظر ، على سبيل الاستعجال ، في أكثر الطرق فعالية للتعريف بأعمال المؤتمر الدولي لنصرة شعبي زمبابوي وناميبيا .

(١) للاطلاع على تقرير المؤتمر ، انظر A/32/109/Rev.1-S/12344/Rev.1 . وللاطلاع

على النص المطبوع ، انظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثانية والثلاثين ، ملحق تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٧٧ ، الوثيقة A/2344/Rev.1 .

١٠ - وأحاطت اللجنة الخاصة علماً ، في جلستها ١٠٨٥ المعقودة في ٨ تموز/يوليه ، بالتقرير ٢٠٠ للجنة الفرعية للالتزامات والاعلام والمساعدة (انظر الفقرة ٧ أعلاه) .

١١ - كذلك اتخذت اللجنة الخاصة خلال السنة المستعرضة مقررات تتصل بنشر المعلومات ، وذلك فيما يتعلق ببند آخرى مدرجة في جدول أعمالها كما يلي :

(أ) عمدت اللجنة الخاصة في قرار اتخذته في الجلسة ١٠٩٠ المعقودة في ٨ آب/أغسطس بشأن مسألة روديسيا الجنوبية (انظر الفصل السابع من هذا التقرير (A/32/23/Rev.1 ، الفصل الثاني ، الفقرة ١٦) ، في جملة أمور ، الى دعوة " جميع الحكومات والوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة وهيئات الأمم المتحدة المعنية والمنظمات غير الحكومية التي لها اهتمام خاص بميدان إنهاء الاستعمار ، فضلاً عن الأمين العام ، الى اتخاذ الخطوات التي يقتضيها الحال لنشر المعلومات على نطاق واسع وباستمرار ، بجميع وسائل الاعلام المتاحة لهم ، عن الحالة في زيمبابوي وما اتخذته الأمم المتحدة من قرارات وتدابير تتعلق بها ، مع توجيه اهتمام خاص لموضوع تطبيق الجزاءات على النظام غير الشرعي " ؛

(ب) ورجت اللجنة الخاصة ، في جملة أمور ، في قرار بشأن أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية في الأقاليم المستعمرة ، اتخذته في جلستها ١٠٨٧ المعقودة في ٢ آب/أغسطس (انظر الفصل الرابع من هذا التقرير ، الفقرة ١٠ ، الصفحة ٨٢ أدناه) ، من الأمين العام " أن يقوم ، عن طريق ادارة شؤون الاعلام التابعة للأمانة العامة ، بحملة اعلامية متواصلة وواسعة بقصد اطلاع الرأي العام العالمي على الحقائق المتعلقة بقيام الاحتكارات الأجنبية بنهب الموارد الطبيعية واستغلال السكان الأصليين ، وبالدعم الذي تقدمه الى النظام الاستعماري والعنصرية " ؛

(ج) وطلبت اللجنة الخاصة ، في اتفاق للآراء بشأن الأنشطة العسكرية في الأقاليم المستعمرة ، تم التوصل اليه في جلستها ١٠٨٨ ، المعقودة في ٣ آب/أغسطس (انظر ، الفصل الخامس من هذا التقرير ، الفقرة ١١ ، الصفحة ١٣٨ أدناه) ، الى الأمين العام " أن يقوم ، عن طريق ادارة شؤون الاعلام التابعة للأمانة العامة ، بحملة دعائية مكثفة بغية تعريف الرأي العام العالمي بالحقائق المتعلقة بالأنشطة والترتيبات العسكرية في الأقاليم المستعمرة ، التي تعوق تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) " .

مرفق *

الأنشطة الحالية لادارة شؤون الاعلام بالأمانة العامة في
مجال نشر المعلومات عن انهاء الاستعمار

مقدمة

- ١ - امثالا لقرار الجمعية العامة ١٤٤ / ٣١ ، المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ ، وللقرارات السابقة بشأن انهاء الاستعمار ، واصلت ادارة شؤون الاعلام بالأمانة العامة ، توفير التفطية الاعلامية لأنشطة الأمم المتحدة في هذا الميدان بكافة الوسائل المتاحة والموجودة تحت تصرفها . وقد نشرت المعلومات المتعلقة بالموضوع على نطاق واسع ، سواء عن طريق الوسائط الاعلامية التابعة للإدارة أو عن طريق شبكة مراكز وخدمات الاعلام التابعة للأمم المتحدة في الميدان .
- ٢ - وفيما يلي موجز بالعمل الاعلامي الذي تم الاضطلاع به خلال الفترة من تموز / يولييه ١٩٧٦ الى حزيران / يونيه ١٩٧٧ .

١ - الصحافة والمنشورات

ألف - قسم الصحافة

- ٣ - وفر قسم الصحافة التابع لدائرة الصحافة والمنشورات تفطية منتظمة لأعمال اللجنة الخاصة ولجانها الفرعية ، وكذلك للجنة الخاصة لمناخضة الفصل العنصري ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا . ووزعت في مقر الأمم المتحدة وفي جنيف ، على المراسلين المعتمدين والمنظمات غير الحكومية ، وكذلك على مراكز الاعلام التابعة للأمم المتحدة نشرات صحفية تتضمن معلومات أساسية وملخصات عن دورات هيئات الأمم المتحدة المعنية . وتم في عام ١٩٧٦ اصدار أكثر من ٢٤٠ نشرة صحفية عن هذه المواضيع .

- ٤ - وقام المسؤولون الصحفيون كذلك بتفطية الاجتماعات التي عقدت خارج المقر . وعندما كان يتعذر ، لأسباب تتصل بالميزانية ، ايفاد مسؤول صحفي لتفطية الاجتماعات التي عقدت خارج المقر ، كانت دائرة الصحافة تقدم تعاونها باصدار النشرات الصحفية المبنية على أساس ما يرد اليها من بيانات من اللجان المعنية أو من مراكز الاعلام المناظرة . وخلال عام ١٩٧٧ ، قام مسؤول صحفي

بمرافقة بعثة مجلس الأمم المتحدة لناميبيا الى الوكالات المتخصصة التي لها مقر في اوروبا . وأوفد فريق من دائرة الصحافة الى المؤتمر الدولي لنصرة شعبي زيمبابوي وناميبيا ، الذي عقد في مابوتو من ١٦ الى ٢١ أيار/مايو ١٩٧٧ (١) . وكانت النشرات الصحفية التي أصدرها هذا الفريق هي التغطية الوثائقية الوحيدة للمؤتمر ، واشتد عليها اقبال جميع الوفود التي حضرت المؤتمر .

٥ - والى جانب النشرات الصحفية ، قدمت المعلومات عن انهاء الاستعمار الى الصحفيين والاذاعات في الاجتماعات الاعلامية اليومية التي عقدتها دائرة الصحافة للمراسلين المعتمدين لدى الأمم المتحدة .

٦ - كذلك صدرت ، في صورة نشرات صحفية ، اعلانات التبرعات والتعهد بها للصناديق المختلفة التي أنشأتها الجمعية العامة لنصرة الكفاح ضد الاستعمار ، ونصوص الرسائل أو البيانات الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة أو أعضاء مكاتبها ، بشأن انهاء الاستعمار .

باء - دائرة المنشورات

٧ - واصلت دائرة المنشورات التعريف بأعمال الأمم المتحدة في ميدان انهاء الاستعمار عن طريق المجلة الفصلية " الهدف : العدالة " ، والنشرة المعنونة " الأمم المتحدة والجنوب الافريقي " التي تصدر مرة كل شهرين . وتصدر كل من هاتين الدورتين باللغتين الانكليزية والفرنسية ، وتوزعان على مراكز الاعلام والمنظمات غير الحكومية والافراد المهتمين .

٨ - ونشرت بانتظام ملخصات بأعمال هيئات الأمم المتحدة التي تتناول انهاء الاستعمار في مجلة " الوقائع الشهرية و " حولية الأمم المتحدة " .

٩ - ونشر باللغة الانكليزية كتيب مصور عنوانه " الامم المتحدة وانهاء الاستعمار : المعالم البارزة في جهود الأمم المتحدة خلال ثلاثين عاما لصالح البلدان والشعوب المستعمرة " وذلك لتوزيعه على مراكز الاعلام ولبيعه للجمهور . ويمثل هذا الكتيب الاسهام الرئيسي لدائرة المنشورات هذا العام في موضوع انهاء الاستعمار .

١٠ - وبمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي لنصرة شعبي زيمبابوي وناميبيا ، صدر كتيب من ١٦ صفحة يتضمن معلومات أساسية عن الاقليم وعن المؤتمر نفسه . كما صدر أيضا عدد سبق من ١٦ صفحة من مجلة " الهدف : العدالة " ، مع ملف صحفي للمؤتمر .

(أ) للاطلاع على تقرير المؤتمر ، أنظر A/32/109/Rev.1-S/12344/Rev.1 . وللاطلاع على النص المطبوع ، انظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، ملحق تموز/يوليه وآب/اغسطس وايلول/سبتمبر ١٩٧٧ ، الوثيقة S/12344/Rev.1 .

٢ - الخدمات الانذاعية والمرئية

١١ - واصلت شعبة الخدمات الانذاعية والمرئية تقديم تغطية مكثفة لانتهاء الاستعمار والموضوعات المتصلة به أثناء العام الماضي ، وفيما يلي تفصيل بأنشطتها .

ألف - دائرة الخدمات الانذاعية

١٢ - واصلت دائرة الخدمات الانذاعية تغطية هذه المواضيع على نفس المستويات التي كانت سائدة من قبل على الأقل ، وتمتزم القيام بنشاط مماثل أثناء العام الحالي .

النشرات الاخبارية

١٣ - تضمنت نشرات الأخبار التي تذاع بخمسة عشر لغة ، وتبث على الموجة القصيرة الى جميع مناطق العالم ، أنباء أعمال اللجنة الخاصة .

الاذاعة المباشرة للجلسات

١٤ - نقلت المناقشات التي دارت في الجمعية العامة ومجلس الأمن حول انتهاء الاستعمار والمواضيع ذات الصلة ، نقلاً مباشراً على الموجة القصيرة ، وبث ، حسب الاقتضاء ، الى أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا الوسطى ، مع تعليقات باللفتين الانكليزية والفرنسية ؛ والس أمريكا اللاتينية ، مع تعليق باللغة الاسبانية . ومن حين الى آخر كانت هذه الجلسات تذاع أيضاً في منطقة المقر عن طريق محطتي الاذاعة WNYC/AM-FM و WKCR-FM .

البرامج الاسبوعية الخاصة

١٥ - انتجت دائرة الخدمات الانذاعية سلسلة من البرامج الاسبوعية التي كثيراً ما كرست لموضوع انتهاء الاستعمار :

(أ) خصص برنامج " آفاق عالمية " ، وهو برنامج اذاعي اسبوعي مدته ١٥ دقيقة يتناول مواضيع معينة ، اثنتي عشرة حلقة في العام الماضي لانتهاء الاستعمار والمواضيع ذات الصلة . وتستخدم محطات الاذاعة في ١٤٢ بلداً هذه السلسلة باثنتي عشرة لغة .

(ب) وتناول برنامج " الأمم المتحدة في أسبوع " وهو عبارة عن مجلة اذاعية اسبوعية مدتها ١٥ دقيقة ، انتهاء الاستعمار ، كلما طرأت على الموضوع تطورات جديدة . وتستخدم هذا البرنامج أكثر من ١٠٠٠ مؤسسة ومحطة اذاعية في العالم أجمع .

(ج) وقدم برنامج " نافذة على العالم " وهو برنامج اسبوعي يذاع باللغة البرتغالية قادراً مساوياً من التغطية لموضوع انتهاء الاستعمار وغيره من القضايا الافريقية . وتذيع هذا البرنامج أيضاً ١٧ محطة اذاعة في أفريقيا وغيرها . أما البرنامج الاسبوعي " افريقيا في الأمم المتحدة " .

الذى يذاع باللغة الفرنسية ، ويرسل الى ٣٠ محطة اذاعية ناطقة باللغة الفرنسية في افريقيا ، فكثيرا ما تناول مشاكل انهاء الاستعمار .

(د) وكثيرا ما خصصت حلقات من البرنامجين " معالم بارزة " الذى يذاع باللغة الاسبانية و " آفاق عالمية " باللغة العربية ، لمشاكل انهاء الاستعمار .

(هـ) وقام برنامج " افريقيا الأمم المتحدة " ، وهو مجلة اذاعية شهرية مدتها نصف ساعة بابرار الموضوع كلما حدثت تطورات . وتستخدم ٢٠ مؤسسة اذاعية افريقية هذا البرنامج .

١٦ — أما التطورات الرئيسية أثناء أسبوع التضامن مع الشعوب المستعمرة في الجنوب الافريقي التي تناضل من أجل الحرية والاستقلال والتساوى في الحقوق ، بما في ذلك مؤتمر مابوتو ، فقد تناولتها نشرات الأنباء وجميع البرامج الأخرى المذكورة أعلاه . فعلى سبيل المثال ، خصص برنامج " آفاق عالمية " برنامجين لهذه الاحداث .

باء — دائرة الخدمات المرئية

١٧ — خصصت الأقسام المختلفة بهذه الدائرة جزءا كبيرا من أنشطتها أثناء العام الماضي لقضايا انهاء الاستعمار .

التغطية الاخبارية

١٨ — سجل ما عقده مجلس الأمن والجمعية العامة واللجان من جلسات تناولت مسائل انهاء الاستعمار ، وما جرى من أنشطة ومراسم في أيام الاحتفالات الخاصة ، بالتسجيل على أشرطة تسجيل تليفزيونية أو أفلام سينمائية ، أو على الاثنين معا أحيانا ، وقدمت لأعضاء الاتحادات الصحفية والوفود والمنتجبن المهتمين بالموضوع . وأثناء أسبوع التضامن ، جرى بانتظام عرض أفلام الأمم المتحدة التي تتناول موضوع انهاء الاستعمار في قاعة داغ همرشلد . وقامت وحدة الأفلام بالأمم المتحدة بتغطية مؤتمر مابوتو تغطية شاملة ، ووفرت المادة للمنتجبن المهتمين بالأمم المتحدة .

أفلام المواضيع الخاصة

١٩ — يتناول فيلم " نهاية عهد " (١٦ ميليمترا بالألوان ومدته ١٨ دقيقة) ، وهو الفيلم الذى وضع على أساس اجتماع اللجنة الخاصة المعقود في لشبونة في الفترة من ١٢ الى ١٨ حزيران/يونيه ١٩٧٥ (ب) ، موضوع الأقاليم التي كانت خاضعة من قبل للإدارة البرتغالية في افريقيا . وهو يصور أيضا الحالة في الجنوب الافريقي والكفاح ضد الاستعمار والتمييز العنصرى في زيمبابوى وناميبيا .

(ب) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/10023/)
(Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الثاني .

٢٠ - وتم انتاج " اعلان قصير عن ناسيبيا " (١٦ ميليمترا بالألوان) ، وهو اعلان تليفزيوني قصير عن ناميبيا مدته ٦٠ ثانية ، بناءً على طلب مجلس الأمم المتحدة لناميبيا . وهو يؤكد على أن سياسة الفصل العنصرى وقمع حقوق الانسان قد امتدت الى الاقليم . وقد وزع هذا الاعلان الناطق باللغات الانكليزية والفرنسية والألمانية على نطاق واسع لعرضه يوم ناميبيا (٢٦ آب/ اغسطس ١٩٧٦) .

٢١ - وطبعت نسخ باللغتين الاسبانية والعربية من الفيلم السينمائي " ناميبيا : خيانة أمانة " ، وكذلك نسخ باللغات الاسبانية والبرتغالية والفرنسية من فيلم " نهاية عهد " ، ووزعت على المناطق المناسبة .

٢٢ - وقام بيتر ديفيس ، بالاشتراك مع تليفزيون الأمم المتحدة ومحطة WGBH ببوسطن ، والتليفزيون السويدي وأفلام فيلون الكندية بانتاج فيلم " لاغر " (LAGER) وهو فيلم وثائقي عن جنوب افريقيا مدته ساعة . ويتناول الفيلم تاريخ طائفة الافريكان وقوميتهم وأهميتها بالنسبة الى الحالة في جنوب افريقيا اليوم . وقد بث " لاغر " على قنوات هيئة الاذاعة العامة في ٢٧ أيار/ مايو ١٩٧٧ وشاهده أكثر من ثلاثة ملايين شخص . ويجرى الآن اعداد نسخة للفيلم باللغة الفرنسية كما انه من المزمع اعداد نسخ بلغات أخرى . كذلك يجرى تقصي امكانيات توزيعه على المدارس والكليات . وقد عرض فيلم " لاغر " على المشتركين في المؤتمر الدولي لمناهضة الفصل العنصرى والعنصرية والاستعمار في الجنوب الافريقي ، الذى عقد في لشبونة من ١٦ الى ١٩ حزيران/ يونيه ١٩٧٧ . كما عرضه التليفزيون البرتغالي أثناء انعقاد المؤتمر .

٢٣ - وقد بدأت الأعمال التمهيدية لانتاج فيلم مدته ٣٠ دقيقة عن ناميبيا اليوم ، وذلك على أساس المواد التي تضمنها فيلمان حديثان انتجتتهما هيئة الخدمات التليفزيونية في الجمهورية الديمقراطية الألمانية .

٢٤ - ويجرى أيضا اعداد فيلم اعلاني مدته ٦٠ ثانية عن ناميبيا ، للعرض في يوم ناميبيا (٢٦ آب/ اغسطس ١٩٧٧) . ويجرى اخراج هذين الفيلمين عن ناميبيا بناءً على طلب محدود من مجلس الأمم المتحدة لناميبيا .

الصور الفوتوغرافية والمعارض

٢٥ - استمرت التغطية المنتظمة للاجتماعات . وظل المعرض الرئيسى عن انهاء الاستعمار قائما طيلة عام ١٩٧٦ ، وأعيد انتاج نسخ من عرض للصور الفوتوغرافية عن ناميبيا ورودينيا الجنوبية . وقد وفرت هاتان المجموعتان لمؤتمر مابوتو ، واستخدمت الملصقات الثماني في المجموعة كأساس لمعرض صغير أقام أثناء أسبوع التضامن (أنظر أيضا الفقرة ١٦ أعلاه) . وبدأ العمل أيضا على اعداد بطاقات مجهرية تتضمن ، أساسا ، مجموعة منتقاة من الصور الفوتوغرافية من معرض انهاء الاستعمار وما تم اقتناؤه في الآونة الأخيرة من صور فوتوغرافية عن ناميبيا ورودينيا الجنوبية .

٣ - العلاقات الخارجية

ألف - قسم السياسة والبرنامج

٢٦ - تم اصدار سلسلة من التعميمات ، تتضمن جميع المعلومات اللازمة والمبادئ التوجيهية بشأن برامج العمل لكل من مراكز الاعلام ، لمساعدتها بذلك في جهودها المبذولة للتعريف الس أكبر حد مستطاع بانجازات الأمم المتحدة وأنشطتها في ميدان القضاء على الاستعمار منذ صدور اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠ .

٢٧ - وأثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير ، أرسل القسم الى جميع مراكز الاعلام ما مجموعه ست مذكرات تعميمية ، لتزويدها بالمبادئ التوجيهية والتعليمات المعتادة للتعريف بالاعلان بمناسبة اسبوع التضامن (أنظر أيضا الفقرة ١٦ أعلاه) ؛ ومؤتمر مابوتو (أنظر أيضا الفقرات ١٠٤ و ١٦١ أعلاه) ؛ واليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصرى . وطلب الى مراكز الاعلام بذل كل الجهود للتعريف بافتتاح معهد الأمم المتحدة لناميبيا . وعم على المراكز الأخرى عدد من التقارير الخاصة الواردة من مراكز الاعلام عن تغطية اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصرى ، في محاولة لتشجيع تلك المراكز وحفزها على بدء حملات اعلامية متسقة ؛ وتضمنت تقارير من مراكز الاعلام بموسكو وليمسا وبوينس ايرس ، وكان الأخير منها عن نشر كراسة باللغة الاسبانية عن الفصل العنصرى . ورينت التقارير الواردة من مراكز الاعلام عن هذه الاحتفالات والمؤتمرات ان المراكز كانت فعالة ومثمرة ، كل فني المنطقة الخاصة بها ، في التعريف بالاعلان على نحو كامل .

٢٨ - وأجرى القسم اتصالات مع عدد من مراكز الاعلام للاعداد لنشر المعلومات عن بعثات الأمم المتحدة الزائرة التالية :

(أ) بعثات مجلس الأمم المتحدة لناميبيا الى الوكالات المتخصصة ، وافريقيا ، وامريكا اللاتينية ؛

(ب) بعثات اللجنة الخاصة الى افريقيا والصومال الفرنسي (جيبوتي) ؛

(ج) مهمة البعثة التي اضطلع بها وكيل الأمن العام لادارة الشؤون السياسية والوصاية وانهاء الاستعمار ، في أبو ظبي والكويت ونبروي ولندن ؛

(د) مهمة مفوض الأمم المتحدة لناميبيا الى اسكندنافيا وافريقيا ؛

(هـ) مهمة رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى الى بلدان شمال أوروبا .

٢٩ - وتعتزم وحدة المشاريع الخاصة توفير التغطية المعتادة لمشاكل انهاء الاستعمار في النشرة السنوية " الأمم المتحدة اليوم " (" اقتراحات للمتكلمين ") وكذلك عن طريق اجتماعات اعلامية أثناء البرنامج الصيفي للطلاب المتدربين في تموز/ يوليه - آب/ أغسطس .

٣٠ - وقد أدرج موضوع انهاء الاستعمار في برنامج الزمالات المثلث لعام ١٩٧٧ لوضع المناهج الدراسية الناطقين باللغة الانكليزية لمدارس المستوى الابتدائي .

باء - قسم المنظمات غير الحكومية

٣١ - في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٧٧ ، أطلع رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ممثلي المنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى مقر الأمم المتحدة على أحدث ما أنجزته اللجنة من عمل للاعداد لليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري .

٣٢ - وعقد اجتماع اعلامي خاص للمنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى مقر الأمم المتحدة ، احتفالا بأسبوع التضامن (أنظر أيضا الفقرتين ١٦ و ٢٧ أعلاه) . وعمم على جميع مراكز الاعلام الستة والخمسين موجز لما دار في هذا الاجتماع الاعلامي الذي تناول التطورات الأخيرة بين حكومات تحرير زيمبابوي وناميبيا وجنوب افريقيا .

٣٣ - كما استرعى اهتمام المنظمات غير الحكومية الى أيام خاصة أخرى : يوم ناميبيا (٢٦ آب/أغسطس) ؛ ويوم التضامن مع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا (١٠ تشرين الأول/اكتوبر) .

٣٤ - ووضعت صناديق لجمع التبرعات لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا وصندوق الأمم المتحدة لناميبيا وبرنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريب للجنوب الافريقي في بهو المنظمات غير الحكومية المفتوح أيضا للجمهور العام .

جيم - قسم الزوار

٣٥ - استمرت وحدة البرامج الجماعية في الاستجابة للطلبات بعقد اجتماعات اعلامية بشأن إنهاء الاستعمار والمواضيع ذات الصلة . وعرض على الزوار عدد من أفلام الأمم المتحدة عن هذا الموضوع أثناء الاجتماعات الاعلامية وكذلك في عروض عامة .

٣٦ - وأثناء أسبوع التضامن (أنظر أعلاه) ، (٢٣ الى ٢٧ أيار/مايو ١٩٧٧) عرضت الأفلام التالية على الجمهور : " نهاية عهد " ، " ناميبيا : خيانة أمانة " ، " اوهورو : الكفاح من أجل الحرية " و " الفصل العنصري : الرق في القرن العشرين " .

٣٧ - وأثناء فترة التدريب للمرشدين الجدد في هذا العام خصص يوم واحد للاجتماعات الاعلامية ولعرض الأفلام عن موضوع انتهاء الاستعمار . واستجابة للطلبات بشأن موضوع انتهاء الاستعمار ، وفرت كراسات للجماعات والافراد وكذلك نسخ من المنشور المعنون " انتهاء الاستعمار " الذي أعدته ادارة الشؤون السياسية والصاية وانتهاء الاستعمار . وضمنت الوحدة نشرات صحفية عن أنشطة اللجنة الخاصة في مجموعات النشرات المخصصة للمعلمين والمكتبات .

٣٨ - وتضمن برنامج زمالات ادارة شؤون الاعلام لعام ١٩٧٦ لمخططي المقررات الدراسية الناطقين باللغة الفرنسية عدة محاضرات توجيهية وارشادية عن موضوع انتهاء الاستعمار .

٤ — مركز الاعلام الاقتصادى والاجتماعى

- ٣٩ — استمر المركز في نشر المعلومات على نطاق واسع بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية لعملية
انتهاء الاستعمار وأنشطة الأمم المتحدة ذات الصلة في هذا الميدان .
- ٤٠ — وقد غطى المركز هذا الموضوع في عدد من منشوراته (الكتيبات والكراسات والمقالات الخاصة
والنشرات الصحفية ونشرات بالمعلومات التاريخية الأساسية وما إلى ذلك) التي تتناول الأنشطة
الاقتصادية والاجتماعية لمنظومة الأمم المتحدة . وكان للمنشورات عن برنامج العمل المتعلق بإقامة
نظام اقتصادى دولي جديد (ج) صلة خاصة بالموضوع .
- ٤١ — وساعد المركز أيضا في اعداد برامج خاصة لدائرة الاذاعة بالأمم المتحدة ، تتناول الجوانب
الاقتصادية والاجتماعية لانتهاء الاستعمار .

(ج) قرار الجمعية العامة ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخ في ١٠ أيار/مايو ١٩٧٤ .

الفصل الثالث

(A/32/23 (Part II))

مسألة إيفاء بعثات زائرة الى الاقاليم

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٧٥	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة ١ - ١٠
٧٧	باء - قرار اللجنة الخاصة ١١
٧٨	مرفق - تقرير الرئيس ١١

الفصل الثالث

مسألة ايضاد بعثات زائرة الى الأقاليم

ألف - نظار اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - كان مما قررته اللجنة الخاصة ، في جلستها ١٠٦٠ المعقودة في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ ، باعتمادها التقرير الثمانين لفرقيها العامل (A/AC.109/L.1137) النظر في مسألة ايضاد بعثات زائرة الى الاقاليم بوصفها بندا منفصلا . كما قررت اللجنة الخاصة أن تنظر في هذه المسألة في جلساتها العامة ، وحسب الاقتضاء ، بواسطة لجنيتها الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة وذلك في اطار قيام هذه اللجنة الفرعية بدراسة اقاليم محددة .
- ٢ - ونظرت اللجنة الخاصة في هذا البند في جلساتها ١٠٦٢ و ١٠٦٤ و ١٠٦٧ و ١٠٧٢ و ١٠٨٧ المعقودة خلال الفترة من ٢٥ شباط / فبراير الى ٢ آب / أغسطس .
- ٣ - وقد أخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار ، عند نظرها في هذا البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، بما في ذلك بصفة خاصة القرار ١٤٣/٣١ المؤرخ في ١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وقد دعت اللجنة العامة في الفقرة ١٣ من هذا القرار الدول القائمة بالادارة الى " أن تتعاون ، أو تواصل تعاونها ، مع اللجنة الخاصة في الاضطلاع بولايتها . وأن تقوم خاصة بالسماح للبعثات الزائرة بدخول الاقاليم [الواقعة تحت ادارتها] بغية الحصول على معلومات مباشرة عنها والتحقق من رغبات سكانها وأمانهم " . وقد أولت اللجنة الخاصة ، بالإضافة الى ذلك المراعاة الواجبة للأحكام المتصلة بالموضوع من قرارات الجمعية العامة ٤٧/٣١ و ٤٨/٣١ ، و ٥١/٣١ و ٥٢/٣١ و ٥٣/٣١ و ٥٤/٣١ و ٥٥/٣١ و ٥٧/٣١ و ٥٨/٣١ ، المؤرخة في ١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ ، والمتصلة ، على التوالي بجزر جيلبرت ؛ وتوكيلاو ، ونيوهبريد ؛ وبرمودا ؛ وجزر كايمان ومونتسيرات ؛ وجزر توركس وكايكوس ؛ وتيمور ؛ وجزر فرجن البريطانية ؛ وساموا الأمريكية ؛ وجزر فرجن التابعة للمولايات المتحدة ؛ وفوام ؛ وقراري الجمعية العامة ٤٠٦/٣١ ألف ودال المؤرخين في ١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ والمتصلين على التوالي بجزيرة سانت هيلانة ؛ وجزر كوكس (كيلينغ) .
- ٤ - وكان معروضا على اللجنة الخاصة ، أثناء نظرها في هذا البند ، تقرير رئيسها (انظر مرفق هذا الفصل) من مشاوراته مع ممثلي الدول القائمة بالادارة ابقا للفقرة ٣ من القرار الذي اعتمدته اللجنة في جلستها ١٠٤٠ المعقودة في ١٧ حزيران / يونيه ١٩٧٦ (١) .

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم

٢٣ (A/31/23/Rev. 1) ، المجلد الاول ، الفصل الثالث ، الفقرة ١١ .

٥ - وقد قامت اللجنة الخاصة ، خلال السنة المستعرضة ، بإيفاد بعثة زائرة الى جزر كايمان تلبية لدعوة وجهتها اليها حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية (انظر : A/AC.109/PV.1062,1064 And 1067) وبعثة زائرة الى جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة تلبية لدعوة وجهتها اليها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية (انظر A/AC.109/PV.1072) . ويرد سرد لنظر اللجنة في تقرير هاتين البعثتين الزائرتين في الفصلين السادس والعشرين والسابع والعشرين من هذا التقرير (A/32/23/Rev.1 الفصل الرابع) .

٦ - وفي الجلسة ١٠٨٧ ، المعقودة في ٢ آب / اغسطس ، نظرت اللجنة الخاصة في مشروع قرار بشأن هذا البند (A/AC.109/L.1190) ، قدمه الرئيس على أساس مشاورات أجراها .

٧ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة الخاصة مشروع القرار دون اعتراض (انظر الفقرة ١١ أدناه) .

٨ - وفي ١٦ آب / اغسطس أحيل نص القرار (A/AC.109/550) الى ممثلي الدول القائمة بالادارة لعرضه على حكوماتهم .

٩ - والى جانب النذر في هذا البند في الجلسات العامة للجنة الخاصة ، كما ورد أعلاه ، قامت اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة ، عند نظرها في الأقاليم المحددة المشار اليها ، بمراعاة الأحكام المتصلة بالموضوع من قرارات ومقررات الجمعية العامة المذكورة في الفقرة ٣ أعلاه ، وكذلك المقررات السابقة التي اتخذتها اللجنة الخاصة والمتصلة بهذا البند .

١٠ - وبعد ذلك أقرت اللجنة الخاصة ، باعتمادها التقارير المتصلة بالموضوع المقدمة من لجنتها الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة وتقارير البعثتين الزائرتين ، عددا من النتائج والتوصيات واتفاقات الرأي المتعلقة بعدة أمور من بينها مسألة ايفاد بعثات زائرة الى الأقاليم ، كما يتضح ذلك في الفصول التالية من هذا التقرير :

الفصل	الأقاليم	الوثيقة
الثاني عشر	جزر كوكس (كيلينغ)	A/32/23/Rev.1 ، الفصل الثالث
الثالث عشر	نيوهيريد	"
الرابع عشر	توكيلاو	"
التاسع عشر	جزر جيلبرت	"
العشرون	سانت هيلانة	"
الحادي والعشرون	ساموا الأمريكية	"
الثاني والعشرون	غوام	"
الرابع والعشرون	برمودا	"
الخامس والعشرون	جزر فرجن البريطانية ، ومونتسيرات ، وجزر تركس ، وكايكوس	"
السادس والعشرون	جزر كايمان	A/32/23/Rev.1 ، الفصل الرابع
السابع والعشرون	جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة	"

باء - قرار اللجنة الخاصة

١١ - فيما يلي نص القرار (A/AC.109/550) الذي اعتمدته اللجنة الخاصة في جلستها ١٠٨٧ المعقودة في ٢ آب/ أغسطس والذي أشير إليه في الفقرة ٧ أعلاه :

ان اللجنة الخاصة ،

وقد نظرت في مسألة ارسال بعثات زائرة الى الأقاليم ،

وقد درست تقرير الرئيس عن هذه المسألة (٢) ،

واذ تشير الى النداءات المتكررة التي وجهتها الجمعية العامة الى الدول القائمة بالادارة كي تتعاون تعاوناً كاملاً مع اللجنة الخاصة بالسماح للبعثات الزائرة بدخول الاقاليم الواقعة تحت ادارتها ،

وادراكاً منها للنتائج البناءة التي تحققت نتيجة ايفاد بعثات الامم المتحدة السابقة في تأمين الحصول على معلومات مباشرة عن الأقاليم المعنية ، والتحقق من رغبات وأمني شعوبها فيما يتعلق بمركزها في المستقبل ، معززة بذلك قدرة الأمم المتحدة على مساعدة هذه الشعوب في تحقيق الأهداف المبينة في اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وفي ميثاق الأمم المتحدة ،

وقد أوفدت خلال عام ١٩٧٧ بعثتين زائرتين الى جزر كايمان الواقعة تحت ادارة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة والواقعة تحت ادارة الولايات المتحدة الامريكية بدعوة من حكومة كل منهما ،

١ - تؤكد الحاجة الى مواصلة ايفاد بعثات زائرة الى الأقاليم المستعمرة بغية تيسير تنفيذ الاعلان فيما يتعلق بهذه الاقاليم تنفيذاً كاملاً وسريعاً وفعالاً ، وتدعو الدول المعنية القائمة بالادارة الى التعاون ، أو مواصلة التعاون مع الامم المتحدة بالسماح للبعثات الزائرة بدخول الأقاليم الواقعة تحت ادارتها ؛

٢ - وتعرب عن تقديرها لتعاون حكومات استراليا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، ونيوزيلندا ، والولايات المتحدة الامريكية مع الامم المتحدة فيما يتعلق باستقبال البعثات الزائرة في الأقاليم الواقعة تحت ادارتها ؛

٣ - وترجو من رئيسها مواصلة التشاور مع الدول المعنية القائمة بالادارة بصدد تنفيذ الفقرة ١ من هذا القرار ، وتقديم تقرير عن ذلك الى اللجنة الخاصة حسب الاقتضاء .

(٢) انظر مرفق هذا الفصل .

المرفق *

تقرير الرئيس

١ - في الجلسة ١٠٤٠ ، المحقودة في ١٧ حزيران / يونيو ١٩٧٦ ، اتخذت اللجنة الخاصة قراراً بشأن مسألة إيفاد بعثات زائرة إلى الأقاليم (١) . وفيما يلي نص القرار :

" ان اللجنة الخاصة ،

"

١ - " تحرب عن تقديرها للتعاون الذي قدم إلى الأمم المتحدة في هذا الصدد من قبل حكومات استراليا ، ونيوزيلندا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، بشأن استقبال بعثات زائرة في الأقاليم الواقعة تحت إدارتها ؛

٢ - " تدعو الدول المعنية الأخرى القائمة بالادارة إلى إعادة النظر في موقفها ، والتعاون مع الأمم المتحدة تعاوناً تاماً ، وذلك بالسماح للبعثات الزائرة بالدخول إلى الأقاليم الواقعة تحت إدارتها ؛

٣ - " وترجو من رئيسها أن يواصل المشاورات مع الدول المعنية القائمة بالادارة بشأن تنفيذ الفقرة ٢ من هذا القرار وإفادة اللجنة الخاصة بما يتم حسب الاقتضاء " .

٢ - وقد قام الرئيس ، وفقاً للفقرة ٣ من هذا القرار ، بإجراء مشاورات ، خلال العام ، مع أولئك الممثلين للدول القائمة بالادارة الذين أبدوا ، مراعاة منهم للنداءات التي وجهت إليهم في القرارات ذات الصلة الصادرة من الجمعية العامة واللجنة الخاصة ، استعدادهم لإجراء مناقشات معه بشأن هذه المسألة ، وهم ممثلو استراليا ، والمملكة المتحدة ، ونيوزيلندا ، والولايات المتحدة الأمريكية .

٣ - وقد كرم ممثلو استراليا ، والمملكة المتحدة ، ونيوزيلندا ، استجابة الطالب الذي وجهته إليهم الجمعية العامة في الفقرة ١٣ من القرار ١٤٣/٣١ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، الاعراب عن استعداد حكوماتهم لمواصلة تزويد اللجنة الخاصة ، طبقاً للمارسات

* صدر سابقاً تحت الرمز A/AC.109/L.1189 .

(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev. 1) ، المجلد الأول ، الفصل الثالث ، الفقرة ١١ .

والاجراءات المستقرة ، بكافة المعلومات ذات الصلة عن الاقاليم المعنية ، والمشاركة في أعمال اللجنة واستقبال بعثات زائرة في الاقاليم الواقعة تحت ادارتها ، حسب الاقتضاء ، وعلى اساس المشاورات التي ستجرى في موعد لاحق .

٤ - وكرر ممثل الولايات المتحدة التأكيد بأن حكومته ستواصل التعاون مع اللجنة الخاصة في قيامها بالنظر في مسائل جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، وساموا الامريكية ، وفوام . وذكر ان حكومته ترى أن المعلومات التي قدمت الى اللجنة الخاصة عملاً بأحكام المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالاقاليم هي معلومات أكثر من كافية ، ومع ذلك سيكون من دواعي سرور حكومته ، أن تدعو اللجنة الخاصة الى ايفاد بعثة زائرة الى جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة .

٥ - ويلاحظ الرئيس بارتياح الموقف الايجابي الذي تتخذه الحكومات المعنية بهذا الخصوص ومشاركتها الفعالة خلال العام في أعمال اللجنة الخاصة ذات الصلة . فقد تمكنت اللجنة الخاصة خلال السنة المستعرضة ، بالتعاون الوثيق مع الدول المعنية القائمة بالادارة ، من ايفاد بعثتين زائرتين الى جزر كايمان الواقعة تحت ادارة المملكة المتحدة والى جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة والواقعة تحت ادارة الولايات المتحدة .

٦ - وسيواصل الرئيس الملاح اللجنة الخاصة على أية تطورات أخرى تحدث في مشاوراته مع الدول المعنية القائمة بالادارة بشأن هذه المسألة .

الفصل الرابع

(Corr.29 A/32/23 (Part III))

انشطة المصالح الاجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل
تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،
في روديسيا الجنوبية وناميبيا وفي سائر الاقاليم الواقعة تحت
السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على
الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في
الجنوب الافريقي

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٨١	٩-١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
٨٢	١٠	باء - قرار اللجنة الخاصة

المرفقات

٨٧		الأول - روديسيا الجنوبية
١٠١		الثاني - ناميبيا
١١٩		الثالث - برمودا
١٢٧		الرابع - جزر تركس وكايكوس
١٣١		الخامس - جزر كايمان

الفصل الرابع

أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، في روديسيا الجنوبية وناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيادة الاستعمارية ، والجهود الرامية إلى القضاء على الاستثمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الأفريقي

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - نشرت اللجنة الخاصة في هذا البند في جلساتها ١٠٨٠ إلى ١٠٨٥ وفي الجلسة ١٠٨٧ المحقودة مابين ١٧ حزيران / يونيه و ٢ آب / أغسطس ١٩٧٧ .
- ٢ - وضعت اللجنة الخاصة في اعتبارها ، عند نظرها في هذا البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بهذا الموضوع ، وبصورة خاصة القرار ٧/٣١ المؤرخ في ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ والمتعلق بهذا البند ، والقرار ١٤٣/٣١ المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ بشأن تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .
- ٣ - وكان محروضا على اللجنة الخاصة ورقات عمل أعدتها الامانة العامة تتضمن معلومات عن الاحوال الاقتصادية مع ايلاء اهتمام خاص للمصالح الاقتصادية الأجنبية في الأقاليم التالية : روديسيا الجنوبية ، وناميبيا ، وبرمودا ، وجزر تركس وكايكوس ، وجزر كايمان ، (انظر مرفقات هذا الفصل من الأول الى الرابع) .
- ٤ - كما كان الجانب المتعلق بمسألتي روديسيا الجنوبية وناميبيا فيما يتصل بالمصالح الاقتصادية الأجنبية موضع نظر المؤتمر الدولي لنصرة شعبي زيمبابوي وناميبيا ، الذي عقد عملا بقرار الجمعية العامة ١٤٥/٣١ المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ ، في مابوتو في الفترة من ١٦ إلى ٢١ آيار / مايو ١٩٧٧ . وقد أصدر المؤتمر ، في ختام أعماله ، إعلان مابوتو لنصرة شعبي زيمبابوي وناميبيا وبرنامج العمل لتحرير زيمبابوي وناميبيا ، الوارد نصهما في جانب سرد لاعمال المؤتمر ، في تقرير المؤتمر الى الجمعية العامة (١) .
- ٥ - وجرى النقاش العام حول البند في الجلسات ١٠٨١ إلى ١٠٨٤ ، المحقودة خلال الفترة الواقعة بين ٢٠ حزيران / يونيه و ٧ تموز / يوليه ، والذي اشتركت فيه الدول الاعضاء التالية : سيراليون ، وبلغاريا ، والهند ، والعراق ، والصين ، في الجلسة ١٠٨١ (A/AC.109/PV.1081) وكوبا ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، في الجلسة ١٠٨٢ (A/AC.109/PV.1082)

(١) (A/32/109/Rev.1-S/12344/Rev.1) وللاطلاع على النص المطبوع انظر الوثائق

الرسمية لمجلس الامن السنة الثانية والثلاثون ، ملحق نيسان / ابريل وايار / مايو وحزيران / يونيه ١٩٧٧ ، الوثيقة S/12344/Rev.1 .

والجمهورية العربية السورية وجمهورية تنزانيا المتحدة ، في الجلسة ١٠٨٣ (A/AC.109/PV. 1083)
ويوفوسلافيا في الجلسة ١٠٨٤ (A/AC.109/PV. 1084) .

٦ - وفي الجلسة ١٠٨٤ ، المحقودة في ٧ تموز/ يوليه ، لفت الرئيس الانظار الى مشروع قرار
حول البند A/AC.109/L. 1179 ، اشتركت في تقديمه اثيوبيا وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وتونس
وجمهورية تنزانيا المتحدة والجمهورية العربية السورية وسيراليون والعراق وكوبا والكونغو ومالي
ويوفوسلافيا . وفي الجلسة ١٠٨٥ ، المحقودة في ٨ تموز/ يوليه ، أدلى ممثل استراليا ببيان
(A/AC.109/PV.1085) .

٧ - وفي الجلسة ١٠٨٧ المحقودة في ٢ آب / اغسطس ، اقترح ممثل تشيكوسلوفاكيا على
الدول المشتركة في تقديم مشروع القرار المشار اليه أعلاه (A/AC.109/L. 1179) ادخال تعديلات
محيطة على الفقرة ٣ من مشروع القرار وافقت عليها البلدان صاحبة المشروع .

٨ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة الخاصة مشروع القرار بصيغته المنقحة شفويا بأغلبية
١٨ صوتا مقابل لا شيء وامتناع عضو واحد من التصويت (A/AC.109/549) . وأدلى ممثل النرويج
ببيان تحليليا لتصويته (A/AC.109/PV. 1087) .

٩ - وفي ١٧ آب / اغسطس احيل نص القرار (A/AC.109/ 549) الى رئيس مجلس الامم
(S/12381) . وفي نفس التاريخ أحييت نسخ من القرار الى جميع الدول والى الوكالات المتخصصة
والمؤسسات الاخرى الداخلة في منظومة الامم المتحدة ، والى منظمة الوحدة الافريقية .

باء - قرار اللجنة الخاصة

١٠ - وفيما يلي نص القرار (A/AC.109/549) الذي اتخذته اللجنة الخاصة في جلستها ١٠٨٧
المحقودة في ٢ آب/اغسطس ، والمشار اليه في الفقرة ٨ أعلاه :

ان اللجنة الخاصة ،

وقد نظرت في البند المعلن " أنشاء المصالح الاجنبية ، الاقتصادية وغيرها
التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، في روديسيا
الجنوبية وناميبيا وفي سائر الاقاليم الواقعة تحت السيادة الاستعمارية ، والجهود الرامية
الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري ، والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي " .

وان تشير الى قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون
الاول/ ديسمبر ١٩٦٠ ، والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
وقرارها ٢٦٢١ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٢ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٠ ، والمتضمن
برنامج العمل من اجل التنفيذ التام للاعلان ، وكذلك الى سائر قرارات الامم المتحدة
الاخرى المتصلة بالبند ،

وان تضع في اعتبارها اعلان مابوتو لنصرة شعبي زيمبابوي وناميبيا وبرنامج العمل
لتحرير زيمبابوي وناميبيا (٢) المعتمدين من قبل المؤتمر الدولي لنصرة شعبي زيمبابوي
وناميبيا الذي انعقد في مابوتو في الفترة من ١٦ الى ٢١ أيار/مايو ١٩٧٧ ،

(٢) المرجع نفسه ، المرفق الخامس .

وإذ تؤكد من جديد الالتزام الرسمي المترتب على الدول القائمة بالادارة ، بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، بالنهوض بالتقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي لسكان الاقاليم الواقعة تحت ادارتها ، وبحماية الموارد البشرية والطبيعية لهذه الاقاليم من شتى ضروب اساءة الاستعمال ،

وإذ تؤكد من جديد ان أى نشاط اقتصادي أو نشاط آخر يحرق اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ويعيق الجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري، في الجنوب الافريقي وسائر الاقاليم المستعمرة ، ضار بحقوق ومصالح سكان تلك الاقاليم ، ويعتبر بالتالي متنافيا مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ،

وإذ تؤكد ان الموارد الطبيعية لكافة الاقاليم المستعمرة ، ولا سيما موارد زمبابوي وناميبيا ، هي حق بحكم المولد لشعوب هذه الاقاليم وان استغلالها من جانب المصالح الاقتصادية الاجنبية بالاشتراك مع نظم الاقلية العنصرية غير الشرعية هو انتهاك مباشر لحقوق السكان وكذلك لمبادئ الميثاق ولكافة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ،

وإذ تلاحظ بقلق عميق ان الدول الاستعمارية ودولا معينة قد واصلت ، بما لها من أنشطة في الاقاليم المستعمرة ، تجاهل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بهذا البند ، وانها لم تنفذ ، بوجه خاص ، القرار ٢٦٢١ (د - ٢٥) وكذلك استمرار الجمعية العامة ٣١/٧ المؤرخ في ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ ، اللذين دعت فيهما الجمعية الدول الاستعمارية وكذلك الحكومات التي لم تتخذ بعد تدابير تشريعية أو ادارية أو غيرها لانهاء ما يملكه مواطنوها أو الاشخاص الاعتباريون الخاضعون لولايتها من مشاريع في الاقاليم المستعمرة ، وخاصة في افريقيا ، كلما كانت هذه المشاريع ضارة بمصالح سكان تلك الاقاليم ، الى أن تتخذ هذه التدابير ، والتي أن تمنع أية استثمارات جديدة تتعارض مع هذه المصالح ،

وإذ تدعو اشتداد أنشطة المصالح الاجنبية ، الاقتصادية والمالية وغيرها ، التي تواصل استغلال الموارد الطبيعية والبشرية للاقاليم المستعمرة وتكديس ارباح هائلة واعادة هذه الارباح الى بلدانها الاصلية مما يضر بمصالح السكان ، لا سيما في الجنوب الافريقي ، والتي تحرق بذلك تحقيق شعوب هذه الاقاليم لامانيها المشروعة في تقرير المصير والاستقلال ،

وإذ تدعو بشدة الدعم الذي لايزال يتلقاه كل من جنوب افريقيا ونظام الاقلية العنصرية غير الشرعي في روديسيا الجنوبية من تلك المصالح الاجنبية ، الاقتصادية والمالية وغيرها ، التي تتعاون معهما في استغلالهما للموارد الطبيعية والبشرية لاقليم ناميبيا الدولي ولاقليم روديسيا الجنوبية (زمبابوي) غير المتمتع بالحكم الذاتي ، وفي زيادة ترسيخ سيادتهما غير الشرعية والعنصرية على هذين الاقليمين .

وإذ يساورها القلق الشديد تجاه تزايد استثمار رأس المال الاجنبي في إنتاج اليورانيوم وتجاه المدد الذي بلغه تعاون بلدان غربية معينة ودول أخرى من نظام الاقلية العنصرى في جنوب افريقيا في الميدان النووي ، الذى يمكن ذلك النظام بتزويده بالمعدات والتكنولوجيا النووية ، من تطوير قدرات نووية وعسكرية ، وبذلك يدعم استمرار احتلال جنوب افريقيا غير الشرعى لناميبيا وكذلك نموها كدولة نووية ،

وإذ يساورها القلق ايضا لمواصلة المصالح الاجنبية ، الاقتصادية والمالية وغيرها ، حرمان السكان المحليين للاقاليم المستعمرة الاخرى ، بما فيها الاقاليم الواقعة في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ ، من حقوقهم في ثروات بلادهم ولا استمرار فقدان سكان هذه المناطق ملكية اراضيهم نتيجة لعدم قيام الدول القائمة بالادارة بتقييد بيع الارض للاجانب ،

وإدراكا منها لاستمرار الحاجة الى تعبئة الرأى العام ضد اشتراك المصالح الاجنبية ، الاقتصادية والمالية وغيرها ، في استغلال الموارد الطبيعية والبشرية وهو ما يعرقل حصول الاقاليم المستعمرة على استقلالها ، وخاصة في افريقيا ،

١ - تؤكد من جديد حق شعوب الاقاليم التابعة ، غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفي التمتع بالموارد الطبيعية لاقاليمها ، وكذلك حقها في التصرف بهذه الموارد بما يخدم افضل مصالحها ؛

٢ - وتحلن مرة أخرى أن أية دولة قائمة بالادارة او باحتلال تحرم الشعوب المستعمرة من ممارسة حقوقها المشروعة على موارد ما الطبيعية أو تقدم المصالح الاجنبية الاقتصادية والمالية على حقوق ومصالح تلك الشعوب ، انما تخرق بذلك الالتزامات الرسمية التى أخذتها على عاتقها بموجب ميثاق الامم المتحدة ؛

٣ - وتؤكد ان انشطة المصالح الاجنبية ، الاقتصادية والمالية وغيرها ، باستغلالها واستنزافها للموارد الطبيعية لزمبابوى وناميبيا بالاشتراك مع نظامي الاقلية العنصريين في الشريين ، انما تنتهك حقوق شعبي هذين الاقليمين وتساهم بذلك في تدعيم نظامي الاقلية العنصريين وفي مواصلة سيطرتهم الاستعمارية على هذين الاقليمين ، وتشكل عقبة رئيسية تحترض الاستقلال السياسى للاقليمين وتمنع سكانهم الاصليين بمرادها الطبيعية ؛

٤ - وتدين الانشطة الاجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، في الاقاليم المستعمرة بوصفها مائقا لتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ٢٥) والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصرى ، والتمييز العنصرى ؛

٥ - وتدين سياسات الحكومات التى تواصل مد يد الدعم أو التعاون الى هذه المصالح الاجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التى تقوم باستغلال الموارد الطبيعية والبشرية للاقاليم ، منتهكة بذلك الحقوق والمصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية لشعوبها الاصلية ومعترلة التنفيذ التام والسريع للاعلان فيما يخص هذه الاقاليم ؛

٦ - وتدين بشدة التعاون النووي القائم بين بلدان غربية معينة وبين جنوب افريقيا لتزويد هذا النظام العنصري بمعدات وتكنولوجيا تزيد من قدرته النووية ، وتدعو جميع الحكومات الى الامتناع عن تقديم تسهيلات بشكل مباشر أو غير مباشر ممن شأنها تمكين نظام الاقلية العنصري في جنوب افريقيا من القيام بانتاج اليورانيوم ، والبلوتونيوم ، والمواد أو المفاعلات أو المعدات العسكرية الاخرى ، النووية الاخرى ،

٧ - وتدعو مرة أخرى جميع الحكومات التي لم تتخذ بعد ، تجاه مواطنيها والهيئات الاعتبارية الخاضعين لولايتها الذين يملكون ويديرون في الاقاليم المستعمرة وخاصة في الجنوب الافريقي مشاريع تلحق الضرر بمصالح سكان تلك الاقاليم ، تدابير تشريعية وإدارية وغيرها لانهاء مثل هذه المشاريع ومنع أية استثمارات جديدة تضر بمصالح السكان ، الى أن تتخذ تلك التدابير ؛

٨ - وترجو جميع الدول الاحجام من تقديم أية استثمارات أو قروض للنظم الاقلية العنصرية في الجنوب الافريقي والامتناع من الدخول في أية اتفاقات أو من اتخاذ أية تدابير لتشجيع التجارة أو العلاقات الاقتصادية الاخرى معها ؛

٩ - وتدين جميع انتهاكات الجزاءات الالزامية التي فرضها مجلس الامن وكذلك استمرار بعض الدول الاعضاء في التعسف من تنفيذ هذه الجزاءات ، بوصف ذلك يتعارض مع الالتزامات التي اخذتها على طاقها بموجب المادة ٢٥ من الميثاق ؛

١٠ - وتعرب من اقتناعها بوجوب توسيع نطاق الجزاءات ضد النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية (زمبابوي) ليشمل كافة التدابير التي ترمي اليهها المادة ٤١ من الميثاق وتعرب من الامل في أن ينشر مجلس الامن في اتخاذ تدابير مناسبة في هذا الخصوص ؛

١١ - وترجو من جميع الدول ان تتخذ تدابير فعالة لوقف توريد الاموال واشكال المساعدات الاخرى ، بما فيها الامدادات والمعدات العسكرية ، الى النظم التي تستخدم هذه المساعدات لقمع شعوب الاقاليم المستعمرة وحركات تحريرها الوطني؛

١٢ - وتدعو من جديد جميع الدول الى وقف كافة العلاقات الاقتصادية بينة أو المالية أو التجارية مع نظام الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا فيما يخص ناميبيا ، والامتناع من الدخول في علاقات اقتصادية أو مالية أو غيرها مع جنوب افريقيا ، منسد تصرفها نيابة عن ناميبيا أو فيما يخصها ، مما قد يدعم استمرار احتلالها غير الشرعي لذلك الاقليم ؛

١٣ - وتدين بشدة سياسة حكومة جنوب افريقيا ، التي تواصل التعاون مع نظام الاقلية العنصري غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ، منتهكة بذلك قرارات الامم المتحدة المتصلة بالامر ومخالفة لثباتها المحددة بموجب المادة ٢٥ من الميثاق ، وتدعو تلك الحكومة الى أن تكف نورا عن جميع اشكال التعاون مع النظام غير الشرعي في سالزوري ؛

١٤ - وتدعو جميع الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى أن تكفل ، بصورة خاصة ، الاحترام والصون التامين للسيادة الدائمة للاقاليم المستعمرة على موارد ها الطبيعية ، مع مراعاة الاحكام المتصلة بالموضوع من الاعلان المتعلق باقامة نـظام اقتصادي دولي جديد ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٣٢٠ (د ل - ٦) المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، وكذلك أحكام ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الوارد في قرار الجمعية العامة ١٣٢٨ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ؛

١٥ - وتدعو الدول القائمة بالادارة والاحتلال إلى اعادة النظر في أنظمة الاجور السائدة في الاقاليم الواقعة تحت ادارتها بقصد ازالة أي تمييز في الاجور وفي ظروف العمل وشروطه ، وتلبية نظام موحد للاجور في كل اقليم دون تمييز ؛

١٦ - وترجو من الامين العام أن يقوم ، من طريق ادارة شؤون الاعلام بالامانة العامة ، بحملة اعلامية متواصلة وواسعة بقصد اطلاع الرأي العام العالمي على الحقائق المتعلقة بقيام الاحتكارات الاجنبية بنهب الموارد الطبيعية واستغلال السكان الاصليين وبالدعم الذي تقدمه إلى النظم الاستعمارية والعنصرية ؛

١٧ - وتقرر أن تواصل استعراض " أنشطة المصالح الاجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تمحرل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، في روديسيا الجنوبية (زمبابوي) وناميبيا وسائر الاقاليم الواقعة تحت السيادة الاستعمارية والجهود الرامية إلى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي " بوصفه بندا مستقلا في جدول اعمالها .

المرفق الأول *

روديسيا الجنوبية

المحتويات

الفقرات

مقدمة		(١-٤)
١ -	الاستثمارات الأجنبية والاقتصاد	١٢-٥
٢ -	الاستثمارات في ميدان التأمين	١٨-١٣
٣ -	صناعة الحديد والصلب	٢٣-١٩
٤ -	الاستثمارات في قطاع التبغ	٢٨-٢٤
٥ -	الاستثمارات في قطاع التمديدات	٣٢-٢٩
٦ -	موجز لأداء الشركات الرئيسية في روديسيا الجنوبية	٤٦-٣٣

روديسيا الجنوبية

مقدمة

١ - وردت معلومات عن اقتصاد روديسيا الجنوبية في تقارير سابقة قد متها اللجنة الخاصة الى الجمعية العامة (أ). وتضمنت تقارير لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بقراره ٢٥٣ (١٩٦٨) المتعلق بمسألة روديسيا الجنوبية (ب). مزيداً من المعلومات عن الجزاءات الالزامية الاقتصادية والمالية التي فرضها المجلس على الاقليم . وتضمنت أحدث ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة للدورة الجارية للجنة الخاصة (أنظر الفصل السابع من هذا التقرير (A/32/23/Rev.1 ، المجلد الثاني)) ملخصاً لآخر التطورات السياسية وغيرها في الاقليم .

٢ - ومنذ اعلان الاستقلال من جانب واحد سنة ١٩٦٥ ، ضرب النظام غير الشرعي سياجاً من الكتمان على معظم المعلومات عن الوضع الاقتصادي وأنشطة المصالح الأجنبية في روديسيا الجنوبية للحيلولة دون تطبيق الجزاءات الدولية على الاقليم وازدادت المعلومات بشأن هذه المسائل ندرة عن طريق قوانين الطوارئ (١٩٦٩) (ج) التي سنّها النظام غير الشرعي سنة ١٩٦٩ والتي كان ممّا حظرت على المصالح الاقتصادية الأجنبية وغيرها التي تمارس نشاطها في الاقليم ان " تفشي أسرار اقتصادية سواء أكان ذلك عمداً أو عفواً " . ونتيجة لذلك كان كل ما توفر من المعلومات سواء عن طريق النظام غير الشرعي أو عن طريق الشركات الحاملة متسماً في معظمه بطابع العمومية وخاصة ما يتعلق منه بأرقام الانتاج والتجارة الخارجية ومشاركة رأس المال الأجنبي في اقتصاد الاقليم . على أن هذه المعلومات تبين أن دور المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها لم يتقلص ؛ وأن المصالح تلك التي تعمل بالتعاون مع النظام غير الشرعي ويتأييد منه لا تزال تسيطر على اقتصاد الاقليم .

(أ) للاطلاع على أحدث هذه التقارير ، أنظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/10023/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الخامس ، المرفق ، التذييل الأول ؛ والمرجع نفسه ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق ٢٣ (A/31/23/Rev.1) المجلد الأول ، الفصل الرابع ، المرفق الأول .

(ب) للاطلاع على أحدث هذه التقارير ، أنظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثانية والثلاثون ، الملحق الخاص رقم ٢ (S/12265) .

(ج) من الضروري ، بغية توفير المعلومات ، أن نرجع في هذه الورقة الى بعض التعابير التي ألفت النظام غير الشرعي استعمالها ، وكذلك الى التشريعات والى بعض أجزائه الهيكل الحكومية ومختلف ألقاب أعضاء حكومة نظام روديسيا الجنوبية . واستعمال مثل هذه التعابير دون وضعها داخل أقواس مما يشير الى كونها مقتبسة لا يعني بأية حال من الأحوال أن الأمم المتحدة تعترف بالنظام غير الشرعي .

- ٣ - وكما ورد في تقارير سابقة ، تتضح سعة مشاركة المصالح الأجنبية والاقتصادية في اقتصاد روديسيا الجنوبية من المعلومات التي تفيد أنه كان هناك في الاقليم في عام ١٩٦٧ (١) أكثر من ١٠٠ مؤسسة اقتصادية تابعة للمملكة المتحدة وما لا يقل عن ٥٦ مؤسسة اقتصادية تابعة للولايات المتحدة في عام ١٩٦٩ وما لا يقل عن ٤٦ مؤسسة اقتصادية تابعة لجنوب افريقيا في عام ١٩٧١ (٢) .
- ٤ - وتتناول هذه الورقة الاستثمارات الأجنبية في اقتصاد روديسيا الجنوبية بما في ذلك —————
التأمين والحديد والصلب والتعدين والصناعات التعدينية ، وأداء الشركات الرئيسية العاملة في روديسيا الجنوبية .

١ - الاستثمارات الأجنبية والاقتصاد

- ٥ - كشفت دراسة حديثة صدرت بعنوان " رأس المال الأجنبي والاحتمالات بالنسبة الى زمبابوى " (٣) كيف كانت روديسيا الجنوبية ، تاريخيا ، معتمدة على الاستثمارات الأجنبية . لكن الأهم في هذه الدراسة هو كشفها عن أن نسبة كبيرة من الاستثمارات الجديدة تمتلكها المصالح الأجنبية بالرغم من تطبيق الجزاءات على الاقليم . وبالإضافة الى ذلك ، تفيد هذه الدراسة أن " ما لا يقل عن ١٠ ملايين جنيه استرليني ، على أقل تقدير ، تأتي سنويا من مصادر أجنبية منذ اعلان الاستقلال من جانب واحد " .
- ٦ - وتزعم الدراسة أن رأس المال الأجنبي قد زاد من سيطرته على الصناعات التي كان مسيطرا عليها قبل اعلان الاستقلال من جانب واحد في سنة ١٩٦٥ ، وذلك بالرغم من حدوث زيادة في مدخلات جنوب افريقيا . واستشهدت على ذلك بأوضاع شركات مثل Tobacco Sales ، و Rhodesian Breweries, Ltd. (RHOBREW) ، و Sable, Ltd. ، و The Rhodesian Food Corporation ، و African Explosives, Ltd. وشركات أخرى كثيرة ، من بينها مصارف . فشركة The Rhodesian Banking Corporation, Ltd. (RHOBANK) هي على سبيل المثال فرع لشركة Netherland Bank of South Africa
- ٧ - وتزعم الدراسة أيضا أن رأس المال الأجنبي زاد كذلك من سيطرته على الصناعات التي كان فيها سابقا أهم من رأس المال المحلي (خاصة الصناعات التعدينية) قبل عام ١٩٦٥ (٤) وتشير

(د) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9623/Rev.1) ، المجلد الثاني ، الفصل الرابع ، المرفق ، التذييل الثالث ، الجداول ١٢ الى ١٤ .

(هـ) Colin Stoneman, World Development (Oxford, January 1976) .

الدراسة الى أن الصناعة التعدينية توسعت سريعا بعد عام ١٩٦٥ بتوجيه من مؤسسة الانمــــــــــــــــاء التعديني التابعة للنظام غير الشرعي . وبالرغم من أن الشركات التعدينية تمكنت من جمع رأس مال محليا ، فقد لاحظت الدراسة أن الجانب الأكبر من الاستثمارات الهامة التي تحققت كان يمولــــــــــــــــه رأس مال أجنبي " . وتقدر الدراسة أن أكثر من ١٠٠ مليون جنيه استرليني من رأس المال الأجنبي استثمرت في الصناعة التعدينية بالاقليم منذ سنة ١٩٦٥ .

٨ - وتقدم الدراسة ما يدل على حدوث زيادة في تدفق رأس المال الأجنبي في القطاعات التي كان فيها رأس المال الأجنبي والمحلي متقاربين من حيث الأهمية قبل سنة ١٩٦٥ ، بما في ذلك قطاعات المنتجات التعدينية غير الفلزية ، والغزل ، والنسيج ، والملابس ، والصناعات الغذائية . أما القطاعات التي كان فيها رأس المال المحلي أهم من رأس المال الأجنبي قبل سنة ١٩٦٥ ، بما في ذلك السياحة ، فان رأس المال المحلي قد ضاعف فيها ، فيما يبدو ، سيطرته في ظل الجزاءات . غير أن الدراسة تشير الى أن رأس المال الأجنبي قد استثمر بغزارة خاصة في الفنادق مثل شركة Southern Sun Group التي يلعب فيها رأس مال جنوب افريقيا دورا رئيسيا . اما القطاعات التي كان رأس المال المحلي يسيطر عليها قبل سنة ١٩٦٥ ، بما في ذلك صناعة الصوف وتجارة البيــــــــــــــــع بالتجزئة فقد ظل رأس المال المحلي مسيطرا عليها .

٩ - واستخلصت الدراسة استنادا الى المعلومات التي حلتها أن " الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد قد ازدادت خلال فترة جزاءات دولية " ، مما عزز سيطرتها على المجالات الاقتصادية التي كان تسيطر عليها قبل اعلان الاستقلال من طرف واحد . وتزعم الدراسة أن رأس المال الأجنبي شق في الواقع طريقه الى بعض القطاعات الجديدة مثل صناعة المواد الغذائية التي كان رأس المال المحلي سابقا العامل الأساسي فيها .

١٠ - ويوحى تحليل هذه الدراسة واستنتاجاتها بأن النظام غير الشرعي لم يكن ليستطيع أن يواصل وجوده في روديسيا الجنوبية دون دعم المصالح الاقتصادية الأجنبية الفعال . وتفيد هذه الدراسة بأن ٧١ في المائة من رأس المال المستثمر في الاقليم قبل سنة ١٩٦٥ كان أجنبيا ؛ وأن مستوى استثمار رأس المال الاجنبي ازداد في الواقع بالرغم من تطبيق الجزاءات .

١١ - وتشير الدراسة أيضا الى أنه بالرغم من أن رأس المال الأجنبي كان تحت سيطرة المستثمرين الأجانب علنا قبل اعلان الاستقلال من طرف واحد ، فقد استطاع المستثمرون الأجانب منذ ذلك الحين أن يرفعوا عن طريق مناورات قانونية مستوى استثماراتهم في الاقليم بينما ينكرون سيطرتهم على هذه الاستثمارات .

١٢ - وفي هذا الصدد ، يجدر التذكير بأن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية زعمت منذ عام ١٩٧٤ أنه لم تعد هناك " أية شركات بريطانية تعمل في روديسيا " (٥) .

والواقع أن النظام غير الشرعي يطلب الى فروع المؤسسات الاقتصادية الأجنبية في الاقليم أن تسجل نفسها في روديسيا الجنوبية وبذلك تصبح من الناحية الفنية شركات تابعة لروديسيا الجنوبية . ويرى النظام غير الشرعي وكذلك فروع المؤسسات الأجنبية أن التسجيل المحلي يحرر هذه الفروع من سيطرة الشركات الأم الأصلية ويمكن في الوقت نفسه الشركات الأم من أن تنكر أية مسؤولية لها بعد ذلك عن فروعها . فقد ادعت مثلا شركة (RTZ) Rio Tinto Zinc Corporation, Ltd. وشركة Lonrho, Ltd. وكلتاهما من المملكة المتحدة ، عدم قدرتهما على السيطرة على فرعيهما في روديسيا الجنوبية . وتسجيل الفروع في روديسيا الجنوبية يمكن أيضا حكومات البلدان التي توجد فيها الشركات الأم من أن تدعي أن ليس للمصالح الاقتصادية في بلدانها أى علاقة باقتصاد روديسيا الجنوبية . والواقع أن الشركات الأم استمرت في الاستثمار في فروعها بروديسيا الجنوبية عن طريق توجيه الاستثمارات من خلال فروعها في جنوب افريقيا . كما أن هذه الشركات ما زالت مصدرا للدخل للنظام غير الشرعي .

٢ - الاستثمارات في ميدان التأمين

١٣ - قبل اعلان الاستقلال من جانب واحد كانت صناعة التأمين في الاقليم تسيطر عليها شركات من جنوب افريقيا وبريطانيا . وتفيد التقارير الصحفية أن هذا الوضع قد استمر . ففي عام ١٩٧٤ كانت هناك ٧٤ شركة تأمين مباشر وشركة إعادة تأمين متخصصة تعمل في الاقليم ، منها ٢٩ مقرها في جنوب افريقيا و ٢٥ في المملكة المتحدة و ٨ في بلدان أخرى أجنبية لم تذكر اسمائها و ١٢ في روديسيا الجنوبية . وذكر أحد هذه التقارير أن " معظم الشركات البريطانية تزعم أنها قد قطعت علاقاتها بالوطن ولكنها ما زالت تحتفظ ببعض الروابط معه " .

١٤ - وذكر أيضا أن شركات التأمين العاملة في روديسيا الجنوبية حققت " أرباحا غير متوقعة " منذ عام ١٩٦٦ ، نتيجة أساسا للجزءات المفروضة على روديسيا الجنوبية التي عزلت الاقليم بحيث لم تتج لحائزى سندات التأمين وللشركات سوى فرصة ضئيلة للاستثمار في أماكن أخرى وهكذا كان عليهم أن يبيعوا استثمار أرباحهم .

١٥ - وقد ذكرت صحيفة " بيزنيس هيرالد " التي تصدرها صحيفة " روديسيا هيرالد " أن شركات التأمين المرتبطة بالمصالح الأجنبية لا زالت هي الشركات الرئيسية التي تحقق أرباحا في الاقليم . ففي عام ١٩٧٤ بلغ اجمالي أصول مجموع شركات التأمين في روديسيا الجنوبية ٣٢٤ مليون دولار روديسي (ز) ، أى بزيادة قدرها (١٣١) في المائة عن عام ١٩٧٣ . ومن هذا المبلغ حصلت شركات التأمين المباشر على ٨٢ مليون دولار روديسي كأرباح بعد خصم الضرائب مقابل نفقات بلغت

(ز) الدولار الروديسي الجنوبي يساوى ١.٦٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية .

٤٧ مليون دولار روديسي . وفي ميدان التأمين على الحياة كانت الأرباح أعلى من ذلك . فشركة Old Mutual ، مثلاً ، وهي شركة مسجلة في روديسيا الجنوبية لكنها في الأصل فرع للشركة الأم الموجودة في جنوب افريقيا والتي تحمل نفس الاسم حققت في عام ١٩٧٤ أرباحاً بلغت ٢٣ مليون دولار روديسي بعد خصم الضرائب ، منها ١٧ مليون دولار روديسي من أقساط التأمين ، رغم أنها لم تدفع سوى ٤ ملايين دولار روديسي كمطالبات .

١٦ - وفي عام ١٩٧٤ بلغ صافي أرباح شركات التأمين على الحياة ٥٦ مليون دولار روديسي وبلغ صافي أرباح شركات التأمين على غير الحياة ٢٥ مليون من هذه الدولارات . وقد حققت الشركات هذه الأرباح لأنها لم تواجه ، بفضل الحماية التي حظيت بها نتيجة للعزلة التي فرضتها الجزاءات على روديسيا الجنوبية ، حالات مجازفة خطيرة . ولا حظت صحيفة "روديسيا هيرالد" في عدد ١٦ الصادر بتاريخ ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ أن شركات التأمين انتقلت من "تغطية الكوارث الخطيرة الى تغطية الخسائر اليومية التافهة" .

١٧ - وفي عام ١٩٧٦ اعترفت رابطة التأمين البريطانية بأن صناعة التأمين في روديسيا الجنوبية ازدادت نمواً منذ عام ١٩٦٥ رغم أنها لم تحقق أرباحاً يمكن تحويلها . وذكرت الرابطة أيضاً أنها تقيدت بالجزاءات ضد روديسيا الجنوبية تقيداً تاماً . وذكرت التقارير الصحفية أنه كان هناك قبل عام ١٩٦٥ "تدفق أكبر لمردودات الاستثمارات الى جنوب افريقيا وبريطانيا" . ورغم أنه كان من المتوقع ، مع تطبيق الجزاءات ، أن يتوقف مثل هذا التدفق إلا أن صحيفة "بزنيس هيرالد" ذكرت في عام ١٩٧٦ أن "الدليل على هذا [التدفق لمردودات الاستثمارات الى بلدان أجنبية] مازال قائماً في عدد الشركات ذات المكاتب الرئيسية المسجلة في الخارج" .

١٨ - وتجدر الإشارة الى أن مجلس الأمن قد اتخذ بالإجماع في ٦ نيسان / ابريل ١٩٧٦ القرار ٣٨٨ (١٩٧٦) الذي قرره أنه ينبغي على جميع الدول الأعضاء أن تتخذ التدابير المناسبة لضمان عدم قيام رعاياها والأشخاص المقيمين في أقاليمها بتأمين : (أ) أية سلع أو منتجات مصدرة من روديسيا الجنوبية أو من المنتظر تصديرها اليها ؛ (ب) أو سلع أو منتجات أو عقارات في روديسيا الجنوبية خاصة بملء مشروع تجاري أو صناعي أو أي مشروع مرافق عامة في روديسيا الجنوبية .

٣ - صناعة الحديد والصلب

١٩ - تجدر الإشارة الى أن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٥٣ (١٩٦٨) المتعلق بمسألة روديسيا الجنوبية أصدرت في عام ١٩٧٥ تقريراً عن Rhodesia Iron and Steel Corporation (RISCO) (ج) . وفي الملاحق نفسها ، أصدرت اللجنة الخاصة تقريراً تضمن فرعاً عن شركة RISCO منقولاً عن مصادر منشورة (ط) .

(ج) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثلاثون ، الملحق الخاص رقم ٣ (S/11597) .

(ط) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/10023/Rev.1) ، المجلد الثاني ، الفصل التاسع ، المرفق ، الفقرات ٢٨ الى ١٤١ .

٢٠ - وكما ذكر سابقا ، يقع مقر RISCO في كيوكيو على بعد ١٨٠ كيلومترا جنوب غربي سالزبورى وتحمل اسهم هذه الشركة ، عدا النظام غير الشرعي الروديسي الجنوبي ، شركة Anglo American Corporation of South Africa, Ltd. وشركة British South Africa Investment, Ltd. وشركة Tanganyika Properties (Rhodesia) Ltd. وشركة Lancashire Steel Corporation, Ltd. وشركة Roan Selection Trust, Ltd. (Messina) Development Company, Ltd. (Messina) وشركة Messina (Transvaal) Development Company, Ltd. (Messina) وشركة RST) Stewarts and Lloyds, Ltd. ، وجميع هذه الشركات هي فروع لشركات مسجلة أصلا في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وجنوب افريقيا .

٢١ - وأشار تقرير لجنة مجلس الأمن الى أنه قد تم الحصول على وثائق تبين أن RISCO عقدت اتفاقين لتوسيع مرافقها مع شركة Neunkircher Eisenwerk, AG التابعة لجمهورية المانيا الاتحادية وشركة Getraco-Finmetal, SA. التي عرفت بأنها شركة سويسرية . وقيل أن هناك عدة شركات أخرى ضالعة في هذا المشروع منها الشركة الحكومية النمساوية Vereinigte Österreichische Eisen und Stahlwerke Aktiengesellschaft (VOEST) ومصرف Handelskredit Bank, AG. السويسرى ، وشركة European-American Banking Corporation وشركة Klockner and Company التابعة لجمهورية المانيا الاتحادية وشركة Handelsgesellschaft, AG (HGZ) بزيورخ .

٢٢ - وقد قامت عدة حكومات كانت هذه الشركات مسجلة في بلدانها بإبلاغ لجنة مجلس الأمن بأن شركاتها غير ضالعة في هذا المشروع أو أنها تقوم بإجراء تحقيقات في هذا الشأن أو انه لم يثبت على أية بينة ثبت أنها ضالعة في المشروع . ومع ذلك ذكرت التقارير الصحفية أن شركة RISCO تواصل تنفيذ خططها الانمائية في ١٩ قطاعا . وقد انتهت المرحلة الأولى من البرنامج التوسعي وأفيد بأن المرحلة الثانية من الخطة الانمائية التي تشمل ٦٥ مقاولا كبيرا و ٤٠ مقاولا صغيرا ينتظر إتمامها في أواخر كانون الثاني /يناير ١٩٧٧ .

٢٣ - وقد أصبحت آثار انجاز المرحلة الأولى من البرنامج التوسعي لمؤسسة في التجارة الدولية . ففي عام ١٩٧٦ ، أبلغت حكومة المملكة المتحدة لجنة مجلس الأمن عن شحنات من القضبان الحديدية " يشته في أن منشأها روديسيا الجنوبية وأنها من صنع شركة (RISCO) " (٥) (أنظر الجدول أدناه) . وقيل أن ترتيبات بيع القضبان الحديدية أجرتها شركة Klockner, AG. — دويسبورغ بجمهورية المانيا الاتحادية من خلال AG. FEMETCO الشركة السويسرية الوسيطة . وجدير بالذكر انه قد تردد أن هاتين الشركتين كان لهما دور في المشروع التوسعي الأصلي لشركة RISCO .

(٥) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثانية والثلاثون ، الملحق الخاص رقم ٢ (S/12265) ، المجلد الأول ، الفقرة ٣١ .

روديسيا الجنوبية ؛ شحنات اللقيحان المحددية التي يشتبه في أن منشأها
روديسيا الجنوبية وأنها من صنع شركة المدمر والمطبخ الروديسية
(RISCO) (١) ١٩٧٦/١٩٧٥

المالكة	رقم	اسم السفينة	صاحب السفينة	تاريخ الشحن	مصدر الشحن	المصدر	البلدان المصانة في المصالحات
٢٣٦	٢٣٦	Triana	ويله ويليامس ، أولمو	١٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٥	١٩٧٥	مولندا	جمهورية ألمانيا الاتحادية ، هولندا ، النرويج ، سويسرا
٢٣٩	٢٣٩	Shinkai Maru	Banjara Shosen IX اليابان (شركة الشحن Tokyo Kaidji IX	٢٨ آب / أغسطس ١٩٧٥	١٩٧٥	اليونان	جمهورية ألمانيا الاتحادية ، اليونان ، اليابان ، سويسرا
٢٤٦	٢٤٦	Antje Schmitte	سوزانر غولت ، هاجنوج	٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥	١٩٧٥	السلطانور	السلطانور ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، غواتيمالا ، سويسرا
٢٦٥	٢٦٥	Alessandro Skoutaris	Clio Shipping Company, نيقوسيا	١٧ شباط / فبراير ١٩٧٦	١٩٧٦	تركيا	قبرص ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، اليونان ، تركيا ، سويسرا
٢٦٦	٢٦٦	Articidas	Skoutaris Shipping Com- pany, SA Kipras	٢١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٦	١٩٧٦	الأردن	جمهورية ألمانيا الاتحادية ، الأردن ، سويسرا

(١) موجز للمعلومات التي قد تبثها حكومة المملكة المتحدة إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٥٣ (١٩٦٨) بشأن مسألة روديسيا الجنوبية (أنظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثانية والثلاثون ، الملحق الخاص رقم ٢ (S/22265) ، المجلد الثاني ، المرفق الثاني ، الأرقام التسلسلية (٧٠) إلى (٧٤) .

(ب) طي سبيل التقدير .

(ج) في مذكرة مرفوعة في ٢٢ حزيران / يونيو ١٩٧٦ ، قامت حكومة الأردن ، إثر تبني الجدول الزمني أعلاه لأول مرة ، إلى إعلام الأمين العام من تقرير وضعت السلطات الأردنية
المنعقدة ، بعد استنفاها مستفيض ، بأنه لم يتم إصدار أي توجيهات لاستيراد ١٠٠٠٠ طن من صفائح الفولاذ من روديسيا الجنوبية . كما أعلنت الحكومة الأردنية الأمين العام بأنها قامت وفقاً
لقرار مجلس الوزراء الملحق في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٥ ، بفرض حظر طي كل تجارة مع روديسيا الجنوبية

٤ - الاستثمارات في قطاع التبغ

٢٤ - كان التبغ قبل تطبيق الجزاءات على روديسيا الجنوبية هو مادة التصدير الأولى في هذا الاقليم . وبعد سنة ١٩٦٥ تأثرت كثيرا صناعة التبغ وحاول النظام غير الشرعي تحويل الاستثمار من التبغ الى غيره من المجالات الزراعية مثل مجال انتاج الحبوب .

٢٥ - ومع ذلك عاد النظام غير الشرعي في عام ١٩٧٦ ، لمساندة شركات أجنبية لم تذكر اسمائها ، يستثمر من جديد في صناعة التبغ وذلك على الأرجح نظرا لوجود سوق دولية . وقد أبدت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٥٣ (١٩٦٨) بشأن روديسيا الجنوبية ، في تقريرها التاسع ، اشتباهها في أن عدة دول تستورد تبغ روديسيا الجنوبية انتهاكا للجزاءات المفروضة على هذا الاقليم (ك) .

٢٦ - وتفيد المعلومات المتوافرة أن النظام غير الشرعي سيعمد خلال السنتين القادمتين على المزيد من الاستثمار في صناعة التبغ في روديسيا الجنوبية . ويقول سي . ج . تريسي رئيس شركة Tobacco Sales, Ltd. (أنظر الفقرتين ٣٥ و ٣٦ أدناه) أن هذه الشركة تتخذ الآن " خطوات حثيثة لتحقيق المزيد من الاستثمارات في صناعة التبغ تعزيزا لوضعها " . وقد تردد أن الشركة قررت فيما بعد أن تستثمر ١٢ مليون دولار روديسي في مصنع كيماوى للمحاصيل من المزمع انشاؤه في مرانديلاس على بعد ٣٠ كيلو مترا شرقي سالزبورى . وفي هذا الصدد ، تجدر الإشارة الى أن شركة Tobacco Sales تمتلك ٥٠ في المائة من أسهم شركة Agricola Rhodesia (Pvt.) التي تمتلك بدورها ٤٢ في المائة من أسهم مشروع مرانديلاس المتوقع أن يبدأ تشغيله في أوائل سنة ١٩٧٨ . وبالإضافة الى ذلك تقوم شركة Tobacco Sales بتوسيع مرافق تخزين التبغ في الاقليم بناء مستودع بالقرب من سوق مزادات منتجي التبغ في سالزبورى بتكلفة قدرها ٢٤٠ دولار روديسي . وفضلا عن ذلك ، حصلت الشركة ، باستثمارها ١٨٠ دولار روديسي في عام ١٩٧٦ ، على ٣٠ في المائة من أسهم شركة Bak Storage (Pvt.) Ltd. المسجلة في الاقليم والتي تمتلك جزءا منها رابطة التبغ الروديسية .

٢٧ - والشركات التي تستثمر في تخزين التبغ إنما تفعل ذلك على افتراض أن هناك سوقا للتبغ متاحة في أوروبا وفي أماكن أخرى وأن المشترين سيجدون ، لأسباب مناخية ، أن من الأسهل والأرخص تخزين التبغ في روديسيا الجنوبية الى أن يجف . ولذا تقول شركة Tobacco Sales أن " الأرباح المتحصلة من تخزين التبغ وحده ستعادل في الظروف الحسنة ، مجموع أرباح الشركة في عام ١٩٧٤ والبالغة ٨٥٥ ٣٨٦ دولارا روديسيا " .

٢٨ - وقد استثمرت أيضا شركة Tobacco Sales ٧٥ دولار روديسي في شركة Agricaire (Pvt.) Ltd. على أساس الافتراض المتفائل بأن هذا الاستثمار سيكون مجزيا . وهذه الشركة المتخصصة في الرش الجوى للمحاصيل تمتلكها مجموعة شركات أسماؤها غير معروفة وهي مسجلة في الاقليم .

(ك) المرجع نفسه ، الفقرتان ٣٩ و ٤٠ .

٥ - الاستثمارات في قطاع التعدين

٢٩ - حلت منتجات التعدين محل التبغ كمادة التصدير الرئيسية في الاقليم نتيجة لتطبيق الجزاءات على روديسيا الجنوبية ، وأصبحت بذلك أكبر مصدر من العملة الأجنبية للنظام غير الشرعي . ومع ذلك فقد تردد منذ أوائل عام ١٩٧٧ أن النظام غير الشرعي قد بدأ في تنفيذه خطط طموحة لانماء وتوسيع القطاع التعديني في الاقليم ، دون مواراة حقيقة أن المصالح الاقتصادية الأجنبية لها دور في هذا المخطط .

٣٠ - فقد حدد أيان ديلون وزير المناجم القيمة المستهدفة للإنتاج المعدني في سنة ١٩٧٧ بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار روديسي أي بزيادة قدرها ٢٥ مليون دولار روديسي عن سنة ١٩٧٦ . وقال السيد ديلون أن الانماء الحقيقي للامكانيات التعدينية الضخمة الموجودة في منطقة السد الكبير التي تمتد عبر الأراضي الداخلية للاقليم قد بدأ الآن فقط . ومنطقة السد الكبير غنية بالمعادن التي تم اكتشافها . وقد ذكر السيد ديلون في أواخر كانون الثاني /يناير ١٩٧٧ أنه " تلقى توا معلومات عن فتح منجم كبير للكروم تقدر تكلفته بملايين الدولارات " . وقيل ادلاء السيد ديلون بهذه التصريحات بفترة قصيرة تردد أن مجموعة من الشركات الأجنبية قد اشترت حقوق التعدين في قطاع كبير من منطقة السد وأنه من المنتظر أن يبدأ التعدين في هذا الموقع قريبا . ومن المؤشرات الهامة في هذا الصدد أنه قد بدأ فعلا بناء مصنع آخر للحديد والكروم في المناطق الداخلية بالاقليم .

٣١ - وتقول صحيفة " بيزنس هيرالد " انه بالرغم من تعدين الكروم لفترة طويلة بمنطقة السد الكبير في سيلكوى ، ولا لابانزى ، ومتوروشانزا ، فان الطاقة الحقيقية للظاهرة الجيولوجية الخاصة بمنطقة السد كلها لم تدرك الا في السنوات الأخيرة . ويزعم النظام غير الشرعي أن منطقة السد التي تمتد مسافة تزيد على ٥٠٠ كيلو متر بها ما يتراوح بين خمس وثمانى طبقات معدنية من الكروم وأن عمليات الحفر الاستكشافي الأعماق أظهرت وجود البلاتين والنيكل والكوبلت والنحاس .

٣٢ - وقد كشف السيد ديلون أن عددا كبيرا من المستثمرين المحتملين " يتحنون الفرصة لالقاء نظرة على روديسيا " وأن الراغبين في الاستثمار الذين لم يكشف عن هويتهم ، يدركون أن كروم روديسيا الجنوبية يمثل ١٠ في المائة من موارد العالم من أجود أصناف هذا الخام الصناعي والاستراتيجي .

٦ - موجز لأداء الشركات الرئيسية في روديسيا الجنوبية

٣٣ - من بين الشركات الرئيسية العاملة في روديسيا الجنوبية، Morewear Industrial Holdings, Ltd. ؛ و Tobacco Sales, Ltd. ؛ و Rhodesian Acceptances, Ltd. ؛ و Falcon Mines, Ltd. ؛ و Rho-Abercon ؛ و Rhodesian Pulp and Paper Industries (RHOPULP) ؛ و Salisbury ؛ و Portland Cement Company, Ltd. ؛ و Wankie Colliery Company, Ltd. ؛ و Rhodesian Breweries, Ltd. (RHOBREW) . وفيما يلي عرض موجز لأداء هذه الشركات في سنة ١٩٧٦ .

ألف - شركة Morewear Industrial Holdings, Ltd.

٣٤ - كانت سنة ١٩٧٦ سنة عصيبة لشركة Morewear والتي تدير مشاريع صناعية وزراعية . فقد هبت أرباح الشركة من التشغيل خلال السنة المذكورة الى ٤٦٣ .٠٠٠ دولار من دولارات روديسيا مقابل ٢٠ مليون من هذه الدولارات في سنة ١٩٧٥ . وبلغ صافي أرباحها بعد خصم ضرائب وضرائب مؤجلة قيمتها ٢٧٨ .٠٠٠ دولار روديسي و ١٨٥ .٠٠٠ دولار روديسي . وتعزو الشركة أداءها الهزيل هذا الى خفض اعتمادات الاستيراد وتأجيل مشاريع انتاجية واغلاق حدود موزامبيق ، واضطرارها الى تسريح عدد من عمالها لأداء الخدمة العسكرية .

باء - شركة Tobacco Sales, Ltd.

٣٥ - ذكرت شركة Tobacco Sales أن رأسمالها واحتياطي دخلها في عام ١٩٧٦ كان يزيد على ٢٤ مليون دولار من دولارات روديسيا في حين أن رأس المال المساهم المصـدـر كان ٦٠٠ .٠٠٠ دولار روديسي . وكما أشير سابقا (أنظر الفقرات ٢٦ الى ٢٨) ، توجد لدى الشركة خطط استثمارية طموحة وهي تتفاوض الآن بشأن الحصول على قرض طويل الأجل بمبلغ ١٠ مليون دولار روديسي لتنفيذ برامجها الانمائية .

٣٦ - وكانت أرباح الشركة قبل خصم الضرائب في السنة المنتهية في ٣١ تشرين الأول / أكتـوـبـر ١٩٧٦ تبلغ ٦١٩ ٨٠٠ دولار روديسي مقابل خسارة مقدارها ١٤٧ ٥٠٢ دولار روديسي في سنة ١٩٧٥ . واستنادا الى هذا الانجاز القياسي ، تأمل الشركة أن تحقق لها برامجها الانمائية ، بالإضافة الى وجود سوق تبغ دولية مواتية ، القدرة ، مثل أى شركة في الاقليم ، على تحقيق نمو .

جيم - شركة Rhodesian Acceptances, Ltd.

٣٧ - في سنة ١٩٧٦ ، حققت شركة Rhodesian Acceptances, Ltd. وهي شركة استثمارية ، أرباحا قبل خصم الضرائب تزيد على ١٠ مليون دولار روديسي ، أى بزيادة قدرها ٣٨ .٠٠٠ دولار

روديسي عن السنة السابقة . على أن الشركة تعتمد عادة الى اخفاء أرباحها الحقيقية في احتياطي "سرى" مما يجعل من الصعب قياس أدائها من حيث ما تحققت من أرباح .

دال - شركة Falcon Mines, Ltd.

٣٨ - حققت شركة Falcon Mines التي تعتبر أكبر شركة لتعدين الذهب في الاقليم زيادة في أرباحها قبل خصم الضرائب نسبتها ٣٥ في المائة أى من ٢٠ ٧٤٤ دولارا روديسيا في الربح الثالث من عام ١٩٧٦ الى ٢٨٠ ٠٦٦ دولارا روديسيا في الربح الأخير من السنة نفسها . وقد دلفت الشركة ٦٠ ٠٠٠ طن متري من المعدن الخام في الربح الأخير من سنة ١٩٧٦ مقابل ٥٨ ٥٠٠ طن متري في الربح السابق .

هاء - شركة Rho-Abercon

٣٩ - حققت شركة Rho-Abercon، وهي شركة استثمارية تمتلك أسهما كبيرة في صناعة مواد البناء وأجهزة التبريد والمسابك والأسلاك والخزفيات ، زيادة في أرباحها قبل خصم الضرائب نسبتها ٣٠ في المائة في عام ١٩٧٦ بحيث بلغت ٢٢٨ ٠٠٠ دولار روديسي ، وذلك بالمقارنة مع أرباحها التي خضعت للاقتطاع الضريبي في سنة ١٩٧٥ . وفي عام ١٩٧٦ بلغت مبيعاتها ٢٢ مليون دولار روديسي أى بزيادة قدرها ١٦ في المائة عن سنة ١٩٧٥ . وقد واجهت الشركة ، رغم تزايد أرباحها في عام ١٩٧٦ ، مشاكل اقتصادية خاصة بالنظر الى أن تجارة البناء في الاقليم كانت في حالة سيئة على مدار العام نتيجة لعدم الاستثمار .

٤٠ - أما الشركات الانشائية مثل Lewis Construction Company ، و Roberts Construction Company ، و John Sisk and Son ، و Foulds Construction Company ، و Pettigrew and Richard ، و Costain (Africa) ، فإنها لم تقم بأعمال كثيرة في عام ١٩٧٦ ، وأقفلت بعض الشركات الانشائية الصغيرة . ولذا تعتبر شركة Rho-Abercon نفسها قد أبلت بلاء حسنا في ظل الظروف الصعبة التي عملت فيها ابان عام ١٩٧٦ .

واو - شركة Rhodesian Pulp and Paper Industries (RHOPULP)

٤١ - حققت شركة RHOPULP التي تملك فيها شركة Premier Paper Mills التابعة لجنوب افريقيا حصة كبيرة من الأسهم ، أرباحا قبل خصم الضرائب تبلغ ٢٣٥ ٠٠٠ دولار روديسي في سنة ١٩٧٦ ، أى بزيادة قدرها ٤٤ في المائة عن سنة ١٩٧٥ . وأعربت الشركة التي كانت تعمل بخسارة خلال السنتين السابقتين عن أملها في أن تكون هذه الزيادة في الأرباح بداية ابلالها . وترى الشركة أن من الممكن توسيع سوق الورق الداخلية اذا ما شجع المزيد من الافريقيين على الدخول في الاقتصاد النقدي ، مما يخلق مزيدا من الطلب على الورق والورق المقوى .

زاي - شركة Salisbury Portland Cement Company, Ltd.

٤٢ - تأثرت أيضا شركة Salisbury Cement ، وهي شركة صناعية ، بالظروف السيئة التي واجهتها تجارة البناء (أنظر الفقرة ٤٠ أعلاه) . فقد انخفضت أرباحها قبل خصم الضرائب عن السنة المنتهية في ٣٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٦ الى ٨٩٣ ٠٢ ٥ دولارا روديسيا بعد أن كانت ٨٢ ٠٨٤٠ دولارا روديسيا في سنة ١٩٧٥ ، وقد قامت بعض الوقت بتشغيل أحد مصانعها الجديدة بما يتجاوز طاقته المقدرة ولكنها اضلرت الى اغلاقه بسبب انخفاض المبيعات وازدياد المخزونات . وفي عام ١٩٧٦ بلغ الربح التجاري لهذه الشركة ١٠ مليون دولار روديسي مقابل ١٣ مليون في عام ١٩٧٥ ؛ وانخفضت مبيعاتها من ٧٩ ملايين دولار روديسي في سنة ١٩٧٥ الى ٦١ ملايين في عام ١٩٧٦ .

حاء - شركة Wankie Colliery Company, Ltd.

٤٣ - واجهت شركة Wankie Colliery ، التي تعتبر أكبر شركة لتعدين الفحم في الاقليم ، عدة مشاكل مثل ارتفاع التكاليف ونقص العاملين فيها بسبب التجنيد العسكري ، وعدم كفاية امكانيات النقل بواسطة السكك الحديدية ، والحاجة الى معدلات استثمارية أعلى .

٤٤ - وقد أكدت الشركة في تقريرها السنوي لعام ١٩٧٥/١٩٧٦ على الحاجة الى زيادة الصادرات وذكرت الشركة أن أكثر من نصف الأرباح التجارية التي تحققت خلال السنة المنتهية في ٣١ آب/أغسطس ١٩٧٦ جاءت من مبيعات التصدير . وتستطيع Wankie Colliery أن تحقق بموجب اتفاق عقده مع النظام غير الشرعي في عام ١٩٧٥ بشأن سعر الفحم عائدا قدره ١٠ في المائة كحد أقصى من رأس المال في عام ١٩٧٥/١٩٧٦ و ١٢٥ في المائة كحد أقصى بعد أول أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ من مبيعاتها داخل روديسيا الجنوبية . ويتعين على الشركة أن تستخدم أية إيرادات زائدة لتحقيق من المبيعات المحلية في تخفيض الأسعار المحلية للفحم وفحم الكوك . وقد مكن هذا الاتفاق الشركة من أن تحتفل بكل أرباحها الناتجة عن مبيعاتها التصديرية . غير أنه سيكون على الشركة بعد ٣١ آب/أغسطس ١٩٧٧ أن تدفع قبل دفع الضرائب ، أرباحا من مبيعاتها التصديرية تعادل ٥ في المائة من رأس المال المستخدم ، وأن تستخدم أية عائدات زائدة في تخفيض الأسعار المحلية للفحم وفحم الكوك .

طاء - شركة Rhodesian Breweries, Ltd. (RHOBREW)

٤٥ - تسيطر شركة RHOBREW ، باسم بعض الشركات الأجنبية ، على شركة Southern Sun Hotel Group وشركة Heinrich's Chibuku Breweries وعدد من الشركات الأخرى المسجلة محليا . وقد انخفضت أرباح شركة RHOBREW قبل دفع الضرائب بنسبة ٢٥ في المائة خلال الأشهر الستة المنتهية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ ، من زهاء ٣٧ ملايين دولار روديسي الى ٢٧ مليون

دولار روديسي . وقد عانت شعبية الجعة انخفاضاً في مبيعاتها بنسبة ٨٠ في المائة ، نتيجة ، بصفة جزئية ، لمقاومة المبيعات لارتفاع اسعار البيع بالتجزئة الناجم عن زيادة الرسوم وضرائب المبيعات

٤٦ - وعلاوة على ذلك ، تأثرت معظم الشركات التي تسيطر عليها RHOBREW بالتجنيد العسكري وانخفاض النشاط السياحي الى أدنى معدل له منذ ١٠ أعوام . ونتيجة لتزايد خسائر شركة Southern Sun Hotel Group ، انخفضت أرباح شركة RHOBREW'S بعد تسديد الضرائب في سنة ١٩٧٦ بنسبة ٣٢٣ في المائة عما كانت عليه في سنة ١٩٧٥ .

المرفق الثاني *

ناميبيا

المحتويات

الفقرات

٤ - ١	 مقدمة
	١ - تدخل المصالح الأجنبية في المؤتمر الدستوري المزعوم الذي ترعاه جنوب افريقيا
٩ - ٥	٢ - استغلال الموارد التعدينية غير القابلة للتجدد
٤٦ - ١٠	٣ - صناعة صيد الأسماك
٥٣ - ٤٧	٤ - الزراعة التجارية
٥٦ - ٥٤	

ناميبيا

مقدمة

١ - تحتوى التقارير السابقة المقدمة من اللجنة الخاصة الى الجمعية العامة معلومات عن اقتصاديات ناميبيا (١) . وتحتوى ورقة العمل التي جرى اعدادها للدورة الحالية للجنة الخاصة (أنظر الفصل الثامن من هذا التقرير (A/32/23/Rev.1 ، المجلد الثاني)) معلومات مختصرة عن التطورات السياسية الأخيرة وغيرها من التطورات المتعلقة بالاقليم .

٢ - تستمر المصالح الاقتصادية الأجنبية في استغلال الموارد الطبيعية الضخمة الموجودة في ناميبيا لصالحها الخاص ، وذلك بتشجيع ودعم من جنوب افريقيا متجاهلة تماما حقوق السكان الافريقيين ومصالحهم . وقد أدى رأس المال المستثمر في الاقليم من قبل المصالح الأجنبية الى زيادة ناتجه الاجمالي المحلي من ٣٦ مليون راند (ب) في سنة ١٩٤٦ الى حوالي ٣٧٣١ مليون راند سنة ١٩٧٠ ، و ٧٠٠ مليون راند سنة ١٩٧٦ (بالأسعار الحالية) .

٣ - وبما أن الاستثمار محصور كليا في القطاع التجارى فان نسبة النمو السريع في الاقليم ، كما تنعكس في أرقام الناتج الكلي المحلي ، لم تنتج عنها فائدة تذكر بالنسبة الى السكان الافريقيين ، الذين مازالوا ، في أكثريتهم الساحقة ، يعيشون على مستوى أقل بكثير من خط المقارنة المحدود لمستوى الفقر . والواقع ، كما جاء في دراسة نشرت مؤخرا (ج) ، أن نظام العمال المنتقلين الذى بني عليه ازدهار القطاع التجارى ، كان له أثر ضار ومشوه فريد في قطاع الكفاف الذى مازال يشكل سبيل العيش الوحيد لمعظم السكان الافريقيين . وتعلق هذه الدراسة على الوضع القائم بأنه وان كانت زراعة الكفاف تشكل عادة في المراحل الأولى من الانماء عنصرا مهما من عناصر الاقتصاد ، الا أن قطاع الكفاف في ناميبيا لا يمثل الا جزءا يسيرا من الثروة الاقتصادية ، وذلك نتيجة لسياسة جنوب افريقيا في اهمال المناطق الريفية الافريقية وفي اجتذاب اليد العاملة الى القطاع التجارى وفقدا للمحاجة . مثال ذلك أن زراعة الكفاف كانت تمثل ، سنة ١٩٥٣ - وهي آخر سنة قدمت فيها جنوب افريقيا معلومات بهذا الصدد - أقل من ٣ بالمائة من الناتج الكلي المحلي . ويبدو ، رغم أن جنوب افريقيا لم تقدم معلومات أحدث ، أن هذا الوضع لم يتحسن أو انه قد يكون ازداد سوءا .

(أ) للاطلاع على أحدث هذه التقارير أنظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الرابع ، المرفق الثاني .

(ب) يساوى الراند الواحد ، منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ ، حوالي ١.١٥ دولار أمريكي . أما أسعار التحويل في السنين السابقة فكانت تقريبا كما يلي : ١٩٧٣ - ١٩٧٤ ، ١.٤٩ دولار أمريكي مقابل راند واحد ؛ سنة ١٩٧٢ ، ١.٢٩ دولار أمريكي مقابل راند واحد ؛ من سنة ١٩٦١ الى سنة ١٩٧١ ، ١.٤ دولار أمريكي مقابل راند واحد .

(ج) Roger Murray and others, The Role of Foreign Firms in Namibia

(Sweden, Africa Publications Trust, 1974) .

٤ - وأشارت الصحف ، خلال ١٩٧٦ ، الى أنه نتيجة لما وصف " بالفموض السياسي " هبطت ثقة دوائر الأعمال بالاقليم بعد فترة من الازدهار شبه المتواصل نعم بها القطاع التجارى الواقع تحت سيطرة البين ، كما أشارت الى أن ما تم من الاستثمارات المالية الجديدة كان قليلا ان لم يكن - - - - - منعدما . مثال ذلك أن جريدة فينانشال ميل (جوهانسبرغ) قد ذكرت ، في عدد هذا المؤرخ في ٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٦ ، أن المدخرات الشخصية أخذت تنسحب من الاقليم " باحثة عن ملاذ في جنوب افريقيا (وغيرها) " ، وان الانفاق الحكومي الذى كان دوما الباعث الرئيسي للنشاط الاقتصادى ، قد انخفض أيضا انخفاضاً شديداً . غير أن الصحف لم تذكر أن المصالح الاقتصادية الأجنبية ، العاملة في الاقليم متحدية قرارات الأمم المتحدة ، تفكر في الانسحاب أو أنها تخفف من دعمها السياسي والمالي لاحتلال جنوب افريقيا اللاشعري للاقليم .

(د) - تدخل المصالح الأجنبية في المؤتمر الدستوري المزعوم (هـ)
الذى ترعاه جنوب افريقيا

٥ - أبرزت المقالات الصحفية التي غطت أنباء مؤتمر وندهوك (هـ) ، خلال الأشهر القليلة الماضية ، دور المصالح الاقتصادية الأجنبية في عرقلة الاستقلال الحقيقي للاقليم .

٦ - مثال ذلك أن مقالا نشر في جريدة " واشنطن بوست " قد أشار الى أن الوعد بالاستقلال قد أدى الى نشوء " منافسة هادئة لكنها شديدة للحصول على منافع تجارية في الاقليم " ، وذلك بين جهات الاستثمار المحتملة ؛ وقد اتهم بعضها ، خاصة من هو منها من الولايات المتحدة الأمريكية ، بمحاولة التأثير في عملية وضع دستور أثناء انعقاد المؤتمر وفي اختيار رئيس للوزراء أو للدولة . وقد جاء في هذا المقال أيضا أن محامين وخبراء في العلاقات الخارجية من مدينة نيويورك يطهرون الى ناميبيا بشكل منتظم " من أجل مساعدة الرؤساء الافريقيين والمزارعين البين على وضع دستور يهدف جزئيا الى اجتذاب المزيد من الشركات الغربية " الى الاقليم . بينما يبذل المزيد من الأموال والجهود " لدعم مركز كليمنس كابوو ، رئيس قبيلة هيريرو وهو مناهض صريح للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، كمرشح لرئاسة الدولة أو الحكومة .

(د) لا بد ، لأغراض الاعلام ، أن يشار في كافة أجزاء هذه الورقة الى بعض التعابير الشائع استعمالها من قبل جنوب افريقيا ، وكذلك الى التشريعات وأقسام التنظيم الحكومي وألقاب مختلف أعضاء النظام اللاشعري في ناميبيا . لكن استخدام هذه التعابير دون وضعها بين علامات استشهاد لا يفترض على الاطلاق اعترافا بالنظام اللاشعري من قبل الأمم المتحدة .

(هـ) يعرف هذا المؤتمر عادة بمؤتمر تورنهال (Turnhalle) ، نسبة الى اسم المبنى الذى انعقدت فيه الاجتماعات .

٧ - وقد ذكر مقال " واشنطن بوست " ، كدليل على دعم الولايات المتحدة لكلينس كابو-وو ، أن هذا الأخير قد أنشأ "مؤسسة ك . ف . كودو " لجميع الأموال في الولايات المتحدة ، وأنه يتلقى ، في هذا المجال ، مساعدة من قبل المدعو جاك سمرز ، وهو خبير في العلاقات العامة من مدينة نيويورك . كذلك أشارت الصحيفة الى أن مستشارى كابوو في مؤتمر تورنهاليه كانوا من المحاميين الأمريكيين الذين ادّعوا أنهم تحملوا نفقات مساهمتهم في العمل .

٨ - كذلك ألمحت صحافة جنوب افريقيا الى أن المصالح الأجنبية لها يد في التأثير ، لصالحها الخاص ، على المستقبل السياسي للاقليم . مثال ذلك أن مقال جريدة ' فينانشال ميل ' ، المشار اليه في الفقرة ٤ أعلاه ، أشار الى أن من المنتظر أن تحت ثروة الاقليم المعدنية ، وبصورة خاصة احتياطيه الكبير من معدن اليورانيوم ، " الدول الغربية الكبرى على تأمين ترتيبات سياسية مستقرة " ، وأن الكساد الاقتصادي السائد حالياً في الاقليم يسببه ، الى حد كبير ، الخوف من قيام حكومة تؤلفها منظمة سوابو .

٩ - وتجدر الإشارة ، في هذا الصدد ، الى أن مشروع الدستور لاقامة حكومة انتقالية ، الذى اعتمده مؤتمر تورنهاليه في آذار/مارس ١٩٧٧ (٩) ، يتضمن بنوداً تؤدى بالفعل الى حلل الاشتراك في الحكومة الانتقالية على منظمة سوابو بالإضافة الى بنود تمكن الحكومة من منح الشركات الخاصة حقوق التعدين . وفيما يلي نص الفقرة ١٢ من الفصل الثالث من مشروع الدستور :

" تملك الحكومة المركزية ، بالتشريع أو الاتفاق ، سلطة اسناد الاشراف على أى من الشؤون المذكورة في الفقرة ٤ أو تنزليها الى شركات المرافق العامة أو الى شركات أو هيئات أخرى ، وذلك بالشروط التي يُنص عليها في التشريع أو الاتفاق " .

وتشمل الشؤون المذكورة في الفقرة ٤ من مشروع الدستور شؤون التعدين باستثناء الحقوق المتعلقة بسطح الأرض ؛ والطرق الوطنية ؛ والمياه والكهرباء واللاقة ؛ والشؤون الاقتصادية ؛ والتجارة والصناعة ؛ والاشراف على المؤسسات المالية ؛ والتأمين لمصلحة الخبر ؛ وشؤون العمل ؛ وشؤون المسح الجيولوجي ؛ ومصايد الأسماك البحرية ؛ وشؤون الرياضة والترفيه ؛ وتسويق المنتجات الزراعية وتقديم الخدمات البيطرية ؛ وشؤون الانماء الاجتماعي ؛ والأشغال العامة ؛ وشؤون التموين والنقل ؛ وتخطيط وتنسيق أعمال المحافظة على الطبيعة ومراقبة البيئة ؛ والشؤون السياحية . وقد احتجت منظمة سوابو على هذا التشريع معتبرة اياه " خيانة لحق الشعب الناميبي في أن يولد " .

٢ - استغلال الموارد المعدنية غير القابلة للتجديد

١٠ - لقد وجه أشد تركيز لرأس المال الأجنبي في ناميبيا ، كما ذكرنا سابقا ، الى استغلال موارد الاقليم المعدنية غير القابلة للتجديد ، وهي من أغنى الموارد المعدنية في العالم . وحسب المعلومات

(و) للاطلاع على المزيد من التفاصيل حول مشروع الدستور ، أنظر الفصل الثامن من هذا التقرير ، المرفق ، الفقرات ٩٥ الى ١٠٧ و ١١٢ و ١١٣ (١١٣/32/23/Rev.1 ، المجلد الثاني) .

المتوفرة ، كان قطاع التعدين ، حتى قبل تدفق رؤوس الأموال المرتبطة باستغلال معدن اليورانيوم (أنظر أدناه) يمثل أكثر من ٥٠ في المائة من رأس المال الأجنبي المستثمر في الاقليم وحوالى ٦٠ في المائة من قيمة الصادرات ، ومن ٥٠ الى ٦٠ في المائة من الناتج الكلي المحلي ، و ٣٠ في المائة من إيرادات جنوب افريقيا من الاقليم بشكل ضرائب .

١١ - قامت جنوب افريقيا بتشجيع الاستثمارات المالية الخارجية الضخمة في قطاع التعدين ، رامية بذلك ، الى حد كبير ، الى كسب التأييد الأجنبي لاحتلالها للاشرعي المستمر للاقليم ، متحدثية الأمم المتحدة . وقد منحت شركات التعدين الأجنبية نظام جنوب افريقيا التأييد المالي والمعنوى ، بغية حماية استثماراتها وتأمين أقصى العائدات ، كما أنها شاركت في تطبيق جنوب افريقيا سياستها البشعة في الفصل العنصرى واستفادت منها ، وقد كان من النتائج الرئيسية لتلك السياسة انشاء معين مشترك تجمعت فيه اليد العاملة الزهيدة الأجر لتستغلها تلك الشركات عينها .

١٢ - ان تعاون جنوب افريقيا مع المصالح الاقتصادية الأجنبية بغية استنزاف موارد الاقليم قد استمر دون هوادة لسنوات عديدة . وقد ذكر أحد المؤلفين (ز) منذ عام ١٩٦٣ أن جنوب افريقيا تعتمد على المصالح الأجنبية للحصول على التأييد السياسي والمالي ، وانها ، خلقت في الواقع وضعا أصبح الاقليم فيه " في جيب " شركات التعدين والمال الكبرى ، التي قدمت بدورها الى جنوب افريقيا دعما اقتصاديا مكثفا ومنحت حكومتها ثقة ممتازة عندما " سخرت " بالرأى العام العالمي .

١٣ - وسعيا من جنوب افريقيا الى الحفاظ على الوجود الغربي في ناميبيا ، وبالتالى الى تشديد سيطرتها للاشرعية على الاقليم ، أتاحت للمصالح الأجنبية فرصا تكاد تكون بلا حدود لاستغلال موارد الاقليم المعدنية ومنها خاصة احتياطيه من المعادن الخسيسة ، بدون أى اعتبار كان لحقوق السكان المحليين .

١٤ - لقد استشهدت جريدة " واشنطن بوست " في ٣ شباط / فبراير ١٩٧٧ في أحد مقالاتها ، بما قاله مدير رابطة شركات التعدين في الاقليم من أن ناميبيا تتبع نظاما متساهلا للغاية في التأجير ومنح الامتيازات ، بالاضافة الى سياسة ضريبية تقدم للمستثمرين مزايا هائلة . وقد ذكر المقال أيضا أن جنوب افريقيا تتبع ، في ناميبيا ، سياسة أكثر تساهلا من السياسة المتبعة في جنوب افريقيا نفسها فيما يتعلق بحق تحويل الأرباح الى الخارج . ونجد ، نتيجة لذلك ، أن نسبة تتراوح بين ثلث ونصف الناتج الكلي المحلي تخرج سنويا من ناميبيا على شكل فوائد وأرباح وأنصبة الأسهم (مقابل ٤ في المائة في جنوب افريقيا) ، مما يؤدي الى نتائج شديدة الضرر بدخل السكان الافريقيين . مثال ذلك أن احصاءات سنة ١٩٧٢ تشير الى أن الدخل الفردى من الناتج الكلي المحلي للسكان الافريقيين قد بلغ ٢٥٠ دولارا أمريكيا مقابل ٢٥٠ ٤ دولارا أمريكيا للسكان البيض . ولكن اذا دارجنا المبالغ التي تحولها الشركات الأجنبية سنويا الى الخارج فان الدخل الفردى الفعلي للسكان الافريقيين يصبح ١٦٧ دولارا أمريكيا فقط ، أى أقل من ١٤ دولارا أمريكيا في الشهر الواحد ، مقابل ٢٨٣٤ دولارا أمريكيا للسكان البيض .

(ز) Ruth First, South West Africa (London, Penguin Books, 1963)

١٥ - وفيما يلي عرض ملخص لأحدث المعلومات عن التطورات الأخيرة في قطاع التعدين .

ألف - الماس

١٦ - ان أكثر ميادين الاستغلال ربحا بالنسبة الى حكومة جنوب افريقيا ، والى المستثمرين أيضا هو ميدان استخراج الماس ، الذى يمثل ، منذ سنة ١٩٦٣ ، حوالي ٦٤ في المائة من قيمة الصادرات المعدنية . وتحتكر القطاع الفرعي منه مصالح خاصة في جنوب افريقيا هي شركة Consolidated Diamond Mines of South West Africa, Ltd. وهي فرع من شركة De Beers Consolidated Mines, Ltd. of South Africa التي هي بدورها أكبر شركة للماس في العالم . ويمثل فرعها هذا ، أكبر مصدر مستقل من مصادر إيراداتها .

١٧ - يبلغ متوسط انتاج الاقليم من الماس ، حسب المعلومات المتوفرة ، ١٦ مليون قيراط في السنة ، غير أن اتجاه الأسعار العالمية نحو الارتفاع قد أدى الى زيادة ضخمة في قيمة المبيعات ، التي ارتفعت من ٢٠٥ مليون راند سنة ١٩٦٣ الى ١٤٧ مليون راند سنة ١٩٧٣ . وكما يتضح في الجدول رقم ١ أدناه بلغ مجموع الأرباح الصافية التي أعلنت عنها شركة Consolidated Diamond Mines ٣٠٨٦ مليون راند من سنة ١٩٧٠ الى سنة ١٩٧٤ . ودفعت الشركة لحكومة جنوب افريقيا ضرائب بلغ مجموعها ١٦٦٥ مليون راند . والجدير بالذكر أن هذه الضرائب تشكل بالنسبة الى جنوب افريقيا أكبر مصدر منفرد للإيرادات من الاقليم ، وان قيمة هذه الضرائب تفوق عادة مجموع المصروفات (أى مجموع البنود الفرعية لمختلف المصروفات) التي تنفقها جنوب افريقيا على السكان البيض في سنة ما . مثال ذلك أن جنوب افريقيا قد حصلت في ١٩٧٣/١٩٧٤ مبلغ ٤٠٩ مليون راند من الضرائب على الماس وحده ، في حين أنها لم تنفق سوى ٣١٢ مليون راند على السكان غير البيض ، بما في ذلك ٤٤ مليون راند لتعليم السكان البانتو (ح) . اذن كان هناك فائض مقداره ٩٧ مليون راند وقد استخدم لأغراض لا علاقة لها بتعسين أوضاع غالبية السكان . ويبرز هذا التفاوت الكبير مدى حرمان السكان غير البيض من المنافع الناجمة عن استثمار موارد بلادهم الطبيعية .

١٨ - ليست هناك معلومات متوفرة عن عمليات شركة Consolidated Diamond Mines خلال سنة ١٩٧٥ أو ١٩٧٦ . وبناء على أنباء الصحف انخفضت المبيعات في سنة ١٩٧٥ نتيجة للكساد الاقتصادي العالمي ، ولكنها عادت فتحسنت تحسنا كبيرا خلال سنة ١٩٧٦ . ونتيجة لهذا التحسن فان الشركة الأم ، أى شركة De Beers التي تجني عادة من ٢٥ الى ٣٠ بالمائة من أرباحها من شركة Consolidated Diamond Mines قد أعلنت عن رقم قياسي من الأرباح الصافية بلغ ٣٠٨٥ مليون راند في سنة ١٩٧٦ (٢٢٠٦ مليون راند في سنة ١٩٧٥ ، و ٢٠١٣ مليون راند في سنة ١٩٧٤) .

(ح) تجدر الإشارة ، على سبيل المقارنة ، الى أن الادارة في افريقيا الجنوبية الغربية قد أنفقت في السنة ذاتها ١٠٨ مليون راند على تعليم السكان البيض .

١٩ - ويتضمن الجدول التالي الأرباح التي حققتها شركة Consolidated Diamond Mines في الفترة الواقعة بين ١٩٧٠ و ١٩٧٤ :

الجدول رقم ١

ناميبيا : أرباح شركة Consolidated Diamond Mines ١٩٧٠-١٩٧٤

(بملايين الراندات)

١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	
٠٠٠	١٥٩ر٩	١٠٤ر٧	٥٤ر٥	٥٦ر٩	مجموع الأرباح
١١٣ر٣	١٥٦ر٥	١٠١ر١	٥١ر٥	٥٢ر٨	الأرباح قبل اقتطاع الضريبة
٣٢ر٨	٥٩ر٩	٣٧ر١	١٧ر٧	١٩ر٠	الضرائب المدفوعة لحكومة جنوب افريقيا
٨٠ر٦	٩٦ر٥	٦٣ر٩	٣٣ر٨	٣٣ر٨	الأرباح الصافية
٣٠ر٢	٣٠ر٢	٢٥ر٩	٢٣ر٩	٢٣ر٩	الأرباح الموزعة على الأسهم العادية

المصدر : شركة Consolidated Diamond Mines of South West Africa، التقرير السنوي للسنوات ١٩٧١ و ١٩٧٢ و ١٩٧٣ ؛ البيان المالي السنوي المؤقت ، و اعلان بتوزيع الأرباح على الأسهم ، ١١ آذار/مارس ١٩٧٥ ، المنشوران في جريدة "فاينانشل تايمز" (لندن) بتاريخ ١٢ آذار/مارس ١٩٧٥ .

باء - المعادن الخسيسة

٢٠ - تتركز الاستثمارات من مصادر غير جنوب افريقيا بصورة عامة في قطاع المعادن الخسيسة وقد ارتفعت قيمتها بين سنتي ١٩٦٥ و ١٩٧٣ بنسبة ٨٥٣ في المائة ، أي من ٤٤ر٨ مليون الى ٨٣ مليون راند . وكما يتبين من الجدول رقم ٢ أدناه ، فان النحاس والرصاص والقصدير والزنك هي أهم المعادن المستخرجة . أما الكاديوم والفضة والتنجستين فتستخرج بكميات أقل .

الجدول رقم ٢

ناميبيا : الانتاج المعدني ، ١٩٧١ - ١٩٧٥

(بالاطنان المترية)

١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	
١٠٠	١١٤	١٠٤	١٤٢	١٥٩	الكادميوم
٢٥ ٣٠٠	٢٦ ١٠٠	٢٨ ٣٠٠	٢١ ٥٠٠	٢٥ ٩٠٠	النحاس (انتاج المناجم)
٣٥ ٧٠٠	٤٥ ٨٠٠	٣٥ ٤٠٠	٢٦ ١٠٠	٢٨ ١٠٠	النحاس (سبائك)
٥١ ٩٠٠	٤٧ ٦٠٠	٦١ ٧٠٠	٥٩ ٠٠٠	٧٣ ٢٠٠	الزئبق (انتاج المناجم)
٤٤ ٣٠٠	٦٤ ٢٠٠	٦٦ ٧٠٠	٦٤ ٧٠٠	٦٩ ٨٠٠	الزئبق (المنقى)
٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠	٩٠٠	١ ٠٠٠	القصدير (انتاج المناجم)
٤٥ ٦٠٠	٤٤ ٩٠٠	٣٣ ٩٠٠	٤١ ٩٠٠	٤٨ ٩٠٠	الزنك (انتاج المناجم)

المصدر : شركة Metalgesellschaft المساهمة ، احصاءات المعادن ١٩٦٥ - ١٩٧٥ ،

الطبعة الثالثة والسبعون (فرانكفورت على نهر الماين) .

٢١ - كانت هناك ، في سنة ١٩٧٣ ، وهي آخر سنة توفرت عنها المعلومات ، ١٨ شركة تتعامل مع استخراج المعادن الخسيسة في ناميبيا بالإضافة الى ٤٤ شركة تتقرب بنشاط عن النحاس وغيره من المعادن . وأهم شركة في الفئة الاولى هي شركة Tsumeb ، التي تسيطر عليها مصالح أمريكية ، والتي تقوم بانتاج حوالي ٨٠ في المائة من المعادن الخسيسة ، بالإضافة الى شركة South West Africa Company, Ltd. (SWAC) التي كانت مسجلة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والتي تتساوى في السيطرة عليها مصالح من المملكة المتحدة ومن جنوب افريقيا . أما المناجم الاخرى ذات الالهمية المتعاطمة فهي منجم النحاس في اوتجيهاسه Otjibase وتملك أغلبية أسهمه شركة Johannesburg Consolidated Investment Company, Ltd. الجنوب افريقية ، بالإضافة الى منجم النحاس في أومايتس Oamites وتملكه شركة Falconbridge Nickel Mines, Ltd. الكندية ، وهو منجم بدأ انتاجه عام ١٩٧١ .

٢٢ - ومن الشركات الغربية التي ذكر عنها ، سنة ١٩٧٧ ، انها تقوم بالتقيب في الاقليم شركة Phelps Dodge وشركة Bethlehem Steel ، من الولايات المتحدة . غير ان أحد المصادر ذكر ان هاتين الشركتين كانتا تحجمان لأسباب سياسية عن استخدام اسميهما في العمليات اللاشرعية التي تقوم بها في الاقليم ، وانهما توصلتا الى حذف اسميهما من قائمة شركات التعدين العاملة فيه ،

وذلك باستعداد شركات فرعية لها . ويقال ، مثلا ، عن شركة Bethlehem Steel انها تقوم بأعمال التنقيب باسم شركة Alco Mining Ltd وهي شركة لا يرد اسمها في الادلة السنوية المتوفرة عن شركات التعدين .

شركة Tsumeb Coporation, Ltd.

٢٣ - ان الولايات المتحدة هي ، بعد جنوب افريقيا ، أكبر مستغل لموارد الاقليم المعدنية ، وذلك بواسطة شركة Tsumeb المساهمة . وكما ذكرنا أعلاه ، يمثل انتاج هذه الشركة التي تملك وتشغل أربعة مناجم في الاقليم (واحد منها مشترك بينها وبين شركة SWACO) ، ٨٠ في المائة من انتاج المعادن الخمسة في الاقليم وأكثر من ٢٠ في المائة من مجموع صادراته السنوية ، بالإضافة الى ان الشركة هي ثاني أكبر شركة دافعة للضرائب وموظفة للعمال الافريقيين بعد شركة Consolidated Diamond Mines . وقيل ان الاستثمارات في الشركة بلغ مجموعها ٧٨ مليون دولار أمريكي بين سنتي ١٩٤٧ و ١٩٧٢ .

٢٤ - وكما يظهر في الجدول رقم ٣ أدناه انتجت شركة تسوميب Tsumeb ، بين سنتي ١٩٧٠ و ١٩٧٥ ما مجموعه ٢٧٨ ٧١٦ طنا متريا من الرصاص ، و ٩٦١ ١٢٤ طنا متريا من النحاس ، و ٤٧٣ ١٩٠ طنا متريا من الزنك ، بالإضافة الى كميات أقل من الكاديوم والفضة . كذلك أعلنت الشركة ان القيمة السنوية لمبيعاتها من المعادن قد ارتفعت في الفترة نفسها من ٣٨٦ مليون الى ٥٤٩ مليون راند ، وذلك بالرغم من انخفاض الانتاج .

٢٥ - ونظرا لانخفاض أسعار النحاس والرصاص في السوق العالمية خلال سنة ١٩٧٥ ، فقد أغلقت شركة " تسوميب " مؤقتا منجمين من مناجمها الاربعة ، وأعلنت عن خسارة صافية لأول مرة منذ بدأت أعمالها في الاقليم سنة ١٩٤٧ (٩٠٩ ١٥٧ راند) ، وذلك مقابل متوسط من الارباع الصافية قدره ١٢٩ مليون راند سنويا أعلنت عنه بين ١٩٦٣ و ١٩٧٢ . ونتيجة للخسارة التي منيت بها سنة ١٩٧٥ خفضت الشركة الارباع الموزعة على الاسهم في تلك السنة الى مبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ راند (أى ٠٧٥ راند للسهم الواحد) ، وذلك مقابل متوسط قدره ١٢٣ مليون راند في السنين السابقة . كذلك انخفض مقدار الضريبة التي تدفعها الشركة الى حكومة جنوب افريقيا الى مبلغ مليون راند ، مقابل متوسط قدره ٦ ملايين راند بين ١٩٦٣ و ١٩٧٤ . ودفعت الشركة ، في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٢ ، أرباحا سنوية على الاسهم بلغ متوسطها ٤١ مليون دولار أمريكي بحد اقطلاع الضرائب المستحقة للولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك لشركة American Metal Climax (AMAX) وهي احدى الشركتين الأمريكيتين من حملة الاسهم ، مما يمثل حوالي ٧ في المائة من متوسط أرباحها الصافية . ومن المرجح ، كما يبدو ، ان تكون شركة Newmont Mining الأمريكية ، التي لها مصالح مماثلة في شركة " تسوميب " (٢٩٢ في المائة) ، قد حصلت على مبلغ مماثل .

٢٦ - ان قدرة شركة " تسوميب " على دفع ضرائب مرتفعة الى حكومة جنوب افريقيا بالإضافة الى توزيع الارباع على المساهمين انما هي ناجمة بصورة خاصة عن استغلالها الظالم لليد العاملة الافريقية . وأكثر الامثلة وضوحا على هذا الاستغلال هو مستوى الاجور التي تدفعها الشركة لموظفيها الافريقيين البالغ عددهم ٦٣٠ ٤ موظفا بالمقارنة مع مستوى الاجور التي تدفعها لموظفيها البيض البالغ عددهم ٣٤٧ ١ موظفا . فقد كان الفرق بين أجور الموظفين البيض والموظفين الافريقيين

في سنة ١٩٧٣ ، بنسبة تقارب ١٨ الى ١ من حيث الاجور النقدية ، اذ كان الموظفون البيض يتقاضون مبلغا شهريا متوسطه ٦٨٥ دولارا أمريكيا ، في حين ان متوسط ما كان يتقاضاه الموظفون الافريقيون هو ٢٥٤ر٥٠ دولارا أمريكيا . غير ان الحد الادنى لاجور الافريقيين كان ، في ذلك الحين ، زهيدا يبلغ ٣٥٧ر٥٠ دولارا أمريكيا في الشهر ، في حين ان الحد الاقصى للاجر الشهري المدفوع لهم كان يبلغ ١٥١ر٢٥ دولارا أمريكيا في الشهر ، اى اقل من ربع متوسط المرتب الذى يتقاضاه الموظف الابيض . وبالرغم من ان الافريقيين قد نالوا عدة زيادات في أجورهم فقد رافقت هذه الزيادات عادة زيادات أخرى للموظفين البيض . وقد أعلنت الشركة ، خلال سنة ١٩٧٥ ، انها زادت مرتبات الموظفين ————— الافريقيين والبيض بنسبة ١٠ في المائة ، وهذا ما أبقي بدون تغيير نسبة الفرق المصحفة بين مرتبات الفريقين .

٢٧ - وهناك أيضا فروقات كبيرة ماثلة بين ما يتلقاه البيض والافريقيون مما يدعى بالمنافع غير النقدية . وتشمل المنافع غير النقدية الممنوحة للبيض السكن للعمال وعائلاتهم في مدينة تسوميب ، ومجانبة التعليم ، والتأمين على الحياة والتأمين الصحي ، والنقل ، ومرافق الترفيه الخاصة . أما الافريقيون فيسكنون في مهاجع للعزاب حيث ينامون على اسرة غير مريحة ، كما ان اجورهم تخففى في حالة المرض الا اذا كانت الاعاقة " مرتبطة بالعمل " .

٢٨ - وأعلنت شركة " تسوميب " سنة ١٩٧٥ ، فيما يتعلق بسكن الافريقيين ، انها قد ألغت الخطط الموضوعة لبناء المساكن لعائلات الموظفين الافريقيين ، وانها ستخصص بدل ذلك مائة بيت فقط في مدينة افريقية جديدة متاخمة لمدينة تسوميب ، لموظفين " سيد ربون لشغل وظائف ذات مسؤوليات متزايدة " . وقد ادعت الشركة ان قرارها بالامتناع عن بناء المساكن للعمال المتزوجين ناجم عن رفض الحكومتين المحليتين في أوفامبولاند وكافنغولاند السماح للعائلات الافريقية بمفادرة مواطنهم ————— للاقامة في مدينة تسوميب . وأعلنت الشركة ، في الوقت نفسه ، ان نقضا كبيرا في اليد العاملة الافريقية قد حدث خلال تلك السنة ، خاصة بين الافريقيين " المديرين " الذين لا يعودون الى العمل في الشركة .

الجدول رقم — ٣

ناميبيا : انتاج الفلزات من قبل شركة " تسوميب "

١٩٧٥ - ١٩٧٠

(بالاطنان المترية)

١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧١/٧٠
------	------	------	------	------	---------

(٦ أشهر)

١١٨	١٢٦	١٣١	١٩٩	١٠٩	٢٦٦	الكادميوم (أ)
٢٢ ١٨٢	٢٢ ٤٢٢	٢٣ ٩٠٤	١٧ ٦٢٢	١١ ٦٢٤	٢٧ ٢٠٧	النحاس

(يتبع)

الجدول رقم ٣ (تابع)

١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧١/٧٠
(٦ أشهر)					
٤١ ٧٥٧	٤٥ ٧٦٤	٥١ ٦١٩	٤٩ ٦٨٤	٢٧ ٧٥١	٦٢ ١٤١
٣٨	٤١	٤٢	٣٥	٢٠	٤٤
١ ٤٠٢	١ ٢٧٥	٢ ٥٨٠	٤ ٣٠٨	٢ ٨٦٨	٧ ٠٤٠

المصدر : شركة Tsumeb Corporation, Ltd. "التقرير السنوي التاسع والعشرون للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥".

(أ) يفوق انتاج الكادميوم من قبل شركة تسوميب انتاج الاقليم كله (انظر الجدول رقم ٢ أعلاه) ويعود الفرق في ذلك الى استخدام مصادر مختلفة.

شركة SWACO

٢٩ - تقوم شركة سواكو ، وهي ثاني اكبر شركة لاستخراج المعادن الخسيسة في الاقليم ، باستثمار الخامات الحاوية على معادن الفاناديوم والزنك والرصاص والقصدير والتنغستين ، كما انها تشارك بالاشتراك مع شركة تسوميب منجما جديدا للنحاس في "أسيس أوست" Asis ost . وتستغدم الشركة حوالي ١١٠٠ عامل من عمال المناجم ومعظمهم من الافامبو العاملين بالتعاقد ، ويقال عنها انها اكثر الشركات استغلالا لليد العاملة الافريقية . فالحد الادنى من الاجور التي كانت تدفعه سنة ١٩٧٣ لموظفيها الافريقيين الذين كانوا يسكنون في مجمعات ، بلغ ٢٠ راندا في الشهر ، أى اقل مما تدفعه شركة تسوميب .

٣٠ - وليست هناك معلومات حديثة متوفرة عن انتاج شركة سواكو او عن أرباحها . فقد انتجت سنة ١٩٧٢ ، وهي السنة الاخيرة التي توجد عنها معلومات كاملة نسبيا ، ما مجموعه (٢٢١ ٤٣) طننا متريا من خامات المعادن ، كما أعلنت عن مبيعات قيمتها حوالي مليوني جنيه استرليني ، وعن أرباح صافية قدرها مليون جنيه استرليني .

٣١ - وفي سنة ١٩٧٦ اشتركت شركة Kiln Products of South Africa المساهمة شركة سواكو ، التي كانت حتى ذلك الحين مسجلة في المملكة المتحدة تدفع الضرائب لحكوميتي المملكة المتحدة وجنوب افريقيا . ومنذ ١٩٦٩ تشتري شركة Kiln Products المؤلفة من مجموعة من الشركات الجنوب افريقية منها The Anglo American Corporation of South Africa ، فضلات ومكثفات الزنك من شركة سواكو وتحولها الى أكسيد الزنك ، الذي تباعه فقط الى شركة Zinc Corporation of South Africa (ZINCOR) . ونتيجة لذلك استطاعت جنوب افريقيا خفض الواردات الاجنبية والاحتفاظ بالعملة الاجنبية .

٣٢ - وقد حصلت شركة Kiln Products ، وفقا لشروط البيع ، على جميع الأسهم التي أصدرتها شركة سواكو والبالغ عددها ٢٢٨ ١٢٧ ٢ سهما ، اما نقدا أو مقابل أسهم ذات قيمة متساوية من أسهم شركة Kiln Products ، وقد جاء في رسالة نشرتها جريدة " التايمز " (لندن) وردت اليها من السيد آرثر باتي ، وهو من صفار حاملي الأسهم وقد عارض عملية البيع ، أنه جرى نقل الأسهم الى شركة Kiln Products دون الحصول على موافقة المساهمين . وقد وجه السيد باتي اتهاما ، بصدور أسباب البيع ، مفاده أن شركة سواكو كانت حالة شاذة ومحرجة بالنسبة الى جنوب افريقيا لأنها كانت شركة عامة أجنبية تعمل مباشرة في ناميبيا ولها ممتلكات فيها دون الوساطة القانونية لشركة فرعية أو شركة منتسبة مسجلة في جنوب افريقيا . كذلك ادعى السيد باتي أنه اذا كانت المملكة المتحدة قد وافقت سنة ١٩٧٦ على عملية البيع ، بعد أن كانت قد امتنعت عن ذلك لمدة خمس سنوات ، فهذا على ما يبدو ، تساهل من جانب المملكة المتحدة مقابل تعاون جنوب افريقيا في الضغط على النظام التشريعي القائم في روديسيا الجنوبية . ويرى السيد باتي أن اجراءات القانون الانكليزي طبقت لتنتقل الى شركة جنوب افريقية ملكية أراضي ومعادن هي في الحقيقة ملك الشعب الناميبي ، مما يشكل تحديا لسياسة الأمم المتحدة .

شركة جوهانسبيرغ المتحدة للاستثمار JCI

٣٣ - يمثل منجم النحاس في أوتيهازي أضخم استثمار منفرد في الاقليم في السنين الأخيرة ، وهو منجم قد بدأت استغلاله شركة JCI Johannesburg Consolidated Investment Company بالمشاركة . مصالح جنوب افريقية أخرى ، ومع شركة Continental Ore الأمريكية ، بتكاليف بلغت ٤ مليون دولار أمريكي . وشركة JCI من أكبر بيوت المال والتعدين في جنوب افريقيا ، ولها استثمارات في ميادين الذهب والبلاتين والماس والفحم ، بالإضافة الى الصناعة والمقارات ، كما أن لها يد في تعدين النيكل في روديسيا الجنوبية . وقد أعلنت الشركة ، بالنسبة الى السنة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران / يونيه ١٩٧٦ ، عن أصول تبلغ قيمتها الاجمالية ٣٣٦ ٤ مليون راند ، وعن أرباح قدرها ٣٠٩ مليون راند بعد اقتطاع الضرائب ، وذلك بعد أن أخذت بعين الاعتبار عملياتها في ناميبيا ، وهي عمليات استمر ظهور عجز مالي فيها ، كما سنرى فيما بعد .

٣٤ - وتسيطر على عمليات شركة JCI في ناميبيا شركة فرعية اسمها شركة Otjihase Mining Company (Pty), Ltd. المساهمة ، التي كان رأس مالها المصرح به في حزيران / يونيه ١٢ مليون راند ، والتي أصدرت اكتتابا برأسمال قيمته حوالي ٨ مليون راند مقسم الى أسهم قيمة كل منها راند واحد . وقد أعلنت الشركة عن الأشهر الستة الأولى المنتهية في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ عن خسارة في التشغيل قدرها ١١ مليون راند ، على أساس أن تكاليف التشغيل (٣٧ مليون راند) قد فاقت إيرادات المبيعات (٢٦ مليون راند) . كذلك ذكر خلال السنة نفسها أنه على اثر انسحاب " شريك خارجي " ، زادت حصة شركة JCI في الشركة من ٥٢ الى ٦٧ في المائة . غير أن المعلومات المتوفرة لم تذكر اذا كان الشريك الخارجي هو شركة Continental Ore الأمريكية ، التي سبق أن قيل أنها تملك ٣٨ ٢ في المائة من الأسهم .

٣٥ — بدأ منجم أوتيهاز عملياته التجريبية في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٥ ثم بدأ تشغيله رسمياً في حزيران/ يونيه ١٩٧٦ . غير أن بعض الصعوبات التقنية جعلت مجموع الكميات المستخرجة من حزيران/ يونيه حتى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٦ تبلغ ٣١ . ٠٠٠ طن متري فقط (حوالي ثلثي المعدل المستهدف وقدره ١٠٠ . ٠٠٠ طن متري في الشهر) ، مما أدى إلى إنتاج ٢٩٧٠٩ أطنان متريّة من النحاس و ٣٤٧١٥ طناً مترياً من بيريت الحديد . وقد أعلنت الشركة ، في مطلع سنة ١٩٧٧ ، أنها قد استطاعت التغلب على معظم الصعوبات التقنية ، وأن الإنتاج قد تحسن تحسناً بارزاً بالرغم من بقاء بعض المشكلات غير المحلولة . وبما أن سعر النحاس في السوق العالمية قد تحسن أيضاً فمن المتوقع أن تنخفض نسبة خسارة الشركة .

٣٦ — وأسوة بسائر الشركات المملوكة للأجانب والعاملة في الاقليم ، تحاول شركة JCI المحافظة على نسبة أرباحها أو زيادتها أو كلاهما معاً ، بالحد من أجور الأفريقيين . وتظهر الطبيعة الاستغلالية لسياسة الشركة تجاه الأفريقيين بصورة واضحة في البيان الذي أدلى به رئيس مجلس إدارة الشركة ، سير البرت روينسون ، في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥ ، والذي قال فيه أنه إذا استمر الاتجاه السلبي للتضخم وتعاقد تكاليف التشغيل والتكاليف الرأسمالية فإن هذا يشكل تهديداً لتحسين الأجور وشروط العمل .

شركة Falconbridge Nickel Mines المساهمة

٣٧ — يمثل منجم Oamites أضخم استثمار كدي في ناميبيا ، وهو منجم تملكه شركة Falconbridge Nickel Mines, Ltd. of Canada (٧٥ في المائة) بواسطة شركة فرعية محلية ، وذلك بالمشاركة مع شركة Industrial Development Corporation of South Africa (IDC) . وقد بدأ هذا المنجم إنتاجه في سنة ١٩٧١ بعد أن بلغت التكاليف اللازمة لتشغيله ٧ ملايين دولار أمريكي . وبالرغم من عدم توفر بيان رسمي عن الإيرادات ، فقد ذكر في مقال نشر حديثاً في جريدة " واشنطن بوست " في ٣ شباط/ فبراير ١٩٦٦ أن الشركة جنت أرباحاً كبيرة من استثماراتها ، أي ما يعادل نسبة ١٤ في المائة سنوياً . وقد أعلنت الشركة الأم في سنة ١٩٧٤ أنها حققت أرباحاً صافية بلغ مجموعها ٢١٩ مليون دولار أمريكي ، وأنها دفعت أرباحاً على الأسهم بلغت دولارين لكل من الخمسة ملايين سهم المصدرة . وقد انتج منجم Oamites في سنة ١٩٧٤ ، حسب المعلومات المتوفرة ، ١٩ . ٠٠٠ طن متري من مكثفات خام النحاس انتجت ٧ . ٠٠٠ طن متري من النحاس القابل للاستخلاص .

جهم — اليورانيوم

٣٨ — أن أخطر النواحي التي يتركز فيها التغلغل الاقتصادي الاجنبي في ناميبيا هي ، في الوقت الحاضر ، استثمار منجم روسينغ Rössing لليورانيوم من قبل شركة Rio Tinto Zinc (RTZ) من المملكة المتحدة ، بالمشاركة مع مصالح فرنسية وكندية وجنوب أفريقية . وقد جاء في مقال لجريدة " فايننشال تايمز " (لندن) بتاريخ ٣ أيار/ مايو ١٩٧٤ ، بعد أن عرف لأول مرة بوجود هذه الاستثمارات ، أن استغلال طبقات كبيرة من اليورانيوم من قبل هذه المصالح " لا بد أن ينظر إليه

كسابقة كبرى في التعاون بين المستثمرين من الخارج وحكومة جنوب افريقيا في ناميبيا " . وقد أبرزت منظمة سوابو ، من جهة أخرى ، ان هذه الاستثمارات ستضع موارد ضخمة من اليورانيوم تحت تصرف حكومة جنوب افريقيا ، مما يسهل تنفيذ برنامجها لاستحداث الأسلحة النووية .

٣٩ - وحسب المعلومات المتوفرة بعد حساب احتياطي اليورانيوم في منجم روسينغ ، يبلغ مجموع اليورانيوم الموجود تحت سيطرة جنوب افريقيا حوالي ٣٠٠ طن متري ، أى ما يمثل ثاني أكبر مصدر من المصادر المضمونة ضمانا معقولا في العالم . وما يكفي لتلبية ثلث الطلب العالمي المتوقع سنة ١٩٨٥ . ومن شأن هذا الاحتياطي أيضا ان يمكّن جنوب افريقيا من تحقيق الاكتفاء الذاتي في انتاج الطاقة ، مما يضعف تأثير أى حظر محتمل على تصدير النفط اليها .

٤٠ - وكان متوقعا منذ البدء أن يكون استغلال المنجم عظيم الفائدة بالنسبة الى المستثمرين والى البلدان ذات القدرة النووية ، خصوصا فرنسا واليابان والمملكة المتحدة ، التي وقعت كلها عقودا لشراء انتاج منجم روسينغ حتى أواخر منتصف الثمانينات ، وذلك بأسعار تقل بكثير عن أسعار السوق الحالية . وكان مرجحا بالاستناد الى تقارير مختلفة ونظرا لانخفاض تكاليف الانتاج وارتفاع أسعار اليورانيوم ، أن تتمكن شركة RIO TINTO ZINC من استرداد مستثماتها البالغة ١٢٠ مليون جنيهه استرليني ، في فترة سنتين أو ثلاث بعد بلوغ المنجم انتاجه الكامل ، وبالتالي أن يصبح المنجم بالفعل أكبر مصدر دخل للشركة ممثلا خمس مجموع إيراداتها . وبلاستناد الى كمية الانتاج المسقطة أصلا والمقدرة بـ ٥٠٠ طن متري من أوكسيد اليورانيوم سنويا ، قدرت الإيرادات السنوية بمائة مليون جنيهه استرليني في الثمانينات . وقد ذكر بعد ذلك أنه من المتوقع ، في النهاية ، أن يتراوح انتاج أوكسيد اليورانيوم بين ٨٠٠٠ و ١٠٠٠٠ طن متري في السنة .

٤١ - غير أن شركة RIO TINTO ZINC أعلنت في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٦ أن بعض الصعوبات التقنية ستحول دون تحقيق المنجم انتاجه الاقصى في مطلع سنة ١٩٧٧ ، كما خطط في الأصل ، وأن بلوغ هذا الهدف يقتضي فترة اضافية مدتها ١٨ شهرا . وكان من المعتقد ، حسبما ذكرته صحف الساكس المتعددة ، أن المنجم سيشتغل حتى سنة ١٩٧٨ بنسبة ٥٠ في المائة من طاقته فقط ، وان شركة RIO TINTO ZINC تحاول إعادة التفاوض بشأن جميع عقود التوريد . ولكنه ، بسبب السرية التي يفرضها قانون الطاقة الذرية الجنوب افريقي الصادر سنة ١٩٤٨ والذي يحظر افشاء أية معلومات متعلقة باليورانيوم ، لم يعرف ما اذا كانت شركة RTZ ستعرض للعقوبات بسبب عجزها عن الوفاء بتعهداتها أو ما اذا كان الانتاج سيتجاوز مستوى تغطية النفقات .

٤٢ - وقد ذكر أن عجز منجم روسينغ عن بدء الانتاج في الوقت المحدد له نتائج خاصة بالنسبة للمملكة المتحدة ، التي تعاقبت على شراء ٧٥٠٠ طن متري من أوكسيد اليورانيوم بين سنتي ١٩٧٦ و ١٩٨٢ . وقد جاء في مقال نشر في جريدة " المانشستر غارديان " بتاريخ ١٤ أيلول / سبتمبر ١٩٧٦ أن حكومة المملكة المتحدة ، رغما عن الانخفاض الشديد في توقعات الطلب العالمي على اليورانيوم وعن وجود خطط تطوير تعديني جديدة في استراليا وكندا ، قد استمرت لأسباب غير واضحة في اصرارها على أن تموينها باليورانيوم النامبي لا يزال " حيويا " بالنسبة الى مصالحها القومية . ورفضت البحث عن مصادر تموين بديلة . ويمكن الإشارة في هذا الصدد ، الى أنه لما كان السعر الحالي لليورانيوم في السوق الحرة يبلغ أربعين دولارا أمريكيا للرطل الواحد ، في حين

ان السعر في عقد المملكة المتحدة يبلغ ثلاثة عشر دولارا امريكيا فقط ، فان حصول هذا البلد على اليورانيوم من مصادر اخرى سيكلفه أكثر من ضعف الثمن الذي يدفعه الآن . غير اننا نجد ، بالنقيض لذلك ، أن العديد من الشركات اليابانية المنتجة للمولدات النووية ، التي وافقت على شراء ما يبلغ مجموعه ٣٣٠ ٨ طنا متريا ، قد تعاقدت على دفع سعر ٢٢٥ دولارا امريكيا للكميات التي تورد في سنة ١٩٧٧ ، و ٣٢ دولارا امريكيا للكميات التي تورد في سنة ١٩٧٨ . وليست هناك معلومات متوفرة عن الكميات التي تعاقدت عليها فرنسا أو عن سعرها المتفق عليه .

٤٣ - ورغما عن أن شركة RIO TINTO ZINC قد أنكرت وجود أية ترتيبات لبيع اليورانيوم الى جنوب افريقيا ، الا انه عملا بقانون الطاقة الذرية ، لجنوب افريقيا وحدها حق البحث والتنقيب والتعدين فيما يتعلق باليورانيوم الموجود في ناميبيا ؛ وبماكانها في أى وقت ، حتى في حال عدم وجود عقد ، المطالبة بحقوقها الشرعية على العملية كلها . كذلك فان قيام شركة RTZ بتخفيض مبالغها المالية في منجم روسينغ (من ٥٣٦ في المائة في سنة ١٩٧٤ الى ٤٥٢ في المائة في سنة ١٩٧٥) بفنية اكمال تمويل المنجم أفقدها سيطرتها على التصويت في مجلس الادارة . فالشركة لا تملك حاليا حسب المعلومات المتوفرة ، سوى ٢٥٧ في المائة من مجموع حقوق التصويت ، مما يفسح المجال لتغلب أصوات المصالح الجنوب افريقية وصوت حكومة جنوب افريقيا من أجل تحقيق شتى الاهداف والغايات .

٤٤ - ومن الاتهامات التي توجهها منظمة سوابو لشركة RIO TINTO ZINC أن تسما كبيرا من الأرباح التي تحققها من منجم روسينغ يعود مباشرة الى استغلالها لليد العاملة الافريقية . وقد صرحت المنظمة ، في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ ، بأن بعض الخبراء الاستشاريين الماليين في لندن قد أوضحوا أن تكاليف اليد العاملة ، نظرا لانخفاض مستوى الاجور والمرتبات التي يتقاضاها العمال الافريقيين ، ستجعل تكاليف الانتاج اقل من التكاليف المماثلة لاية شركة منافسة لشركة منجم روسينغ . فالافريقيون العاملون في المنجم يتقاضون ، حسب المعلومات المتوفرة ، أجور منخفضة كما في سائر نواحي ناميبيا ، ويخضعون لشروط العمل المتحيزة نفسها . وقد جاء في دراسة لم تنشر أن الافريقيين العاملين في المنجم يكسبون من ٢٤ر. الى ١٥ر راند في الساعة ، في حين أن العمال البيض غير المدربين يبدأون بأجر يبلغ ٢٦ر راند في الساعة . ورغما عن أن شركة RIO TINTO ZINC قد تعهدت في البدء بقصر التوظيف على السكان المحليين من قبيلة دامارا ، مع اسكانهم مع أسرهم في مدينة متاخمة ، الا أنها تستخدم في الواقع عمالا متنقلين من قبيلة أوفامبو ، بالإضافة الى عمال من خارج الاقليم يفتدون من جنوب افريقيا وملاوى . وقد قدر ، في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ ، أن هناك فقط ٧٠٠ عامل من الدامارا من قوة عاملة مجموعها ١٦٨٠ من الافريقيين ، في حين أن ٤٨٠ عاملا هم من خارج الاقليم ، والبقية من الأوفامبو . فضلا عن ذلك ، زعم المصدر نفسه أن معظم الافريقيين الذين يتقاضون أعلى المرتبات بين أقرانهم هم من المتعاونين تعاونا وثيقا مع البيض ، وأنهم من أنصار مؤتمر تورنهالبيه .

٤٥ - ومن المعلوم أن عمال المنجم قد أضربوا مرتين بسبب أجورهم وغيرها من الشروط المتخلفة ، وذلك في حزيران / يونيه وفي تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ ، وبالرغم من أن العمال عادوا الى المنجم في كلتا المناسبتين اثر عرض الشركة تقديم تنازلات ، بقي معظمها بدون تنفيذ ، وردت تقارير بأن الجوبقي مشحونا بالتذمر الشديد وقد ذكر أيضا انه من المحتمل أن يتم تسريح جميع العمال من الدامارا ، الذين أضربوا وحدهم خلال شهر تشرين الثاني / نوفمبر .

٤٦ - وفي شهر كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ ، ذكرت جريدة " الصنداى تايمز " (لندن) ، في ٢٣ كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ ، ان منجم روسينغ يواجه اضرابات جديدة من قبل العمال الافريقيين وانه بات مرجحا أن يبقى الاضراب الجديد لمدة أطول وأن يكون على نطاق أوسع من الاضرابين السابقين . وذكرت الجريدة أيضا أن المسؤولين في منظمة سوابو قد وضعوا ، خلال اجتماع سبى عقد في ويندهوك في مطلع الشهر ، خططاً لتأليف أول نقابة افريقية في الاقليم ، تستهدف ضم جميع العمال النامبيين اليها وتنظيم اضراب قومي موجه بصورة خاصة ضد منجم روسينغ والمؤسسات المرتبطة به . وأضافت الجريدة أن ما ترمي اليه منظمة سوابو ، في المقام الأول هو شل الانتاج في منجم روسينغ ، وذلك ليس للحصول على شروط أفضل للعمل والأجور فحسب ، بل أيضا للاحتجاج على أى اتفاق يكون قد تحقق في مؤتمر تورنبهاليه .

٣ - صناعة صيد الأسماك

٤٧ - تمثل صناعة صيد الأسماك ، من حيث اسهامها في الناتج المحلي الاجمالي ، ثاني أهم القطاعات الاقتصادية الرئيسية الثلاثة التي يسيطر عليها البيض ، وتحقق أرباحا بلغت أكثر من ١٠٠ مليون راند سنة ١٩٧٤ . وتسيطر على هذا القطاع شركات أصلها من جنوب افريقيا ، ويبلغ مجموع استثماراتهما في الاقليم حوالي ٣٥ مليون راند في المصانع والمعدات ، و ١٤ مليون راند في سفن الصيد .

٤٨ - وينصب النشاط الرئيسي لشركات صيد الأسماك ، ومعظمها يعمل في منطقة Walvis Bay على تعليب سمك للاستهلاك المحلي والتصدير ، وكذلك صنع زيت السمك ولحومه باستخدام الأصناف الاخرى الموجودة هناك . وقد بلغ انتاج السمك المعلب سنة ١٩٧٤ رقما قياسيا قدره ١٠.٣ مليون صندوق بلغت قيمتها ٦١.٢ مليون راند . اما الدخل الناتج عن زيت السمك ولحومه فقد بلغ ٣٥ مليون راند أخرى ، كما أن مجموع مبيعات السمك الطازج بلغ ١٧ مليون راند .

٤٩ - وتمثل صناعة صيد الأسماك ، بالنسبة الى أكثرية السكان ، مجالا للاستفادة هو أضييق من مجالي التعدين والزراعة . وبين القطاعات الاقتصادية الرئيسية الثلاثة هذه الصناعة هي القطاع الذى يوظف أقل عدد من الافريقيين (٦٧٥٠ افريقيا سنة ١٩٧٤) ، أى حوالي ٨ في المائة من الافريقيين العاطلين بأجر) ، ومعظم هؤلاء من العمال المتنقلين من الأوفامبو ، فضلا عن أنها لا تقدم سوى مجال عمل موسمي لستة أشهر في السنة . وكمونج لنظام الفصل العنصرى ، لا يسمح للافريقيين بحيازة سفن الصيد أو بالعمل فيها ، في حين أن العدد القليل من الملونين الذين يسمح لهم بالعمل في سفن الصيد يتقاضون أجورا هي دون الأجور التي يتقاضاها نظراؤهم البيض .

٥٠ - وفي كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ نشرت جريدة " ويندهوك أدفرتايزر " ، في ١٩ كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ مقالا وصفت فيه المعاملة الاستغلالية التي يخضع لها الصيادون الملونون في مرفأ لودريتز Luderitz ، هو ثاني أهم مرفأ في الاقليم . فقد أشار المقال الى أن الصيادين الملونين محرومون من المزايا الاجتماعية ، مثل صناديق المعاشات والصناديق الطبية والصناف الفرعية ، بل ومن نيل مقدار من السمك ، بالإضافة الى أن شروط المعيشة على السفن تتميز بالاحتفاظ

والقدارة . ومن جهة الأجور ، نجد أنه رغما عن أن ربانة السفن الملونين يتقاضون مرتبات مماثلة لمرتبات الربانة البيض ، فإن سائقي السيارات البيض يتقاضون أجرهم على أساس سنوى ، في حين أن السائقين الملونين لا يتقاضونها الا على أساس ستة أشهر . كذلك يتقاضى البحارة البيض ١٧٠ راندا في الشهر على أساس سنوى ، في حين أن الملاحين الملونين لا يتقاضون سوى ١٠٠ راند في الشهر لمدة ستة أشهر ، بالإضافة الى ٥٠ راندا في الشهر لمدة شهرين فقط .

٥١ - وابتداءً من سنة ١٩٧٦ ، أى بعد سنوات عديدة من الأرباح المتزايدة ، أخذ مستقبل قطاع صيد السمك يتعرض بسبب هبوط شديد لأسباب طبيعية مجهولة في كمية الأسماك المتوفرة من نوع البلشار والأنشوفة . ونتيجة لذلك تأجل افتتاح موسم صيد السمك لسنة ١٩٧٧ من أول آذار/ مارس الى ١٤ آذار/ مارس ، بالإضافة الى أن الحصص التي كانت محددة سابقا بمقدار ٢٨٣ ٥٠٠ طن متري لكل شركة قد خفضت بنسبة ٧٥ في المائة .

٥٢ - كذلك أعلنت جنوب افريقيا في سنة ١٩٧٦ ، بالنظر الى قرب " استقلال " الاقليم ، عن عزمها على استعادة السيطرة الادارية على منطقة Walvis Bay ، وهذا ما يسلب سكان الاقليم في المستقبل ، أية مشاركة في قطاع صيد الاسماك ويحرم الاقليم من مرفئه الرئيسي . وبالرغم من أن Walvis Bay هو رسميا جزء من جنوب افريقيا الا انه جغرافيا جزء من ناميبيا وخاضع ، منذ سنة ١٩٢٢ لادارة جنوب غربي افريقيا .

٥٣ - وان فقدان Walvis Bay ، يشكل خرقا خطيرا لسلامة أراضي ناميبيا ويؤثر على قدرة الاقليم على البقاء اقتصاديا . ومع ذلك فان جنوب افريقيا قد أقدمت على خطوات رسمية لنقل الولاية على المنطقة من ناميبيا الى جنوب افريقيا ، ويحتمل أن يكون ذلك في سنة ١٩٧٧ . وهذا يعني أن شركات صيد الأسماك ستقوم ، بعد ذلك الحين ، بدفع كل الضرائب مباشرة الى جنوب افريقيا .

٤ - الزراعة التجارية

٥٤ - ان الزراعة التجارية (تربية المواشي وأغنام القرکول) - رغم كونها أصغر العناصر الرئيسية الثلاثة التي يتألف منها الناتج المحلي الاجمالي ، من حيث القيمة - قد حرمت الافريقيين بصورة شبه كاملة من جميع المراعي الممكن استخدامها في ناميبيا . اكثر المجالات استخداما واستغلالا للبيد العاملة الافريقية ويقدر عدد المزارع الموجودة حاليا في الاقليم بستة آلاف مزرعة يملكها مزارعون من أصل الماني أو جنوب افريقي ، وهم يستخدمون حوالي ٣٠٠٠٠ افريقي ، أى حوالي ثلث مجموع اليد العاملة الافريقية . ورغما عن أن قيمة الانتاج الزراعي قد ارتفعت في سنة ١٩٧٤ ، الى مستوى لا مثيل له في الماضي حتى أنها فاقت مبلغ ١٠٠ مليون راند ، أى بمعدل ٦٦٦ ١٦ راندا لكل مزرعة ، فان اجور العمال الزراعيين الافريقيين بقيت أدنى أجور القطاع التجارى بحيث أنهم كانوا يتقاضون أجورا نقدية أدنى بكثير من مستوى الكفاف . والجدير بالذكر أن الأجور النقدية المدفوعة للعمال الافريقي في سنة ١٩٧٧ ، قد بلغت فقط ٢٤٣٧ راندا في الشهر في ميادين تربية الأبقار و ٣٧٠٤ راندا بالشهر في ميادين تربية الأغنام ، أى أقل بكثير من الحد الأدنى للاجر الشهري البالغ قدره ٥٤ راندا في الشهر ، والذي أوصى به مؤتمر تورنهاليه في آذار/ مارس ١٩٧٦ فيمما يتعلق بالعمال غير المدربين .

٥٥ - ونظرا لشروط الجفاف العام السائدة في الاقليم تطلبت الزراعة باستمرار اعانات مالية من حكومة جنوب افريقيا ، مما يجعلها مدينة باستمرار حتى في فترات الازدهار النسبي . ومن الأمثلة على ذلك ما اشير اليه في آذار/مارس ١٩٧٥ ، وهو أن المزارعين البيئي في الاقليم كانوا مدينين لادارة الائتمان الزراعي وحياسة الاراضي بمبلغ ١٢٩ مليون راند ، كما أنهم مدينون لمصرف الأراضي بمبلغ اضافي قدره ٤٠ مليون راند ، علما بأن ١١ في المائة من المبلغ الأول هو متأخرات رأس المال والفائدة . وقد جاء في تقارير لاحقة أن ديون المجتمع المحلي الزراعي لمصرف الأراضي ، الذي يقدم القروض بفائدة قدرها ٥ في المائة (وهي أدنى الفوائد في الاقليم) ، قد ارتفعت الى ما يقدر بحوالي ٥٨ مليون راند في نهاية سنة ١٩٧٥ . كذلك جاء في مقال نشرته جريدة "ويندهوك ادفرتايزر" بتاريخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٧٧ ، أن هذه الديون قد ارتفعت بشكل مطلق ، حيث أن قروضا بقيمة ١١٦ مليون راند منحت في سنة ١٩٧٥ وحدها . ومن الأدلة على سياسة حكومة جنوب افريقيا القائمة على ابقاء الافريقيين في حالة الاستعباد أنه لا يحق للافريقيين الحصول على أية مساعدة من مصرف الأراضي مهما كان نوعها وحتى في فترات الجفاف ، في حين يستطيع البيس الحصول على قروني قد تصل الى ١٠٠٠٠٠ راند .

٥٦ - وليست هناك معلومات حديثة متوفرة عن قيمة الانتاج الزراعي . فقد ذكر ، في سنة ١٩٧٥ أن المبالغ الصافية التي حققها متعاطو تربية الأبقار ، الذين كان انتاجهم يمثل سابقا حوالي ٦٠ في المائة من مجموع قيمة الانتاج ، قد انخفضت بنسبة ٢٥ في المائة ؛ ونتيجة لذلك اضطر عدد من مربي الأبقار الى القيام بأعمال أخرى من أجل سد العجز في دخلهم . غير أن أرباح مربي القرکول قد استمرت في الزيادة . وقد ذكرت جريدة "ويندهوك ادفرتايزر" في ٤ أيار/مايو ١٩٧٦ أن ناميبيا وجنوب افريقيا معا قد صدّرتا في ١٩٧٥ ، ما يبلغ مجموعه ٩٩ مليون فراء قرکول قيمتها ٥٧٦ مليون راند ، علما بأن الجزء الأكبر من هذا الانتاج مصدره الاقليم الناميبي . وبالرغم من أن عدد الفراء المصدر في ١٩٧٥ قد انخفض بالنسبة الى المصدر في ١٩٧٤ (٦١ مليون) إلا أن الأرباح قد ازدادت بمبلغ ٦٢ ملايين راند ، وذلك نتيجة ارتفاع الاسعار الناجم عن تخفيض قيمة الراند في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٥ .

المرفق الثالث *

برمـــــودا

المحتويات

الفقرات

١		مقدمة
٩ - ٢		١ - التنمية الحضرية
١٩ - ١٠		٢ - السياحة
٢٤ - ٢٠		٣ - التطورات المالية

صدرت سابقا تحت الرمز A/AC.109/L.1162 .

*

برمودا

مقدمة

١ - يتضمن التقرير السابق للجنة الخاصة (أ) معلومات أساسية عن الأوضاع الاقتصادية في برمودا ، مع الإشارة بوجه خاص الى المصالح الاقتصادية الأجنبية . وكذلك تتضمن ورقة العمل المعدة لتقديمها الى الدورة الحالية للجنة الخاصة ، معلومات حديثة عن الأوضاع الاقتصادية العامة في هذا الاقليم (انظر الفصل الرابع والعشرين من هذا التقرير A/32/23/Rev.1 ، المجلد الثالث) . وترد ادناه معلومات تكميلية عن أنشطة المصالح الاقتصادية الأجنبية في برمودا .

١ - التنمية العقارية

الف - لمحة عامة

٢ - شهدت الفترة من ١٩٦٦ الى ١٩٧١ توسعا سريعا في أنشطة البناء ، كان الدافع عليه في المقام الاول الطلب على الفنادق والمساكن الفاخرة ، الذي صاحبه ارتفاع حاد في الاسعار . وفي ١٩٧٢ ، تباطأ التوسع فأصبح يسير بخطى تدريجية ، الى ان آل هذا الازدهار في أواخر ١٩٧٣ الى توقف تام مرجعه أساسا هبوط الحركة في صناعة السياحة والقيود التي فرضتها الحكومة في الآونة الأخيرة على بيع العقارات المحلية لغير البرموديين . وفي عام ١٩٧٤ حدث مزيد من الهبوط في أنشطة البناء .

٣ - الا أن الحكومة كانت تتوقع حدوث زيادة شاملة في نشاط البناء خلال عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ ، تعزى أساسا الى العوامل التالية :

(أ) قيام مؤسسة الاسكان البرمودية ، وهي هيئة قانونية أنشئت في آذار/مارس ١٩٧٤ ، بطرح الأموال في سوق بناء المساكن . وفي آذار/مارس ١٩٧٦ ، وفرت مؤسسة الاسكان البرمودية التمويل اللازم لـ ١١٠ مسكنا خاصا جديدا (بلغت تكاليفها ٢٢ من ملايين الدولارات البرمودية) (ب) ، قام البرموديون ببناء ٦٠ مسكنا عنها .

(ب) تشييد ٢٥٠ وحدة سكنية في المحطة الجوية التابعة للبحرية وهي احدى القاعدتين العسكريتين التابعتين للولايات المتحدة الأمريكية في برمودا ، بتكاليف قدرها ١٠ ملايين دولار برمودي . ومن المقرر الانتهاء من تنفيذ المشروع في منتصف ١٩٧٧ (أنظر أيضا الفقرة ٥ أدناه) .

(ج) حدوث زيادة في سيولة الدولار البرمودي بالمصارف وشركات الايداع المحلية ، انعكست آثارها في توافر الأموال للاستثمار العقاري ، مما أدى الى تشجيع التنمية العقارية .

٤ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ ، أجرت الحكومة احصاء لاحتياجات البطالة والاسكان .

(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الرابع ، المرفق الثالث .

(ب) الدولار البرمودي يعادل دولارا واحدا من دولارات الولايات المتحدة .

وكان من المتوقع لنتائج هذا الإحصاء الذي كان ينتظر ظهورها في غضون فترة قصيرة ، ان تؤثر على قرارات التخطيط المتعلقة بمستقبل انماء الاسكان ويمكن ان تؤدي الى احداث تغييرات في قانون مراقبة زيادات الايجار الذي انتهى سريانه في نهاية ذلك العام .

باء - خطط بناء المساكن لافراد الجيش من مواطني كندا والولايات المتحدة

٥ - قال السيد ك . ل . ادنيس ، وزير الاشغال والزراعة ، في بيان ادلى به في ٢٤ آب / افسطس ١٩٧٦ ، ان المحادثات التي جرت بين حكومتي برمودا وكندا ، أدت الى موافقة حكومة كندا على التخلي عن خطة بناء مساكن لموظفي البحرية الكنديين على الارض المجاورة للقاعدة فـيـ دانيا الزهيد في سومرست . وذكر اثناء المناقشات ، ان سومرست ، فيما يظهر ، لم تعان من نقص في الاسكان ، وذلك بالدرجة الاولى ، لان المعيشة في الشقق قد اصبحت اكثر شيوعا منذ عام ١٩٧٠ . وقد اشارت دراسة استقصائية غير رسمية أجرتها الحكومة الاقليمية في منتصف ١٩٧٦ ، الى ان معدل المساكن الخالية في المنطقة قد ارتفع ارتفاعا ضئيلا عن المعتاد ، وذكر الوزير كذلك انه وفقا لدراسة أعدت في عام ١٩٧٠ ، فان الطلب العام على الاسكان كان يسبق النمو الطبيعي في تشييد المساكن بمعدل يثير القلق . وقد اتخذت الحكومة خطوات عديدة للتخفيف من آثار هذا النقص ، من بينها اجراء مناقشات مع المسؤولين في كل من كندا والولايات المتحدة بشأن امكانية نقل موظفيهما الى القاعدة الخاصة بكل منهما . وقال الوزير ان المشروع الذي يجري تنفيذه حاليا في المحطة الجوية التابعة لبحرية الولايات المتحدة قد قطع الآن شوطا كبيرا في طريقه الى الانتهاء .

جيم - سياسة امتلاك الاراضي والعقارات

٦ - ذكر السيد ك . ف . وولريدج ، وزير العمل والهجرة ، في بيانه الذي ادلى به امام المجلس النيابي في ٣٠ كانون الثاني / يناير ١٩٧٦ ، ان الحكومة قدت متزايدة القلق ، خلال السنوات القليلة الماضية ، بسبب حجم الاراضي والعقارات التي يحوزها غير البرموديين . وقال ان السياسة الحالية الرامية الى الحد من ذلك الاتجاه لم تحدث الا أثرا محدودا . ولذلك فقد قررت الحكومة ، بعد استعراض الحالة في عام ١٩٧٥ ، ان تحدد حجم الاراضي التي يمكن ان يمتلكها غير البرموديين جميعهم بمساحة ٨٠٠ هكتار . بيد أن السيد وولريدج أقرب بأن من الصعب التأكد مما اذا تم ، في الواقع ، بلوغ هذا الحد ، وذلك نظرا لعدم كفاية السجلات قبل ١٩٦٨ .

٧ - وأخاف قائلا ان الحكومة قد رأت من الضروري ، تبعا لذلك ، اتباع سياسة جديدة تهدف الى احداث زيادة كبيرة في الحد الأدنى لقيمة الايجار السنوي للعقارات والمساكن المتوفرة لغير البرموديين ، مما سيكون من أثره الاحتفاظ بالمساكن والاراضي المنخفضة التكاليف والمتوسطة التكاليف للبرموديين دون سواهم . وسيستعيد البرموديون ، في المستقبل ، بصورة تلقائية ، أية مساكن يبيعها غير البرموديين مما تقل قيمته الاجارية عن الحد الأدنى للقيمة الاجارية السنوية .

٨ - وأعلن السيد وولريدج أنه وفقا للسياسة الجديدة ، التي وضعت موضع التنفيذ في ٢٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ والتي سيتم استعراضها سنويا ، سوف يقتصر شراء غير البرموديين للأراضي على ما يلي :

(أ) الأراضي التي يبلغ الحد الأدنى لسعر بيعها ٥٥٠ ٠٠٠ دولار برمودي والتي يتمين أن يشاد عليها في غضون ثلاث سنوات مسكن يبلغ الحد الأدنى لقيمتها الإيجارية السنوية ٥٥٠ ٠٠٠ دولار برمودي ؛

(ب) الأراضي التي تضم مسكنا يبلغ الحد الأدنى لقيمتها الإيجارية السنوية ٥٥٠ ٠٠٠ دولار برمودي ؛

(ج) الوحدات السكنية المشتركة الملكية (كوندومنيوم) التي تزيد قيمتها الإيجارية السنوية عن ٣٠٠٠ دولار برمودي . ويدفع مشتريها بشروط معينة ، رسما حكوميا لا يزيد عن ٢٥ في المائة ، بالمقارنة مع ١٠ في المائة من سعر الشراء المطلوب لقطعة أرض أو مسكن وقطعة أرض .

٩ - وفي ٦ شباط / فبراير ١٩٧٦ ، أصدر حزب العمال التقدمي المعارض بيانا ينتقد السياسة الجديدة ، وأعلن السيد وولريدج ، في الرد على ذلك ، أن هذه السياسة تهدف في الحقيقة إلى إعادة مزيد من الأراضي بقوة القانون إلى أيدي البرموديين ، وأن الحكومة عازمة على وضع سجل سليم للملكية حتى يمكن معرفة الحجم الفعلي للأراضي التي يملكها غير البرموديين . وانكر أن الأراضي المباعة لغير البرموديين ستضيع إلى الأبد ، وأشار إلى أن " البرموديين يزدادون ثراء وانهم أصبحوا يبتاعون العقارات الأعلى سعرا " ؛ وأن " جزءا كبيرا من الأراضي التي كانت في حيازة غير البرموديين قد عادت إلى أيدي البرموديين " . وفي هذا الصدد ، استشهد بأثلة عديدة ، من بينها على وجه الخصوص العقار الكبير المعروف باسم لاند مارك في ساوث هامبتون .

٢ - السياحة

١٠ - طلب دى . ف . و . تريمينفهام ، وزير السياحة ، من المجلس النيابي في ١٧ آذار / مارس ١٩٧٦ ، اقرار تقديرات الإيرادات والنفقات المتعلقة بوزارته للسنة المالية الحالية . وذكر أن حالة صناعة السياحة في برمودا كانت جيدة جدا في عام ١٩٧٥ ، برفم الركود الحاصل في بعض البلدان المتقدمة النمو ، فلم تتعرض للهبوط إلا بنسبة ٢٢ في المائة من عدد الزوار القادمين بطريق الجو (وهم المصدر الرئيسي لإيرادات صناعة السياحة) إذا قيست بعام ١٩٧٤ . بيد أنه اضاف قائلاً أن الفنادق تكبدت بعض الخسائر المالية نظرا لحدوث هبوط عام في نسبة شغل الغرف واستمرار ارتفاع التكاليف .

١١ - واسترعى السيد تريمينفهام الانتباه بوجه خاص إلى تطور مرفق الفنادق في برمودا ، فذكر أن المستثمرين الأجانب قاموا ، بعد الحرب العالمية الثانية ، بتوفير رأس المال اللازم لإعادة بناء المرافق السياحية بما في ذلك ، على وجه الخصوص ، مباني الفنادق اللازمة ، ونتيجة لذلك ، أصبحت السياحة أهم قطاع في اقتصاد الإقليم . وأعرب عن اعتقاده بأن برمودا قد تحتاج ، في غضون السنوات العشر التالية أو نحو ذلك ، إلى مزيد من الفنادق لتحل محل الفنادق التي قد لا تعود بعد الآن صالحة للاستمرار . وذكر أن قرار وقف بناء مزيد من الفنادق الكبيرة ، الذي من المقرر أن

تنتهي مدته في عام ١٩٧٨ ، هو الآن موضع دراسة دقيقة ، وشدد قائلا " ان علينا أن نتأكد من اننا نستطيع اجتذاب رأس المال اللازم لبناء تلك الفنادق ، سواء كان ذلك محليا او غير ذلك . . . ولن نستطيع القيام بهذا ما لم يكن في وسعنا ان نظهر أن هناك عائدا معقولا ستحققه الاستثمارات التي ستجرى هنا " . وتنبأ بأن من المحتمل أن تحظى برمودا بأفضل سنة سياحية شهدتها حتى الآن ، مما سيساعد على تعويض الخسائر التي تكبدتها الفنادق ، والخدمات الأخرى ذات الصلة في عام ١٩٧٥ . وأخيرا ، قال امام المجلس النيابي انه يشعر عموما ، بالثقة في مستقبل صناعة السياحة في برمودا (انظر ايضا الفصل الرابع والعشرين من هذا التقرير ، المرفق ، الفقرتان ٤٧ و ٤٨ ، A/32/23/Rev.1 ، المجلد الثالث) .

١٢ - وفي ٢٦ اذار/مارس ١٩٧٦ ، قدم السيد ر . م . فورهام ، عضو المجلس التشريعي ، تقديرات ميزانية وزارة السياحة ، وتركزت المناقشات في المجلسين التشريعيين على مسألة " جعل صناعة السياحة صناعة برمودية بحتة " ، وركز حزب العمال التقدمي المعارض على وجوب ممارسة الاقليم قدرا اكبر من السيطرة على الصناعة عن طريق احداث زيادة في الملكية البرمودية والمشاركة في انشاء السياحة . وفي الوقت ذاته ، اعلن حزب العمال التقدمي ان الفنادق المملوكة للاجانب لا ينبغي تأميمها . وطلب من الحكومة ان تعلن عن عدد الأسر في الفنادق المملوكة لكل من المصالح الاجنبية والمحلية ، وان تضع برنامجا لتحقيق زيادة مضطردة في عدد العقارات التي يمتلكها البرموديين . ولا حث حزب العمال التقدمي ان عدد غير البرموديين العاملين في صناعة السياحة قد ارتفع بما يزيد عن ٦٠٠ عامل ، بينما لم يزد عدد البرموديين الا الى ٨٥٠ عاملا .

١٣ - ووافق اعضاء حزب برمودا المتحد الحاكم على ان " برمدة صناعة السياحة " ستكون مقبولة اذا ما كانت قابلة للاستمرار من الناحية المالية . وبالرغم من انه ليس هناك ما يمنع البرموديين من ان يصبحوا اكثر مشاركة في الاعمال الفندقية ، فان الصناعة لا تدر عائدا كافيا من الاستثمار ، ورأى حزب برمودا المتحد ان جمع المال لبناء الفنادق الكبيرة ليس اقتراحا قابلا للتطبيق ، وان تشييد الفنادق من قبل الحكومة لن يحل أيا من مشاكل الاقليم حتى لو كان من الميسور اقتراض الاموال اللازمة لذلك . وذكر على سبيل المثال ان انشاء فندق مثل فندق ساوث هامبتون برينسيس وهو اكبر فندق في الاقليم ، الذي استثمرت فيه مصالح الولايات المتحدة ٤٣ مليون دولار برمودي على الأقل ، سيعود بفوائد استثمار سنوية تتراوح بين ٥ و ٧ ملايين دولار برمودي . ولذلك يرى حزب برمودا المتحد انه لولا ذلك النوع من الانماء الذي يقوم المستثمرون الاجانب بتنفيذه والذي يعترض عليه حزب العمال التقدمي ، لما قدرت برمودا على المنافسة في عالم السياحة الحديث ، ولما تمكنت من دعم مستوى المعيشة الآخذ في الارتفاع والذي يطلبه شعبها .

١٤ - وأعلن حزب برمودا المتحد ايضا ان مجموع عدد الأسر كان في عام ١٩٧٥ يربو قليلا على ٩٠٠٠ سرير من بينها ٦٥١٢ سريرا (٧٢٤ في المائة) يملكها غير البرموديين و ٢٤٨٩ سريرا (٢٧٦ في المائة) يملكها البرموديون ، مما يمثل زيادة قدرها ٨٣ سريرا في الحالة الاولى و ٨٥ سريرا في الحالة الثانية على عام ١٩٧٤ . والمهم في الامر هو الحصول على اقصى فائدة للبرموديين عن طريق انشاء كلية للتدريب على اعمال الفنادق [كما هو مبين في ورقة العمل الحالية (انظر الفصل الرابع والعشرين من هذا التقرير ، المرفق ، الفقرة ٨٥ ، A/32/23/Rev.1 ، المجلد الثالث) وان من الاهداف الرئيسية للحكومة البدء في هذا المشروع في عام ١٩٧٧] .

١٥ - وعقب المناقشات ، أقر المجلسان التشريعيان تقديرات ميزانية وزارة السياحة .

١٦ - وأكد السيد تريمينغهام من جديد ، في بيان عام أدلى به خلال الأسبوع المنتهي في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٧٦ ، أن " قدرة برمودا على توفير الخدمات التموينية لعدد من الزوار كاف للمحافظة على اقتصادنا ، ترجع بدرجة كبيرة الى رأس المال الاجنبي الذي استثمر في فنادقنا " ، وأضاف قائلا انه صق لدى سماعه للتعليقات السلبية ، التي ادلى بها في الآونة الاخيرة اعضاء حزب العمال التقدمي ، في المجلس التشريعي ، بشأن الفنادق المملوكة للأجانب (انظر الفقرة ١٢ اعلاه) . وأشار الى انه لم يكن هناك أى اعتراض على استخدام رأس المال الأجنبي لاعادة بناء صناعة السياحة البرمودية بعد الحرب العالمية الثانية ، او على الاصلاحات التي قامت بعض تلك الفنادق بادخالها في الآونة الاخيرة ، او على تشييد فندق " هوليدي إن " في سان جورج ، بتكاليف قدرها ٣٠ مليون دولار برمودي ، وأعرب السيد تريمينغهام عن اعتقاده " بأنه ليس بوسع برمودا ان تأمل في توفيق الدولارات البرمودية اللازمة لبناء الفنادق الكبيرة - وهو استثمار طويل الاجل - دون ان تصيب بالشلل ، على نحو خطير ، قدرة المصارف على تمويل العمليات البرمودية الضرورية الاخرى " . واختتم بيانه قائلا " ان هناك كل دلالة على انه سيعترب علينا - بل ويجب علينا - أن نمضي الى مستقبلنا جنبا الى جنب مع [المستثمرين الاجانب] .

١٧ - وفي منتدى مفتوح عقد في ١٩ تشرين الاول/اكتوبر ، ناقش حزب العمال التقدمي مسألة " برمدة صناعة السياحة " . فقال السيد والترسي . روبرتس ، عضو المجلس النيابي ، ان مستقبل صناعة السياحة مشرق تماما ، ولكنه أعرب عن قلقه ازاء موقف الحكومة من صناعة الفنادق . وقال ايضا :

" لقد شجعت الحكومة استحداث الفنادق التي يملكها الاجانب بالكامل ، فسي برمودا ، وفي الحقيقة ، ان النشاط التجارى الوحيد الذى يمكن شراؤه وتشغيله في برمودا وتكون ملكيته اجنبية . . . في المائة هو الفندق . وتزيد الملكية الاجنبية للفنادق عن ٧٠ في المائة من اجمالي عدد الأسرة ، وهذا معناه ان هناك قوة متينة داخل المجتمع تستطيع الى حد بعيد ، ان تفرض على برمودا المصير او الاتجاه الذى ستسلكه . . . وانني أرى ان هذا يمكن ان يصبح مشكلة خطيرة . فاني اعتقد انه ينبغي للحكومة البرمودية ان تنظر في امر اتخاذ قرار بتوقيف نشاط ليس بناء الغرف الفندقية الجديدة فقط ، بل ووقف الملكية الاجنبية للفنادق الجديدة . فضلا عن هذا ، ينبغي لحكومة برمودا ان تنظر فيما يمكنها عمله لتشجيع الملكية البرمودية للفنادق القائمة او الجديدة . . . " .

١٨ - واستطرد السيد روبرتس قائلا " ان الملكية الاجنبية معناها ان الارباح ستحول الى الخارج " ، و " زيادة عدد العاملين الاجانب في الفنادق المملوكة للاجانب " وان " السبيل الى تصحيح ذلك [هو] كفاءة تحقيق قدر اكبر من تحويل هذه الصناعة الى صناعة برمودية بحتة " . وفي النهاية ، أعرب عن الرأى القائل بأنه بينما تحاول الحكومة ايجاد موقع لبناء كلية جديدة للتدريب على اعمال الفنادق ، ينبغي ان توفر المنح الدراسية لأكبر عدد ممكن من البرموديين لمساعدتهم على تلقي التدريب في الخارج وان تعمل على دخول عدد اكبر من ابناء برمودا في هذه الصناعة .

١٩ - وأعلن حاكم الاقليم في كلمة ألقاها امام الهيئة التشريعية في ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ، ان الحكومة تعتزم الحصول على خدمات أحد الخبراء الاستشاريين لدراسة آثار التوسع الفندقية بمعد

انتهاء مدة العمل بقرار وقف النشاط المفروض على بناء مزيد من الفنادق الكبيرة ، في ١٩٧٨ (انظر ايضا الفقرتين ١١ و ١٧ اعلاه) . وفي الوقت ذاته ، تعتزم الحكومة ترخيص التوسع في عقارات الفنادق الصغيرة التي يمتلكها ويديرها البرموديون ، لسد النقص الحاصل في عدد أسرة النزلاء في السنوات الأخيرة نتيجة لافلاق بعض الفنادق الصغيرة .

٣ - التطورات المالية

٢٠ - أنشئت اربعة مصارف تجارية لتقديم التسهيلات المصرفية والاستثمارية الكاملة ، وقد أعلن اكبر مصرفين في الاقليم (مصرف برمودا المحدود ، ومصرف ن . ت . بترفيلد آند صن المحدود) . وسيطر عليهما اساسا برموديون ، زيادة في مواردهما الاجمالية بنسبة ٤ في المائة خلال ١٩٧٥/٧٤ . وقد تدعم مركزهما في السنة التالية ، عندما ارتفعت مواردهما الاجمالية بنسبة ١٢ في المائة فأصبحت ١ بليون دولار برمودي . ومن هذا المجموع يرجع مبلغ ٥٩٦ مليون دولار برمودي الى مصرف برمودا المحدود ومبلغ ٤٠٩ مليون دولار برمودي الى مصرف ن . ت . بترفيلد آند صن المحدود .

٢١ - وأعلن مصرف برمودا في تقريره السنوي لسنة ١٩٧٥/١٩٧٦ أن الأسواق المالية قد شهدت خلال السنة ، بوجه عام ، ظروفًا أكثر استقرارًا من ١٩٧٤/١٩٧٥ ، وأنه يبدو أن أغلب اقتصادات العالم الكبيرة أخذت تخرج تدريجيا من الصعوبات التي كانت تمر بها . وبناءً على ذلك ، فإن المصرف يتطلع الى حلول فترة من النمو الاقتصادي المطرد خلال السنوات القليلة التالية . ووفقًا لتقرير مصرف برمودا المحدود ، فقد زاد صافي دخله بمبلغ ٨٢٧ ٨٩٨ دولار برمودي فأصبح ٣٢٢ ملايين دولار برمودي . وهبط دخل مصرف ن . ت . بترفيلد آند صن المحدود في ١٩٧٥/١٩٧٦ بمبلغ ١٠٠٠٠٠ دولار برمودي فأصبح ١١١ مليون دولار برمودي . ولا تتوفر بيانات مقارنة بشأن المصرفين الآخرين (المصرف الوطني البرمودي المحدود ، ومصرف الادخار البرمودي المحدود) اللذين يمتلكهما الا جانب اساسا .

٢٢ - وتوفر المصارف المحلية مجموعة من الخدمات للشركات الدولية المسجلة في برمودا . وقد أوضح وزير المالية في البيانات العامة التي أدلى بها في الفترة بين شباط/فبراير ونيسان/ابريل ١٩٧٦ ، أن عدد هذه الشركات (التي ترجع ملكيتها بصورة رئيسية للولايات المتحدة) قد ارتفع بما يزيد عن ٤٠٠ فأصبح ٣٤٠٠ شركة في عام ١٩٧٥ ، وأن الاعمال التجارية الدولية تتوسع بمعدل مركب تبلغ نسبته ١٥ في المائة في السنة . وأقرب الدور الذي تقوم به الشركات المعفاة (٢٧٢٣ في سنة ١٩٧٥) في اقتصاد الاقليم ، وذكر أنه ليس لديه شك في أن السكان المحليين سيزدادون فقرا لولا وجود هذه الشركات .

٢٣ - وفي بيان صدر خلال الفترة ذاتها ، أعلنت شعبة الشركات الدولية بالفرقة التجارية البرمودية أن برمودا أصبحت في السنوات العشر الأخيرة مركزا ماليا دوليا مزدهرا . وفي ميزانية الاقليم عن ١٩٧٦/١٩٧٧ ذكر أن الحكومة تعتزم ، من خلال القيود الضريبية والسياسات المالية السليمة ، ان تواصل تشجيع انماء الاعمال التجارية الدولية في الاقليم . ومنذ ادخال هذا النوع

من الاعمال التجارية الى برمودا ، أسهمت كل شركة اسهاما " ضخما " في نفقات الاقليم . وقد كان المبلغ الذى سدده جميع الشركات الدولية في صورة ضريبة شركات وحدها كافيا لتغطية الفائــدة المقدرة المستحق على الحكومة دفعها عن ديونها العامة . وتوظف الشركات الداخلة في شـعبة الشركات الدولية حوالي ٧٨٠ شخصا ، ثلثهم على الأقل من البرموديين ، وتستخدم الشركات المحلية التي تخدم الشركات الدولية ٢٠٠ شخص آخرين ، ثلاثة ارباعهم من البرموديين . واختتمت شـعبة الشركات الدولية بيانها قائلة " انه يجب ان يكون واضحا ان الشركات الدولية تقوم بدورها كامـلا ، ولا سيما تلك التي انشأت مكاتب تشغيل في برمودا " ؛ وان وزير المالية اعترف ، في بيان ادلى به مؤخرا ، بأهمية اسهامنا .

٢٤ - وأعلن حاكم الاقليم ، في الكلمة التي ألقاها امام الهيئة التشريعية في ٢٩ تشرين الاول / اكتوبر ، انه ستجرى دراسة استقصائية مستقلة لاستعراض آثار التوسع المحتمل للأعمال التجارية الدولية في القطاع المالي (انظر ايضا الفصل الرابع والعشرين من هذا التقرير ، المرفق ، الفقرة ٥٣) ، (A/32/23/Rev.1 ، المجلد الثالث) .

المرئق الرابع *

جزر تركس وكايكوس

المحتويات

لأفقرات

١		مقدمة
٥-٢		١ - دور الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد
٨-٦		٢ - التنمية العقارية والسياحة

جزر تركس وكايكوس

مقدمة

١ - يتضمن التقرير السابق للجنة الخاصة (أ) المعلومات الأساسية المتعلقة بالأحوال الاقتصادية في جزر تركس وكايكوس ، مع الإشارة بصفة خاصة الى المصالح الأجنبية الاقتصادية . وتتضمن أيضا ورقة العمل التي أعدت للدورة الحالية للجنة الخاصة معلومات حديثة عن الأوضاع الاقتصادية العامة في هذا الاقليم (انظر الفصل الخامس والعشرين من هذا التقرير) 1. Rev. 1/32/23/4 ، المجلد الثالث () . وفيما يلي معلومات تكميلية عن أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية في هذه الجزر .

١ - دور الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد

٢ - يلعب المستثمرون الأجانب ، ومعظمهم من كندا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والولايات المتحدة الأمريكية ، دورا مهما في الحياة الاقتصادية لجزر تركس وكايكوس . وقد ركزوا منذ الستينات على القطاعات الرئيسية : الانماء العقاري ، والسياحة ، وصيد الأسماك ، على نطاق تجارى . وتسيطر على صناعة صيد الأسماك ، أساسا ، ثلاث شركات يمتلكها جزئيا أجنبيا (بترفيلد المحدودة لصيد الأسماك Butterfield Fisheries, Ltd. وشركة اتلانتيك غولد اند روث لصيد الأسماك Atlantic Gold and Routh Fisheries وقد مثلت منتجات صيد الأسماك وهي من جراد البحر والمحار بصفة رئيسية في السنوات الاخيرة القسط الاكبر من صادرات الاقليم . وقد بلغ محصول جراد البحر خلال عام ١٩٧٤ / ١٩٧٥ قرابة ٤٥٠٠٠٠ ذيل صدر منها ٢٢٠٣٩١ الى الولايات المتحدة وجزر فرجن البريطانية بصفة رئيسية . وعلى الرغم من عدم توافر احصاءات مفصلة فقد قدر ان محصول المحار في عام ١٩٧٥ تجاوز ٢ مليون وحدة . ويصدر المحار الآن في شكل مجمد الى الولايات المتحدة ، بالإضافة الى الصادرات التقليدية من المحار المجفف الى هايتي . ومن المقدران صناعة الصيد ، تدر من حيث مبيعات الانتاج ، دخلا يبلغ حوالي ١٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة (ب) سنويا . ويعد تجهيز الأسماك أهم نشاط صناعي تحويلي في الاقليم .

٣ - وفي عام ١٩٧٠ ، بدأت الحكومة جهودا للاسراع بمعدل النمو الاقتصادي عن طريق توفير الحوافز الضريبية وغيرها من الحوافز للمستثمرين الخاصين . وكانت الخطوة الأولى التي اتخذتها هي اصدار قانون الشركات لعام ١٩٧٠ ، الذي يقضي بالألا تفرض في جزر تركس وكايكوس لمدة ٢٠ سنة على

(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الرابع ، المرفق ، التبيل الخامس .

(ب) في عام ١٩٧٣ تحولت العملة القانونية للاقليم من دولار جامايكا الى دولار الولايات المتحدة .

الأقل أية غريبة شخصية او اقطاعية . وبحلول نهاية عام ١٩٧٣ ، وهو آخر عام تتوفر عنه بيانات كان قد أنشئ في الاقليم ما يربو على ٢٠ مؤسسة مالية يمتلكها أجنبى وذلك للفادة من الحوافز الضريبية المقدمة . وتضمنت الأنشطة الرئيسية لهذه المؤسسات الأعمال المصرفية والتأمين والاستثمار وإدارة الصناديق الاستثمارية .

٤ - وكانت الخطوة الرئيسية التالية التي اتخذتها الحكومة هي سن قانون تشجيع التنمية لحمام ١٩٧٢ بغية تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي على السواء . بيد أن الأوضاع الاقتصادية فسي العالم المصنع في السنوات الأخيرة حالت دون أى استثمار كبير . وجاء معظم الانماء من رأس المال والمشاريع الممولة من أموال المعونة المقدمة من المملكة المتحدة ، بوصفها الدولة المعنية القائمة بالادارة . وقد كان ركود الاقتصاد سببا في بعض المشاكل بالاقليم ، ولا سيما فيما يتعلق بالبطالة التي تؤثر أساسا على المنظمين الجدد الى صفوف القوى العاملة .

٥ - وبعد فترة وجيزة من الانتخابات العامة الأخيرة التي جرت في ٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧٦ ، أعلن الوزير الأول الجديد ، جيمس مكارثي ، ان حكومته ستعمل على : (أ) خفض البطالة (التي قدرها بنسبة ٣٥ في المائة من اليد العاملة) بالتوسع في صناعة صيد الاسماك و احياء صناعة الملح ؛ (ب) السعي للحصول على استثمارات أجنبية على أساس المعاوضة ؛ (ج) منح ترخيص خاص بإدارة كازينو للقيام مشاركة مع الحكومة لأى طرف مهتم مستعد لبناء فندق يضم ٢٠٠ غرفة على الأقل . وفي ١١ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٦ ، أعلن السيد مكارثي ، في افتتاح الهيئة التشريعية الجديدة ، ان الاقليم سيفتح أبوابه للمستثمرين الأجانب الراغبين في انماء السياحة . وقال أيضا انه يرى أن تسجيل المصارف والسفن الأجنبية يبشر ببداية طيبة لمستقبل الاقليم . وأمناف قائلا : " اننا نأمل أن يأتي المستثمرون بسبب المناخ الاقتصادي السائد هنا دائما . . . وان حكومتنا تؤمن أيضا بالمشاريع الحرة " .

٢ - التنمية العقارية والسياحة

٦ - ان غالبية الأراضي في هذه الجزر أراضى مملوكة للتاج ، اما الجزء الباقي فيخضع للملكية الخاصة . والسياسة المتبعة فيما يتعلق بأراضي التاج هي الاحتفاظ بحق الملكية المطلقة السى أن يتم تعمير الأرض وفقا للأحكام والشروط المتفق عليها . أما شراء الأراضي الخاصة فلا يخضع لأي قيد .

٧ - ومن بين أهم مشاريع تنمية الأراضي والسياحة التي تقوم بتنفيذها شركات أجنبية في أراضي التاج المشروع الذى يجرى تنفيذه في كايكوس الشمالية . ويقضى المشروع باقامة مجمع استجمام يغطى مساحة قدرها ٦٠٧ هكتارات (بما في ذلك شاطئ من الرمل الأبيض طوله ٨٨ كيلومترا يعد من أحسن الشواطئ في الاقليم) . وقد انتهت شركة سيفن كيز المحدودة Seven Keys, Ltd التي حصلت على الأرض بمقتضى عقد مشروط من الحكومة من انشاء فندق وحوض لرسو السفن أو اصطلاحها ، وبعض المرافق الأساسية الأخرى بما في ذلك ٢٥٧ كيلومترا من الطرق . وتضمنت الأعمال التي أنجزت في عام ١٩٧٥ ، توسيع الفندق من ١٠ غرف الى ٢٥ غرفة وبناء مجمع تجارى والبدء فسي

مشروع لتعمير هويتبي هيفن من شأنه أن يوفر ١٨٠ موقعا لبناء مساكن يسهل الوصول اليها مباشرة من كثير منها الى الشاطئ او الميناء . ويجرى القيام حاليا بحملة بيع قطع أرض منفردة للمواطنين من كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة . وكما ذكر من قبل ، كانت شركة صن شاين ديفولبمنست (تركس) المحدودة Sunshine Development Company, Turks, Ltd. وهي شركة من الولايات المتحدة ، قد وضعت خططاً لتشييد مجمع فندقي في سولت كي ، ولكن المشروع كله يبدو على شفا الاخفاق بسبب عدم توافر التمويل المناسب ، ويحتمل استئناف المشروع أمراً مشكوكاً فيه حالياً .

٨ - وفي عام ١٩٧٢ ، أجريت مفاوضات بين شركة اسوانتر - امريكان وحكومتى جزر تركس وكايكوس والمملكة المتحدة حول امكانية انشاء مصفاة للنفط في جزيرة غير مأهولة في كايكوس الغربية (ج) . وعلى الرغم من قيام شركة اسوانتر بدفع ٦٠٠ . ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة لحكومة الاقليم مقابل تكاليف التخطيط وحقوق اختيار الأرض الذي سينفذ عليه المشروع في كايكوس الغربية ، وهو حق يسرى مفعوله حتى ٣٠ حزيران / يونيه ١٩٧٦ ، فان الشركة لم تستعمل هذا الحق ، ومن المعتقد أن المشروع قد مر عليه الزمن .

(ج) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٣
(1/10023/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الخامس ، المرفق ، التذييل الخامس ، الفقرتان ٨ و ٩ .

المرفق الخامس*

جزر كايمان

المحتويات

الفقرة

٢ - ١		مقدمة
٧ - ٣		١ - التطورات المالية
١٠ - ٨		٢ - التنمية الحضرية
١١		٣ - تربية السلاحف
١٢		٤ - صناعة النفط

* سبق إصداره تحت الرمز A/AC.109/L.1161 .

جزر كايمان

مقدمة

- ١ - يتضمن تقرير اللجنة الخاصة السابق (أ) المعلومات الأساسية عن الأوضاع الاقتصادية في جزر كايمان مع الإشارة بصفة خاصة الى المصالح الأجنبية الاقتصادية . وفيما يلي معلومات تكميلية عن أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية في هذا الاقليم . كما يتضمن تقرير بعثة الأمم المتحدة الزائرة لجزر كايمان في عام ١٩٧٧ ، معلومات حديثة عن الأوضاع الاقتصادية العامة في الاقليم (انظر الفصل السادس والعشرين من هذا التقرير (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الرابع) .
- ٢ - تخضع المؤسسات المالية الدولية الكائنة في جزر كايمان ، التي تمثل احدى دعائم اقتصاد الاقليم ، لسيطرة شركات أجنبية ، ولا سيما الشركات التي تملكها مصالح من كندا ، والملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والولايات المتحدة الأمريكية . وتوفر الصناعة المالية زهاء ٢٥ في المائة من مجموع الدخل المتكرر للحكومة بحيث تساهم مساهمة كبيرة غير مباشرة في اقتصاد الاقليم .

١ - التطورات المالية

- ٣ - اتسعت الأنشطة المالية اتساعا سريعا في الاقليم خلال الفترة ١٩٦٩ - ١٩٧٣ التي ارتفع فيها عدد الشركات الدولية المسجلة في الاقليم من حوالي ٨٠٠ الى ما ينوف عن ٥٠٠ شركة . وفي عام ١٩٧٦ ارتفع هذا العدد بمقدار ٣٠١ شركة مما وصل بالمجموع في نهاية العام الى أكثر من ٧٥٠٠ شركة .
- ٤ - وفي أواخر عام ١٩٧٤ ، انهارت مجموعة انتربانك هاوس Interbank House Group وهي مجمع مصارف ومؤسسات مالية أنشأه في عام ١٩٦٨ المصرفي الكندي جان ايف دوسيه ، نتيجة لافلاس مصرفين في المجموعة . وقد حكم على السيد دوسيه في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ بالسجن لمدة تسعة أشهر بتهم تتعلق بانهيار المجموعة . وعلى الرغم من أنه قدم طلبا للاستئناف فقد ظل في السجن لانه لم يتمكن من الوفاء بشروط الكفالة . وفي حزيران / يونيه ١٩٧٦ أطلق سراحه بعد أن أمضى ثلثي المدة واعفي من الفترة الباقية لحسن سلوكه .

(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الرابع ، المرفق الرابع .

٥ - وخلال عام ١٩٧٦ تسببت خطوة اتغذتها مصلحة الدخل الداخلي للولايات المتحدة للتحقيق في عمليات يدعى انها ذات صلة بالتهرب مع دفع غرائب الولايات المتحدة في اثاره شيء من القلق في الاقليم . ففي ١٢ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ ، صدرت مذكرة احضار بحق السيد انطوني فيلد ، المدير الاداري لمصرف كاسل بانك آند ترست (كاي مان) المحدود Castle Bank and Trust (Cayman), Ltd. للمثول أمام هيئة محلفين اتحادية كبرى في ميامي للاجابة على أسئلة تتعلق بأنشطة مصرف كاسل وبعض عملائه . وقيل ان السيد فيلد رفض ذلك استنادا الى التعديل الخامس لدستور الولايات المتحدة واستنادا أيضا الى أن هذه الشهادة ستكون خرقا لقوانين سرية الاعمال المصرفية لجزر كاي مان . وعلى الرغم من منح السيد فيلد حصانة فيما يتعلق بشهادته ، فقد أصر على رفضه . وفي ١٨ آذار /مارس ١٩٧٦ ، أيدت محكمة محلية اتحادية اقتراحا تقدمت به حكومة الولايات المتحدة لارغامه على الادلاء بشهادته .

٦ - وقد انعكس القلق في الاقليم بشأن تحقيقات دائرة الدخل الحكومي الداخلي للولايات المتحدة في مقالات افتتاحية نشرت في الصحف المحلية ودعت حكومة الاقليم الى اتخاذ تدابير لحماية قوانين سرية الاعمال المصرفية بجزر كاي مان ، والمحافظة بذلك على سمعة الاقليم كمركز مالي دولي . وقال السيد فاسيل ج . جونسون وزير المالية ، في بيانه عن الميزانية الذي ألقاه في ٢ آذار /مارس ١٩٧٧ ، في جملة أمور :

"لقد أعرب المجتمع المالي خلال عام ١٩٧٦ عن القلق بشأن قضية كانت فيها مؤسسة مصرفية خارجية كائنة في كاي مان موضع مساءلة من جانب حكومة أجنبية .

"وقد نتج هذا عن تحقيق مستمر في عمليات الملاذ الضريبي تقوم به بلدان متبوعة كبرى . وهذه البلدان تخشى أن ينتهك قوانينها الضريبية المواطنون الذين يستعملون تسهيلات الملاذ الضريبي . ومن وجهة نظرنا تشكل الصناعة المالية جزءا هاما من الاقتصاد المحلي . وعليه يجب أن نواصل الترحيب بأي مستثمر يختار القيام بأعمال في جزر كاي مان . ويجب أن يكفل أولئك الذين يمارسون أعمالا في الخارج كون أنشطتهم هذه لا تخرق أنظمة ولايات قنائية أخرى . ويجب توضيح أن المخالفة الضريبية في بلدان أخرى لا تعتبر كذلك في جزر كاي مان .

"وبموجب قانون الحلاقة السرية (الحفظ) الصادر مؤخرا ، لا يمكن الافشاء لاحد بمعلومات تتعلق بحساب عميل أو متعامل مع أية مؤسسة داخل المجتمع المالي المحلي . وإذا قامت حكومة أجنبية بالتحقيق في قضية تتعلق بجريمة غير المخالفات الضريبية وطلب من حكومة جزر كاي مان ان تساعد في تقديم المعلومات المتصلة بالموضوع ، فان القانون ينص على أن يتم طلب هذه المعلومات عن طريق الشرطة المحلية الى الحاكم في المجلس التنفيذي . وسيدرر مثل هذا الطلب اذا كانت المخالفة المعنية ، المرتكبة في جزر كاي مان ، تمثل مخالفة بمقتضى قوانين كاي مان " .

٧ - وفي عام ١٩٧٦ ، تقدمت الصناعة المالية تقدما طيبا ، فبحلول نهاية العام كان عدد المصارف والشركات الاستعمانية قد زاد من ١٩٨ في عام ١٩٧٥ الى ٢١٨ .

٢ - التنمية العقارية

٨ - حدث خلال الفترة من ١٩٦٦ الى ١٩٧٤ توسع سريع في نشاط البناء كان الحافز الرئيسي له هو الطلب على أماكن الإقامة السياحية ومجمعات المكاتب ومباني المصارف والمساكن للعمال المخترين ، والطلب على منازل للكايمنيين تتناسب مع ارتفاع مستوى معيشتهم نتيجة لازدهار المجتمع المحلي . بيد أنه منذ عام ١٩٧٥ ، تحضر قطاع التشييد ، نظرا لتوفر ما يكفي من أماكن المكاتب والفنادق والسكان المناسب ، مع ما صاحب ذلك من انتكاسة اقتصادية ، للانكماش وواجهته من بين ما واجهته ، مشكلة إيجاد مصدر بديل للعمالة من العمال غير المهرة وشبه المهرة .

٩ - وكان لانهياء مجموعة الانتربانك هاوس في عام ١٩٧٤ (انظر الفقرة ٤ أعلاه) أثره على كثير من المشاريع الانمائية التي تمول كليا او جزئيا من أموال الانتربانك ، الا أن معظم هذه المشاريع وجدت لها مصادر تمويل جديدة بعد ذلك بفترة وجيزة . فبعد ان توقف العمل مؤقتا في واحد من أهم هذه المشاريع ، وهو مشروع ميتشيلز كريك غاردنز Mitchell's Creek Gardens (حاليا لايم تري بي Lime Tree Bay) ، للسكان الفاخر ، استأنفته شركة دي تالما انتربرايزس (كايمن) De Talma Enterprises (Cayman), Ltd. التي يملكها دوايت كريتر ، رجل التعمير من الولايات المتحدة ، شراكة مع القائمين بتصفية مجموعة الانتربانك .

١٠ - وفي نيسان /ابريل ١٩٧٥ ، نشرت الحكومة مشروع مخطط انمائي للفترة ١٩٧٥ - ١٩٩٠ . ويتمثل الهدف الأساسي لهذا المخطط في وضع الخطوط العريضة لنمط استخدام الأراضي في اطار انماء الاقليم مستقبلا . بيد أن المخطط لم يحظ بموافقة قطاع من الشعب الكايمني استمعت اليه اعتراضاته محكمة مستقلة انشأتها الحكومة لهذا الغرض . وانتهت المحكمة من وضع تقريرها في نيسان /ابريل ١٩٧٦ وقدمت الحكومة مخططا انمائيا جديدا للمجلس التشريعي في ٣ آذار /مارس ١٩٧٧ .

٣ - تربية السلاحف

١١ - تأسست شركة ماريكالشر المحدودة Mariculture, Ltd. ، صاحبة مزرعة غرين تيرتول - Green Turtle Farm ، كما ذكر من قبل ، في عام ١٩٦٩ بواسطة مجموعة مستثمرين من الملكية المتحدة والولايات المتحدة (ب) وقد حققت الشركة ، منذ انشائها ، نتائج رائعة بحيث يعزى اليها الجزء الأكبر من صادرات الاقليم في الآونة الأخيرة . وقد أدى انهياء مجموعة الانتربانك هاوس في عام ١٩٧٤ الى حرمان الشركة من واحد من مصادر دعمها المالي ، مما جعلها في غائقة مالية واضطرها في عام ١٩٧٥ الى تصفية أعمالها . وقد قام بشراء أصولها الرأسمالية في آذار /مارس ١٩٧٦ ، لقاء ٢٢ مليون من دولارات جزر كايمن (ج) ، هاينز ميتاغ من دسلدورف ، بجمهورية ألمانيا الاتحادية

(ب) المرجع نفسه ، الفقرة ٩ .

(ج) دولار جزر كايمن يعادل ١٢٠ من دولارات الولايات المتحدة تقريبا .

(٧٥ في المائة من الأسهم) ، وشركة الكومنولث للتمويل الانمائي المحدودة من المملكة المتحدة (٢٥ في المائة من الأسهم) . ثم أصبحت حكومة جزر كايمان شريكة في المشروع بالاستيلاء على ٥٠٠٠ سهم قيمة كل منها ١٠٠ من دولارات جزر كايمان مقابل غرائب ورسوم نقل الملكية . ويقال ان التوقعات بالنسبة للمشروع ، الذي يطلق عليه الآن اسم مزرعة كايمان تيرتل المحدودة Cayman Turtle Farm, Ltd. مشرقة نظرا لوجود دعم مالي كبير له .

٤ - صناعة النفط

١٢ - أبدى لأول مرة الاهتمام بكايان الصغرى كموقع لمرافق تخزين النفط في عام ١٩٧٤ ، عندما أجرى ممثلو شركة بوينغ ايروسبيس Boeing Aerospace Company ، وهي شركة من الولايات المتحدة محادثات بشأن المسألة مع ممثلي كايمان (٥) . وفي وقت لاحق من العام نفسه ، عينت حكومة المملكة المتحدة فريقا من الخبراء الاستشاريين ، بناء على طلب حكومة الاقليم ، للنظر في الموضوع ، وفي ١٠ آذار/مارس ١٩٧٦ ، أعلن توماس راسل ، حاكم الاقليم ، في بيان ألقاه أمام المجلس التشريعي ، ان الحكومة لم تتلق أى اجابة على طلبها ، المقدم في آب/اغسطس ١٩٧٥ ، للحصول على المعلومات الأساسية الضرورية للدخول في مفاوضات بشأن مثل هذا المشروع الكبير والتي يعتبرها الخبراء الاستشاريون شرطاً مسبقاً للمناقشات المفصلة . وأخاف قائلان ان الأوضاع البيئية والدخول الحكومي والعمالة للكايانيين هي ثلاثة من المجالات التي تهتم بها الحكومة اهتماماً أساسياً . وفي ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ ، ذكر انه قد أبدى اهتمام متجدد بإنشاء محطة النفط . ووفقاً لما ذكره أعضاء المجلس التنفيذي ، فقد تقدم أفراد عديدون ومجموعة من شركات النفط باقتراح الى الحكومة تتخمن بإنشاء مرافق تخزين لعشرة ملايين برميل في كايمان الصغرى .

(٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الرابع ، المرفق الرابع ، الفقرة ١٠ .

الفصل الخامس

A/32/23 (Part IV)

الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها
الدول الاستعمارية في الأقاليم الواقعة تحت
إدارتها التي قد تعرقل تنفيذ إعلان منـح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
١٣٧	١ - ١٠	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
١٣٨	١١	باء - مقرر اللجنة الخاصة

المرفقات

١٤٣		الأول - روديسيا الجنوبية
١٥٣		الثاني - ناميبيا
١٦٧		الثالث - غوام
		الرابع - بليز وبرمودا وجزر تركس وكايكوس وجزر فرجين التابعة للولايات المتحدة
١٦٩		

الفصل الخامس

الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الأقاليم الواقعة تحت إدارتها والتي قد تمسك تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - نظرت اللجنة الخاصة في هذا البند في جلساتها من ١٠٨٢ إلى ١٠٨٥ وجلساتها
١٠٨٧ و ١٠٨٨ المعقودة في الفترة ما بين ٢٤ حزيران/يونيه و ٣ آب/أغسطس ١٩٧٧ .
- ٢ - وأخذت اللجنة الخاصة في اعتبارها ، عند النظر في هذا البند ، قرارات الجمعية العامة
المتصلة بالموضوع ، وخاصة الفقرة ١٠ من القرار ١٤٣/٣١ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر
١٩٧٦ والذي يدعو الدول الاستعمارية إلى " القيام فوراً ، ودون قيد أو شرط ، بإزالة قواعد
ومشآتها العسكرية من الأقاليم المستعمرة ، والامتناع عن إقامة منشآت أخرى جديدة " .
- ٣ - وكان أمام اللجنة الخاصة ، خلال نظرها في هذا البند ، أربع ورقات عمل أعدتها الأمانة
العامة ، تتضمن معلومات عن الأنشطة والترتيبات العسكرية في الأقاليم التالية : روديسيا الجنوبية ؛
وناميبيا ؛ وغوام ؛ ويليبي ؛ وهرمودا ؛ وجزر تركس وكايكوس ؛ وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة
(انظر المرفقات من الأول إلى الرابع لهذا الفصل) .
- ٤ - وكان الجانب المتصل بهذا البند من مسألتَي روديسيا الجنوبية وناميبيا موضع النظر
أيضاً في المؤتمر الدولي لنصرة شعبي زيمبابوي وناميبيا . الذي عقد ، عملاً بقرار الجمعية العامة
١٤٥/٣١ ، المؤرخ في ١٩٧٦ ، في مابوتو في الفترة من ١٦ إلى ٢١ أيار/مايو ١٩٧٧ . واعتمد
المؤتمر ، عند اختتام أعماله ، " إعلان مابوتو لنصرة شعبي زيمبابوي وناميبيا ، وبرنامج العمل لتحرير
زيمبابوي وناميبيا " ، اللذين يرد نصهما ، إلى جانب بيان مداوات المؤتمر ، في تقرير المؤتمر إلى
الجمعية العامة (١) .
- ٥ - والقيت بيانات في المناقشة العامة من قبل ممثلي كوبا ، والجمهورية العربية السورية ،
 واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والصين ، وبلغاريا في الجلسة ١٠٨٣ (A/AC.109/) و
 (PV.1083) ، ومن قبل ممثل يوغوسلافيا في الجلسة ١٠٨٤ (A/AC.109/PV.1084) .

(١) A/32/109/Rev.1-S/12344/Rev.1 . للاطلاع على النص المطبوع انظر الوثائق
الرسمية لمجلس الأمن . السنة الثانية والثلاثون ، ملحق تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر
١٩٧٧ ، الوثيقة S/12344/Rev.1 .

٦ - وفي الجلسة ١٠٨٤ المعقودة في ٧ تموز/يوليه ، استرعى الرئيس الانتباه الى مشروع اتفاق الرأي الذى أعده بشأن ذلك البند (A/AC.109/L.1160) . لينظر فيه أعضاء اللجنة . وفي نفس الجلسة القى كل من ممثل ايران والرئيس بيانا (A/AC.109/PV.1084) . واجرت اللجنة مشاورات غير رسمية تتمثل بالبند خلال الجلسة ١٠٨٥ المعقودة في ٨ تموز/يوليه ، عقب بيان ألقاه الرئيس .

٧ - والقى ممثلو الجمهورية العربية السورية ، واستراليا ، وايران ، ومالي ، واثيوبيا ، والهند ، والنرويج بيانات في الجلسة ١٠٨٧ المعقودة في ٢ آب/اغسطس (A/AC.109/PV.1087) .

٨ - وفي الجلسة ١٠٨٨ المعقودة في ٣ آب/اغسطس ، اخبر الرئيس اللجنة ان التعديلات التالية قد اجريت على مشروع اتفاق الرأي بناء على المشاورات التي جرت في هذا الصدد :

(أ) في الفقرة ١ ، الاستعاضة عن العبارة الاولى بالنص التالي :

" ان اللجنة الخاصة ، وقد درست الحالة فيما يتعلق بالانشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الاقاليم الواقعة تحت ادارتها ، وان تشير الى مقررها المؤرخ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ بشأن هذا البند ، لاتزال على اقتناعها بأن مشكل هذه الانشطة والترتيبات قد تشكل عائقا في سبيل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ " .

(ب) في الفقرة ١ ، حذف العبارة الاخيرة .

(ج) في الفقرة ٦ ، الاستعاضة عن العبارة الاخيرة بالنص التالي :

" وفضلا عن هذا ، تدين اللجنة الخاصة ما تواصل بعض البلدان الغربية ودول اخرى تقديمه من تعاون ودعم عسكريين الى نظامي الاقلية العنصرية في الجنوب الافريقي " .

(د) الاستعاضة عن الفقرة ١١ بالنص التالي :

" وتأسف اللجنة الخاصة لقيام دول استعمارية وحلفائها باقامة قواعد عسكرية وغيرها من المنشآت والاحتفاظ بها في الاقاليم المستعمرة الواقعة تحت ادارتها ، مما يعرقل تنفيذ الاعلان ويتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة والقرار ١٥١٤ (د - ١٥) " .

٩ - وفي نفس الجلسة اعتمدت اللجنة الخاصة دون معارضة مشروع اتفاق الرأي بمصيخته المعدلة شفويا (A/AC.109/551) .

١٠ - وفي ١٨ آب/اغسطس ارسلت نسخ من اتفاق الرأي (A/AC.109/551) الى جميع الدول .

باء - مقرر اللجنة

١١ - فيما يلي نص اتفاق الرأي (A/AC.109/551) الذي اعتمدته اللجنة الخاصة في جلستها ١٠٨٨ المعقودة في ٣ آب/اغسطس ، والذي ترد الاشارة اليه في الفقرة ٩ أعلاه :

(١) ان اللجنة الخاصة ، وقد درست الحالة ، فيما يتعلق بالأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الاقاليم الواقعة تحت ادارتها ، وان تشير الى مقررهما المؤرخ في ١٣ أيلول / سبتمبر ١٩٧٦ بشأن هذا البند (٢) ، لا تزال على اعتناعها بأن مثل هذه الأنشطة والترتيبات تشكل ، في عدد من الحالات ، عائقا في سبيل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ . وتتبدى هذه العقبة في أوضح صور في حالة روديسيا الجنوبية وناميبيا حيث يستخدم نظاما الاقلية العنصريان اللذان يحتلانهما القوة المسلحة في محاولة لابقاء سيطرتهم على هذين الاقليمين والتصدى لكفاح الشعبين المستعمرين وحركات تحريرهما الوطني من أجل الحرية والاستقلال .

(٢) ولذا تلاحظ اللجنة الخاصة مع الاسف ان الدول الاستعمارية المعنية لم تتخذ أية خطوات نحو تنفيذ الطلب الذي وجهته الجمعية العامة اليها مرات عديدة آخرها في الفقرة ١٠ من قرارها ١٤٣/٣١ المؤرخ في ١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ ، " بالقيام فوراً ، ودون قيد أو شرط بإزالة قواعد ومؤسساتها العسكرية من الاقاليم المستعمرة ، والامتناع عن اقامة قواعد او مؤسسات جديدة " ، وايضا في الفقرة الفرعية (٥) من الفقرة ٣ من قرارها ٢٦٢١ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٠ ، الذي يتضمن برنامج العمل من اجل التنفيذ التام للاعلان .

(٣) وقد تزايدت خطورة الحالة في الجنوب الافريقي أثناء العام الماضي بسبب الجهود التي بذلها النظامان العنصريان في بريتوريا وسالزبورى من أجل اطالة أمد احتلالهما غير الشرعي لناميبيا وزمبابوى ، وتتسم الحالة بالخطورة على وجه خاص في زمبابوى ، حيث لجأ نظام الاقلية غير الشرعي الى اتخاذ تدابير يائسة في محاولاته لقمع الاماني المشروعة للشعب والحفاظ على سيطرته على الاقليم وذلك عن طريق القوة . ولم يتورع نظام الاقلية العنصرى غير الشرعي ، في تصعيده للحرب ضد شعب زمبابوى وحركة تحريره الوطني ، اللذين يناضلان من أجل الحرية والاستقلال ، عن ارتكاب أعمال عدوانية متكررة ضد دول بوتسوانا وزامبيا وموزامبيق المجاورة ، مما اوجد تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين . وقد قام نظام حكم سالزبورى ، من أجل تقوية جهازه العسكرى بكل الوسائل المتاحة ، بتجنيد مرتزقة أجانب للخدمة في وحدات مقاتلة وللعمل كتقنيين .

(٤) وفي الواقع ، قامت حكومة جنوب افريقيا ونظام الاقلية غير الشرعي في سالزبورى ، بزيادة نفقاتهما العسكرية زيادة كبيرة وتوسيع قواتهما المسلحة الى حد بعيد . ففي ناميبيا

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون . الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) ، المجلد الاول ، الفصل الخامس ، الفقرة ٧ .

واصلت حكومة جنوب افريقيا توسيع نطاق شبكة قواعد لها العسكرية وقامت طوال العاميين
الاضدين بزيادة عدد قواتها العسكرية في الاقليم زيادة هائلة وذلك بهدف سحق المقاومة
الشعبية واطالة امد احتلالها غير الشرعي لذلك الاقليم . وفي هذا الصدد تعرب اللجنة
الخاصة عن قلقها ازاء استمرار تعاون بعض البلدان الغربية ودول اخرى مع جنوب افريقيا
بتزويدها بالاسلحة والمعدات العسكرية وكذلك بالتكنولوجيا ، بما في ذلك تكنولوجيا
ومعدات في الميدان النووي يمكن استخدامها لأغراض عسكرية .

(٥) وتؤكد اللجنة الخاصة من جديد ما لجميع الشعوب المستعمرة ، وغيرها من الشعوب
التابعة من حق ، غير قابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال . وتطالب بالوقف الفوري
لحروب القهر التي تشنها النظم الاستعمارية والعنصرية ضد شعوب الاقليم المستعمرة في
الجنوب الافريقي وضد حركات تحريرها الوطني ، وكذلك بإزالة جميع القواعد العسكرية في
تلك الاقليم بصفة عاجلة . واعترافا من اللجنة الخاصة بشرعية نضال الشعوب المستعمرة
من أجل تحقيق حريتها واستقلالها ، فانها تناشد جميع الدول زيادة مساعدتها المعنوية
والمادية للشعوب المستعمرة المقهورة في الجنوب الافريقي ولحركات تحريرها الوطنية .

(٦) وتدين اللجنة الخاصة جميع الانشطة والترتيبات العسكرية في الاقليم المستعمرة
التي تهدف الى حرمان الشعوب المعنية من حقها في تقرير المصير والاستقلال . وتدين
بوجه خاص قيام النظامين العنصريين غير الشرعيين في روديسيا الجنوبية وناميبيا باستخدام
قوات مسلحة ضخمة في جهودهما لقمع نضال الشعبين المقهورين في هذين الاقليمين
من أجل الحرية . والتعاون العسكري والسياسي بين جنوب افريقيا والنظام غير الشرعي
في روديسيا الجنوبية ، وكذلك تعزيز جنوب افريقيا لوجودها العسكري في ناميبيا كوسيلة
لدعم احتلالها غير المشروع لهذا الاقليم . فضلا عن هذا ، تدين اللجنة الخاصة ما تواصل
بعض البلدان الغربية ودول اخرى تقديمه من تعاون ودعم عسكريين الى نظامي الاقلية
العنصرية في الجنوب الافريقي .

(٧) وتدعو اللجنة الخاصة جميع الدول الى وقف كل صور مثل هذا التعاون والدعم ،
ولاسيما بيع الاسلحة وغيرها من المعدات الى النظامين العنصريين ما يزيد من قدرتهما
على شن حروب القهر الاستعماري والعدوان ضد الدول الافريقية المجاورة . وكذلك تدعو
اللجنة الخاصة جميع الحكومات حظر اشتراك مواطنيها والهيئات الاعتبارية الداخلة تحت
ولايتها التشريعية في أى شكل مباشر او غير مباشر من اشكال التشاور او التعاون أو التضافر
مع جنوب افريقيا ؛ واتخاذ تدابير فورية لكفالة انها جميع اتفاقات ترخيص صناعة الاسلحة
الموقعة بينها وبين مواطنيها وجنوب افريقيا ؛ وحظر نقل التكنولوجيا المتعلقة بانتاج
الاسلحة والمعدات الحربية الى جنوب افريقيا .

(٨) وتدين اللجنة الخاصة استمرار قيام نظام الاقلية العنصرية غير الشرعي في روديسيا
الجنوبية بتجنيد مرتزقة اجانب في الحرب التي يشنها ضد شعب زمبابوي وحركة تحريره

الوطني وفي اعماله العدوانية ضد دول افريقية مستقلة مجاورة . وتطالب مرة أخرى جميع الدول المعنية اتخاذ تدابير فعالة لمنع قيام نظام الاقلية العنصرى غير الشرعي بتجنيد مواطنيها كمرتزقة لديه .

(٩) وتدين اللجنة الخاصة استمرار التعاون النووى من جانب بعض البلدان الغربية وغيرها من الدول مع جنوب افريقيا . وتدعو الدول المعنية ان تنهي كل تعاون من هذا القبيل ، وان تقوم على الاخص بوقف تزويد جنوب افريقيا بالمعدات والتكنولوجيا التي تزيد من قدرتها النووية .

(١٠) وتكرر اللجنة الخاصة النداء الذى وجهه المؤتمر الدولي لنصرة شعبي زيمبابوى وناميبيا ، الذى عقد في مابوتو في الفترة من ١٦ الى ٢١ ايار/مايو ١٩٧٧ (٣) ، الذى اجلس الا من بأن يفرض حظرا الزاميا للسلاح ضد جنوب افريقيا كخطوة هامة لضمان امثال جنوب افريقيا لقرارات الامم المتحدة ومقرراتها بشأن ناميبيا .

(١١) وتأسف اللجنة الخاصة لقيام دول استعمارية وحلفائها باقامة قواعد عسكرية وغيرها من المنشآت والاحتفاظ بها في الاقاليم المستعمرة الواقعة تحت ادارتها مما يعرقل تنفيذ الاعلان ويتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة والقرار ١٥١٤ (د - ١٥) .

(١٢) وتكرر اللجنة الخاصة كذلك ادانتها لجميع الانشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الاقاليم الواقعة تحت ادارتها والتي تلحق الضرر بمصالح الشعوب المستعمرة المعنية وحقوقها ، ولا سيما حقها في تقرير المصير والاستقلال . وتدعو اللجنة الخاصة من جديد الدول الاستعمارية المعنية الى وضع حد لمثل هذه الانشطة وازالة هذه القواعد العسكرية وفقا لقرارات الجمعية العامة المتصلة بهذا الموضوع . وفي هذا الصدد تلقت اللجنة الخاصة النظر بصفة خاصة الى الفقرة ١٠ من القرار ١٤٣/٣١ الذى دعت فيه الجمعية العامة الدول الاستعمارية الى " القيام فورا ودون قيد أو شرط ، بازالة قواعد ومنشآت العسكرية من الاقاليم المستعمرة والامتناع عن اقامة قواعد أو منشآت جديدة " .

(١٣) وتأسف اللجنة الخاصة ، على نحو خاص ، للاستيلاء على الارض في الاقاليم المستعمرة لاقامة المنشآت العسكرية . وفي حين يدعى ان توفير الخدمات لمثل هذه المنشآت من شأنه ان يوفر فرص العمالة ، الا ان استخدام الموارد الاقتصادية والبشرية المحلية على نطاق واسع لهذا الغرض يؤدى ، على الرغم من ذلك ، الى تحويل موارد كان يمكن ان تكون أكثر جدوى لو استخدمت لتشجيع التنمية الاقتصادية للاقاليم المعنية ، وهي بذلك تتعارض مع مصالح سكانها .

(٣) A/32/109/Rev.1-S/12344/Rev.1 ، المرفق الخامس ، الفقرة ٥١ .
للاطلاع على النص المطبوع انظر الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الثالثة والثلاثون ، ملحق تموز/يوليه وآب/اغسطس وايلول/سبتمبر ١٩٧٧ (١) الوثيقة S/12344/Rev.1 .

(١٤) وتطلب اللجنة الخاصة الى الامين العام ان يقوم ، عن طريق ادارة شؤون الاعلام التابعة للامانة العامة ، بحملة دعائية مكثفة بغية تسيير الرأي العام العالمي بالحقائق المتعلقة بالانشطة والترتيبات العسكرية التي تعوق تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) .

المرفق الاول *

روديسيا الجنوبية

المحتويات

<u>الفقرات</u>	
١ - ٢	 مقدمة
٣ - ١٢	 ١ - تعزيز القوات المسلحة
١٣ - ٢٢	 ٢ - العمليات
٢٣ - ٢٤	 ٣ - العدوان على الدول المجاورة
٢٥ - ٢٧	 ٤ - اقتناء الاسلحة والذخيرة وقطع الغيار
٢٨	 ٥ - النفقات العسكرية

روديسيا الجنوبية

مقدمة

١ - أخذ اقليم روديسيا الجنوبية ، ينضم تدريجيا في حرب عصابات لا تلين ، وذلك في اطار الكفاح لتحقيق حكم الاغلبية والاستقلال . ولجأ النظام غير الشرعي في مواجهة تكثيف الحرب ، الى اتخاذ تدابير يائسة لقمع تطلعات الشعب الشرعية والاحتفاظ بسيطرة البيض .

٢ - وتستعرض هذه الورقة التدابير المتخذة من جانب النظام غير الشرعي للاحتفاظ بسيطرته على الاقليم .

١ - تعزيز القوات المسلحة

ألف - التجنيد داخل الاقليم

٣ - اتخذ النظام غير الشرعي ، خلال عام ١٩٧٦ ، المزيد من الخطوات لتقوية جهازه العسكري في محاولة منه لقمع أنشطة حرب العصابات في الاقليم . وعلن النظام غير الشرعي في ايار/مايو ان فترة الخدمة الوطنية قد ازدادت من ١٢ الى ١٨ شهرا بالنسبة لجميع المجندين للخدمة الوطنية من البيض . وفي الوقت ذاته ، اعلن انه ستكون هناك استعدادات للاستمرار في الخدمة بالنسبة للوحدات العاملة في كل من الجيش ، والقوات الجوية ، والشرطة والقوات الاقليمية التابعة لوزارة الشؤون الداخلية^(١) . وكما ذكر النظام غير الشرعي ، فانه " سيتم دعم الاستعداد المركز والمستمر للوحدات المشكلة في معظمها من شبابنا بقوات الاحتياط ويمن يؤدون الخدمة المؤقتة وتتراوح اعمارهم بين ٢٥ و ٣٨ عاما ، الذين سيستمر استعدادهم لمدد غير متواصلة من الخدمة " .

٤ - وعلاوة على ذلك ، استكمل تشكيل المشاة الخفيفة الروديسية باضافة ٢٢٠ مجندا وجنديا عاملا اخذوا من المدارس ، والجامعة ، وميداني التجارة والصناعة ممن أتموا ١٧ اسبوعا من التدريب التحضيري للخدمة العاملة . وفي حفل تخريج هؤلاء الجنود ، صرح وزير الدفاع بقوله : " على

(١) لا بد ، لاغراض الاعلام ، ان يشار في جميع اجزاء هذه الورقة الى شتى اقسام الهيكل الحكومي والى القاب مختلف اعضاء نظام الاقلية غير الشرعي في روديسيا الجنوبية . ولا يعني استخدام هذه المصطلحات بدون علامات اقتباس بأية حال اعتراف الامم المتحدة بالنظام غير الشرعي .

كذلك يقع شرف الاخذ بالثأر الرديب لرفقائنا وابنائنا ووطننا الذين شوههم ومثل بهم وقتلهم الارهابيون البهائم . وبكم سنصون حق شعبنا برمته في قسطه من هذا الفردوس الارضي الذي نحظى بميزة العيش فيه ” .

٥ - واعلن ، في ايار/مايو ١٩٧٦ ، انه يمكن الان استدعاء معلمي المدارس البيض ، لاداء الواجبات العسكرية اثناء اى فصل دراسي ، بعد ان كان لا يمكن في السابق استدعاؤهم الا خلال العطلة الدراسية فحسب . ويعطى المعلم المستدعى ٤٨ ساعة لالتماس التأجيل ، ولكنه لا يحصل عليه الا اذا لم يكن من الممكن ان يحل غيره محله . وقد أنشأت وزارة التعليم وحدة كبيرة من المدرسات المدربات لياخذن مكان الذين يستدعون للخدمة . وبالإضافة الى ذلك ، سيتم الان تدريب الذكور البيض والاسيويين والطلونيين الذين تتراوح اعمارهم بين ٣٠ و ٣٤ سنة في الجيش ، وليس في الشرطة او وزارة الشؤون الداخلية ، كما كان الحال عليه في السابق . وفي شهر اب/اغسطس ، تم تخفيض سن التسجيل للخدمة العسكرية الى ١٦ سنة . كما اعلن ان مجالس طبية جديدة ستقام للحد من الاعاقات الطبية وان ارباب العمل سيطالبون من الان فصاعدا بتقديم معلومات لمديرية القوى البشرية الدفاعية تتعلق بالمستخدمين لديهم من الذكور الذين تتراوح اعمارهم بين ١٧ و ٣٨ عاما . ويقضي الان جميع المتدربين العسكريين فترة ابتدائية واحدة من التدريب تبلغ ٨٤ يوما عوضا عن الفترتين السابقتين المقسمتين الى ٥٦ يوما ثم ٢٨ يوما .

٦ - وفي شهر ايلول/سبتمبر ، اعلن ان جميع الذكور البيض والاسيويين والطلونيين الذين تلقوا بطاقات الاستدعاء لا يستطيعون الهجرة من روديسيا الجنوبية . وقد احتجت الرابطة الوطنية للسكان الملونيين في الاقليم ضد هذه الانظمة ، قائلة ان ” ان مستقبلنا يكمن في العيش مع السكان الافريقيين ، شئنا ام لم نشأ ” .

٧ - وعمد النظام غير الشرعي ، في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ ، بعد رفضه مقترحات من حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية للتفاوض بشأن نقل السلطة الى الاغلبية الافريقية (انظر الفصل السابع من هذا التقرير ، المرفق ، الفقرات من ٢٤ الى ٣٠ وممنوع ٣٧ الى ١٥ ، A/32/23/Rev.1 ، المجلد الثاني) ، الى الغاء جميع التأجيلات العسكرية واعلن انه سيتم تجنيد جميع الذكور الذين تتراوح اعمارهم بين ٣٨ و ٥٠ سنة . والغاية من وراء ذلك هي زيادة تقوية القوات المسلحة للاقليم استعدادا لتكثيف حرب العصابات .

باء - تجنيد المرتزقة

٨ - واصل النظام غير الشرعي تجنيد المرتزقة البيض في قواته المسلحة . وقد قدر ، استنادا الى مقال في صحيفة الواشنطن بوست بتاريخ ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ ، ان هناك ما يقرب من ١٠٠٠ اجنبي في جيش روديسيا الجنوبية وشرطتها ينتمون الى استراليا وجمهورية المانيا

الاتحادية والبرتغال والسويد وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة ونيوزيلندا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليونان . واستنادا الى المقال ، فان معظم الاشخاص القادمين من الولايات المتحدة هم " من قدماء المحاربين المدربين في فييت نام " الذين استمروا في الخدمة " برغم وجود قانون في الولايات المتحدة يعرض الامريكيين العاملين في جيوش اجنبية لخطر فقد الجنسية وبرغم التحذير الحديث الذي وجهته وزارة الخارجية الامريكية الى الامريكيين ليفادروا روديسيا بسبب عدم استطاعة حكومة الولايات المتحدة توفير الحماية لهم " . وجاء في تقارير حديثة ، ان وزيرا سابقا في الحكومة البلجيكية كشف للصحافة البلجيكية عن استمرار تجنيد المرتزقة في بلجيكا . وتوجد في معظم الدول المذكورة اعلاه قوانين تمنع مواطنيها من الخدمة في قوات الجيش والشرطة في دول اجنبية .

٩ - وقد حاول النظام غير الشرعي اخفاء كل اثار قيامه بتجنيد المرتزقة ، مصورا هؤلاء على انهم مهاجرون وصلوا مؤخرا ليستقروا في الاقليم . ويدعي النظام غير الشرعي ان " المهاجرين الجدد " يدفع لهم ، لدى انضمامهم للقوات المسلحة ، نفس المرتب الذي يدفع لسائر الرديسيين الجنوبيين من ذوي الرتب المماثلة .

١٠ - ويقال ان الرائد نك لامبرخت ، كبير ضباط تجنيد المرتزقة في الجيش ، صرح بقوله ان مجنديه يحاربون بحماس ولا يعنيهم المرتب الذي يدفع لهم . وقد واصل نشر اعلانات في الصحف الاجنبية لدعوة المتقدمين " للخدمة تحت الشمس " . ومن بين الصحف التي تقبل اعلاناته صحيفة الرائد ديلي ميل في جنوب افريقيا .

١١ - كما اوفد النظام غير الشرعي كين فلاورز ، قائد قوات الامن في روديسيا الجنوبية ، فسي بعثات الى الخارج لتجنيد المرتزقة ، وقد قام بزيارات عديدة الى المملكة المتحدة . ويستفاد من التقارير ان حكومة المملكة المتحدة قد اقرت بأن السيد فلاورز قد قام بزيارات عديدة لبريطانيا " لاسباب طائلية وشخصية " .

١٢ - ولتثبيط المرتزقة عن الفرار ، يحتجز النظام غير الشرعي جزءا من مرتباتهم طوال الاشهر الستة الاولى ، كما يأخذ منهم جوازات سفرهم " للاحتفاظ بها في مكان آمن " . وقد اشتكى بعض المرتزقة من هذه الاجراءات وطلبوا الى النظام غير الشرعي اعادة النظر في نظام دفع الاجور . وفي الواقع ، تناقلت الانباء بعض حالات الفرار ، بما في ذلك فرار كل من لورنس مايرز الذي يقال انه من كاليفورنيا ، وانتوني جفري ، الذي وصف بانه من الرعايا البريطانيين ، وكلاهما ، على ما يبدو فرا الى بوتسوانا حيث يقال انهما قيد الحجز القضائي . بيد ان النظام غير الشرعي يذهب الى انه " بمجرد انتهاء تدريب المجند وانضمامه الى الكتيبة فالأغلب ان يبقى الشخص هناك وان ينسى فكرة الاختفاء التي تساوره في البداية " .

٢ - العمليات

١٣ - اعترف النظام غير الشرعي علنا بأن عمليات حرب العصابات تنطلق من مناطق اربع ، هي

المنطقة الشمالية والمنطقة الشمالية الشرقية والمنطقة الشرقية والمنطقة الجنوبية . كما يستفاد ان هناك عمليات حرب عصابات في المنطقة الغربية من الاقليم .

١٤ - وكان النظام غير الشرعي ينشئ ، الى عهد حديث ، مناطق للعمليات على غرار مناطق عمليات حرب العصابات . لكل منطقة منها قيادتها الخاصة المندمجة ضمن نظام من القيادة المشتركة للعمليات . بيد ان النظام غير الشرعي قد عمد ، نظرا لما احرزته عمليات حرب العصابات من نجاح ، الى اعادة تنظيم نظام قيادة عملياته . وقد انشئ في ايلول /سبتمبر ١٩٧٦ مجلس حرب يتألف من كل من ايان سميث ، رئيس الوزراء ، وقواد وحدات الامن ، ووزير الدفاع ، ووزير القانون والنظام ، ووزير الشؤون الداخلية ، ونائب الوزير في مكتب رئيس الوزراء ، ووكيل وزارة الشؤون الداخلية ، ووكيل وزارة شؤون مجلس الوزراء . واستنادا الى ما قاله السيد سميث ، فان مجلس الحرب يجتمع كثيرا من الاحيان ويمارس " السيطرة على العمليات وتوجيهها بشكل مباشر ومحكم " . وقال ان اشتراك كل من وزير الشؤون الداخلية ووكيل وزارة الشؤون الداخلية في مجلس الحرب " يؤكد الاهدمية التي نعطيها للمجهود المدني في الاراضي الموقوفة على القبائل ، وهو المجهود الذي ينبغي ان يسير جنبا الى جنب مع عملياتنا الحربية " .

١٥ - وقد اتخذ مايسمى بالمجهود المدني في الاراضي الموقوفة على القبائل شكل الوحشية والقهر البالغين ضد السكان الافارقة . وقد وصفت بعض التقارير السابقة التي اعدتها الامانة ضروبا من هذه الاعمال الوحشية (ب) .

١٦ - وللنظام غير الشرعي وحدة عسكرية تدعى سيلوس سكاوتس ، توصف بانها اقصى الوحشيات العسكرية في الاقليم . ويسمح لها بالعمل دون اى قيد تقريبا ، وذلك في جهودها الرامية الى احتواء افراد العصابات . وتشير تقارير الوطنيين الافارقة الى ان بعض افراد الوحدة يتظاهرون بانهم من رجال العصابات فيسلطون الوحشية على السكان المدنيين الافارقة ، بما في ذلك اعمال القتل . ويعتقد الوطنيون الافارقة ان هدف سيلوس سكاوتس يكمن في اقناع السكان الافارقة بان رجال حرب العصابات شريرون وانهم يقتربون الاعمال الوحشية ضد اهلهم ، فينتاب هؤلاء الخوف عندئذ ويرفضون ايوا رجال حرب العصابات .

١٧ - وقد استشهد الوطنيون الافارقة بعدد من الحوادث التي يدعون تورط سيلوس سكاوتس فيها . وفيما يلي وصف لثلاثة من هذه الحوادث .

(ب) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) ، المجلد الاول ، الفصل الخامس ، العرفق الاول ، الفقرات من ١٨ الى ٢٢ ؛ والمرجع نفسه ، المجلد الثاني ، الفصل الثامن ، العرفق ، الفقرات من ٦٥ الى ٨٧ .

١٨ - ففي اوائل كانون الاول / ديسمبر ، قام رجل بايقاف سيارة تحمل كل من الرايت ريفرنس دولف شميدت وهو قس كاثوليكي متقاعد يبلغ من العمر ٧١ عاما ، والاب بوسنتي واغارتن وهو كاهن كاثوليكي ، والاختبن ماريا فرانسيس وارمنفريد كناوى ، وهما راهبتان كاثوليكيستان ، وذلك في جنوب بولا وايو ، وبدا لهم ان هذا الرجل من رجال العصابات ، فأطلق النار على السيارة وقتل جميع راكبيها باستثناء الاخت ارمنفريد . وقد أدان الوطنيون الافارقة والمديد من الاشخاص والمنظمات في الاقليم هذا الحادث . ويدعي الوطنيون الافارقة ان هذا من عمل سيلوس سكاوتس .

١٩ - ووقع حادث آخر استهدف له رجل دين وزوجته . ففي ١٥ كانون الاول / ديسمبر اعلن ان جنود النظام غير الشرعي قتلوا القس ايليشا كاوانا ، وهو كاهن تابع للكنيسة المنهجية الموحدة وزوجته ، على بعد ٦٤ كيلومتر غربي امبالي . ويمتقد الوطنيون الافارقة ان ذلك كان من عمل سيلوس سكاوتس كذلك .

٢٠ - وفي ٢١ كانون الاول / ديسمبر ، اعلن ان اشخاصا بيدو عليهم انهم من رجال حرب العصابات قتلوا ٢٧ عاملا اسود بالاسلحة النارية والحرا ب ، وذلك قرب مدينة ميلستر على الحدود الشرقية . وقد ادعى النظام غير الشرعي ان رجال حرب العصابات هم الذين اقترفوا هذه الاعمال الوحشية ، بيد ان الوطنيين الافارقة ذكروا ان سيلوس سكاوتس قد قاموا بعملية اخرى في محاولة منها للنيل من سمعة رجال حرب العصابات الزمبابويين .

٢١ - ووقعت عدة حوادث مماثلة ولاسيما خلال الاشهر الاخيرة . فالسكان المدنيون الافارقة لا يزالون عرضة للارهاب ، ويجرى قتل الابرياء من الرجال والنساء والاطفال بوحشية . وقد اشارت الاحداث الثلاثة الموصوفة اعلاه قلقل بالغا لدى السكان الافارقة ، فاحتجت الكنائس والنقابات الافريقية واحتج الوطنيون الافارقة على مثل هذه الاعمال التي يؤسف لها .

٢٢ - وقال تيد ساتون - برايس ، نائب الوزير في مكتب رئيس الوزراء ، في حديث له الى هيئة الاذاعة الروديسية ، انه يتعين ، لتحقيق هدف القضاء على جميع أنشطة العصابات ، القيام بعمل منسق تماما في المجالات العسكرية والمدنية والنفسية والسياسية . وقال ان الاقليم يمر في الظرف الراهن بما وصفه بأنه " البعد الاول للحرب " (اى الحرب المضادة لحرب العصابات) ولكن لا بد من القيام باستعدادات لمواجهة امكانية الانتقال الى البعد الثاني المتمثل في حالة حرب تقليدية

٣ - العدوان على الدول المجاورة

٢٣ - ورد في ورقة العمل الحالية التي اعدتها الامانة العامة (انظر الفصل السابع من هذا التقرير ، المرفق ، الفقرتان ٦٥ و ٦٦) (A/32/23/Annex.1 ، المجلد الثاني) عرض للاعمال العدوانية التي ارتكبتها روديسيا الجنوبية ضد موزامبيق .

٢٤ - كما ارتكبت قوات النظام غير الشرعي أعمالاً عدوانية ضد بوتسوانا . فقد عمدت وحدات أمن النظام غير الشرعي ، من حين لآخر ، إلى اجتياز الحدود إلى بوتسوانا واقتحام أعمال عدوانية . ففي ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ، دمر مكتب تابع للمجلس الوطني الإفريقي لمبابوي يقع في فرانسيسفون بواسطة قنبلة ، ثم اشتبكت شرطة بوتسوانا ، في ١٨ كانون الأول / ديسمبر ، مع قوات أمن من روديسيا الجنوبية كانت قد أطلقت النيران على ثكنات شرطة بوتسوانا بالقرب من مخيم لعبور اللاجئين يقع في فرانسيسفون . وقد احتجت حكومة بوتسوانا ، في هذا العمل العدواني ودعت مجلس الأمن إلى إدانتها (ج) . وقد اجتمع مجلس الأمن ، في جلسته ١٨٣ (المنعقدة في ١٨ كانون الثاني / يناير ١٩٧٧) للنظر في الشكوى . وفي ١٤ كانون الثاني / يناير ، أدان مجلس الأمن بالاجماع ، بقراره ٤٠٣ (١٩٧٧) النظام غير الشرعي للأعمال الاستفزازية التي ارتكبتها ضد بوتسوانا .

٤ - اقتناء الأسلحة والذخيرة وقطع الغيار

٢٥ - يحاول النظام غير الشرعي منذ ١٩٧٣ ، كما ذكر في ورقة عمل سابقة أعدتها الامانة (د) ، تعويض بعض تجهيزاته العسكرية وطائراته (انظر الجدول ١ أدناه) .

٢٦ - وثمة ما يحمل على الاعتقاد ، فيما يتعلق بقدرة النظام غير الشرعي على مواصلة انشطته المضادة لحرب العصابات ، بأنه قد تم تعويض أو إصلاح بعض أسلحته وطائراته . وفي بيان كشف عن بعض الحقائق وصدور في ٢٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٦ ، ذكر ر. ت. ر. هوكنز ، وزير النقل والكهرباء ، أن النظام غير الشرعي في حاجة إلى "أسلحة حربية متطورة" ، لا يمكن الحصول عليها إلا برفع الجزاءات . كما كشف النقاب على أن إفريقيا الجنوبية تستطيع أن تدفع ثمن الأسلحة نيابة عن روديسيا الجنوبية . وقال السيد هوكنز كذلك أن إفريقيا الجنوبية دأبت منذ ١٩٦٥ على دفع "٥٠ في المائة من فاتورة دفاع روديسيا" لكنها انقطعت عن ذلك في حزيران / يونيو ١٩٧٦ ، عندما حاولت إرغام روديسيا الجنوبية على قبول المبادرة البريطانية - الأمريكية من أجل نقل السلطة بطريقة سلمية إلى الأغلبية الإفريقية (انظر الفصل السابع من هذا التقرير ، المرفق ، الفقرات ١٧ إلى ٢٣ (١) (المجلد الثاني)) .

٢٧ - وبذا يبدو أن النظام غير الشرعي قبل المقترحات البريطانية - الأمريكية من أجل تسوية سلمية لمشكلة روديسيا الجنوبية ، بنية تمييز ترسانته الحربية خلال الفترة الانتقالية واستناداً إلى ما قاله السيد هوكنز ، فإنه سيتم رفع الجزاءات "وسنكون ، على أسوأ تقدير ، في مركز أفضل لخوض الحرب من المركز الحالي . فستتاح لنا سنتان من التجارة في سوق مفتوحة وتنشيط الاقتصاد

(ج) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الحادية والثلاثون ؛ ملحق تشرين الأول / أكتوبر وتشرين الثاني / نوفمبر وكانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ ، الوثيقة S/12275 .

(د) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (١) (A/9623/Rev.1) ، المجلد الثاني ، الفصل الخامس ، المرفق ، التبديل الثاني ، الفقرتان

بواسطة صندوق انساني يبلغ رصيده بليونين من دولارات الولايات المتحدة ؛ سنتان لتجميع الاسلحة والعتاد الحربي وتميز القوات المسلحة . وسيتسع نطاق سوق التجنيد للقوات المسلحة ” .

٥ - النفقات العسكرية

٢٨ - ازدادت النفقات العسكرية لروديسيا الجنوبية بصورة مطردة منذ ١٩٦٤ . وترد في الجدول ٢ ادناه الاعتمادات المخصصة للخدمات العسكرية . وقد قام النظام غير الشرعي بزيادة ميزانيته العسكرية ، في ميزانية ١٩٧٦ / ١٩٧٧ ، بنسبة ٤٨ في المائة ، ونسبة ٣٢ في المائة في ميزانية شرطته وذلك بالمقارنة بمستويات ١٩٧٥ / ١٩٧٦ .

الجدول ١

روديسيا الجنوبية : الاسلحة والطائرات ، ١٩٦٥ و ١٩٧٣

ألف - المعدات في ١٩٧٣

- ٢٠ سيارة من طراز فبريت سكاوت
- ٢٥ مدفع هاوتزر عيار ٢٥ رطلا
- مدافع هاوتزر محمولة عيار ١٠٥ مم من طراز ٥٦
- دبابات خفيفة
- ناقلات جنود مصفحة
- سيارات مصفحة

باء - الوحدات والطائرات ، ١٩٦٥ و ١٩٧٣

الوحدة	نوع الطائرة	الجنسية	عدد الطائرات	تاريخ اقتنائها	عدد الطائرات
(أ)	١٩٧٣	١٩٦٥			
سرب الهجوم الارضي	Hunter FGA9	المملكة المتحدة	١٢	١٩٦٣	١٢
	Vampire FB9	المملكة المتحدة	١٢	١٩٥٤	١١
سرب القاذفات الخفيفة	Canberra B2	المملكة المتحدة	١١	١٩٥٩	١٠
سرب الاستطلاع	Provost T-52	المملكة المتحدة	١٣	١٩٥٤	١٢
سرب التدريب المسلح	AL-60F5	ايطاليا	—	—	٧
	Canberra T4	المملكة المتحدة	—	—	٣
سرب النقل	C 47	الولايات المتحدة	—	١٩٥٩	٤
	Beech 55 baron	الولايات المتحدة	—	—	١
سرب الطائرات العمودية	Alouette III	فرنسا	٨	١٩٦٢	٨

المصدر : The Military Balance, 1973-1974 (London, The International Institute for Strategic Studies); Africa Confidential, 1965, No. 15; The Guardian (Manchester), 18 November 1965; and The Rhodesian Herald, 28 November 1972.

(أ) تواريخ اقتناء الطائرات التي أضيفت بعد ١٩٦٥ غير معروفة .

الجدول ٢

روديسيا الجنوبية : الاعتمادات السنوية
للقوات المسلحة والشرطة ١٩٦٤ - ١٩٧٧
(بالاف الدولارات الروديسية الجنوبية) (أ)

السنة	الجيش	سلاح الطيران	الشرطة	المجموع
٦٥ / ١٩٦٤	٦٠٣٨	٥٨٣٤	١٠٣٤٨	٢٢٢٢٠
٦٦ / ١٩٦٥	٦٢١٢	٥٨١٠	١٠٩٠٢	٢٢٩٢٤
٦٧ / ١٩٦٦	٧٧٤٢	٥٢٢٨	١٢٢١٦	٢٥١٨٦
٦٨ / ١٩٦٧	٨٥٩٠	٥٥٩٤	١٢٧٨٨	٢٦٩٧٢
٦٩ / ١٩٦٨	١٥٤٠٠ (ب)		١٤٠٠٠	٢٩٤٠٠
٧٠ / ١٩٦٩	١٠٤٦٠	٦٦٢٤	١٥٠٥١	٣٢١٣٥
٧١ / ١٩٧٠	١٠٨٨٩	٨٤٠٣	١٥٤٢٥	٣٤٧١٧
٧٢ / ١٩٧١	١٢٠٧٠	٧٥٠٣	١٦٨٨٦	٣٦٤٥٩
٧٣ / ١٩٧٢	١٥٣١٦	٩٦٨٤	١٧٨٥٦	٤٢٨٥٦
٧٤ / ١٩٧٣	٣٠٩٤٠ (ب)		٢٢٠٣٩	٥٢٩٧٩
٧٥ / ١٩٧٤	٤٦١٧٦ (ب)		٣١١٩٨	٧٧٣٧٤
٧٦ / ١٩٧٥	٥٧٠١٤ (ب)		٣٣٣٢٨	٩٠٣٤٢
٧٧ / ١٩٧٦	٨٤٤٢٧ (ب)		٤٤١١٧	١٢٨٥٤٤

المصدر : روديسيا الجنوبية ، بيانات الميزانية التي ادلى بها وزير المالية (سالمسبري ،
المطبعة الحكومية) عن الاعوام المذكورة .

(أ) يعادل الدولار الروديسي الجنوبي الواحد زهماً ١٦٠ ٠ دولار من دولارات
الولايات المتحدة .

(ب) التقديرات المجمعة للجيش والقوات الجوية .

المرفق الثاني *

ناميبيا

المحتويات

الفقرات

١ - ٣	 المقدمة
٤ - ١	 ١ - الاحتلال العسكري لناميبيا
١٠ - ١١	 ٢ - نفقات الدفاع
١٢ - ١٨	 ٣ - تدابير تعزيز القوات المسلحة
١٩ - ٢٠	 ٤ - محاولات انشاء قوات مسلحة قبلية في ناميبيا
٢١ - ٣٢	 ٥ - اقتناء الأسلحة والمعدات العسكرية
٣٢ - ٣٦	 ٦ - القدرة النووية لجنوب افريقيا
	خريطة : القواعد العسكرية لجنوب افريقيا

ناميبيا

المقدمة

١ - واصلت جنوب افريقيا ، خلال عام ١٩٧٦ ، ادارتها واحتلالها غير الشرعيين لناميبيا ، متحدية سلطة الأمم المتحدة وفتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة في ٢١ حزيران / يونيه ١٩٧١ (أ) ، غير أن تكثيف المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا المتزايد لنضالها المسلح من أجل التحرير قد اضطر جنوب افريقيا الى مضاعفة جهودها مرة أخرى بغية الاحتفاظ بالسيطرة على الاقليم بالقوة المسلحة .

٢ - وذكر ميشياني مينغو نائب رئيس منظمة (سوابو) ، في بيان أدلى به أمام اللجنة الخاصة في ٢٥ شباط / فبراير ١٩٧٧ ، أن الحالة في الجنوب الافريقي قد تجاوزت منذ زمن بعيد مجرد المرحلة الحرجة أو المتفجرة وأن الحرب الشاملة قد أعلنت من قبل كلا الجانبين (A/AC.109/PV.1062) . وقال ان جنوب افريقيا تعتمد ، من أجل مواصلة عدوانها وارهابها ضد الأغلبية الافريقية ، السعى " تدجين نفسها بأحداث الأسلحة " ، والى شن حملة وحشية ضد حركات التحرير الوطني . وذكر أن منظمة (سوابو) تقوم أيضا بحشد الأسلحة والمعدات الحربية ، وقد عقدت العزم على مواصلة النضال العسكري حتى نهايته المنطقية ، أى ، حتى تتم هزيمة جنوب افريقيا وتولي الشعب الافريقي للسلطة .

٣ - ويرد أدناه تفصيل التدابير التي اتخذتها جنوب افريقيا خلال عام ١٩٧٦ لمواجهة هذه الحالة الجديدة .

١ - الاحتلال العسكري

٤ - زادت جنوب افريقيا ، خلال عام ١٩٧٦ ، عدد قواتها المتمركزة في شمال ناميبيا الى ه جندي وقامت بتوسيع شبكة قواعد ها العسكرية (انظر الخريطة أدناه) ويتبين مما ذكرته منظمة سوابو أن القوام العسكري لجنوب افريقيا يضم أيضا الدبابات والعربات المدرعة وقاذفات القنابل المقاتلة والطائرات الصغيرة .

٥ - وأنشأت جنوب افريقيا قواعد عسكرية هامة في الشمال في غروتفونتين ، في منطقة الشرطة (ب) .

(أ) النتائج القانونية التي تترتب ، بالنسبة الى الدول ، على استمرار وجود جنوب افريقيا في ناميبيا (جنوب غرب افريقيا) على الرغم من قرار مجلس الأمن ٢٧٦ (١٩٧٠) ، وفتوى محكمة العدل الدولية ، محكمة العدل الدولية ، تقارير عام ١٩٧١ ، الصفحة ١٦ .

(ب) لا بد ، لأغراض الاعلام ، الاشارة طوال هذا البحث الى بعض المصطلحات التي يستخدمها مواطنو جنوب افريقيا على نحو شائع ، مثل " الأوطان " و " البنتوستانات " ، وكذلك السى تشريعات نظام الأقلية غير الشرعي في ناميبيا ، والى مختلف أجزاء هيكله الحكومي ، وألقاب مختلف أعضاء ذلك النظام ، وان استعمال مثل هذه العبارات بدون علامات اقتباس ، لا ينطوى ، بأية حال ، على اعتراف الأمم المتحدة بالنظام غير الشرعي .

وفي رونتوفي كافانغولاند ، وفي كاتيمبا موليلو بقطاع كابرغي ، وتعتبر قاعدة غروتفونتين أضخم هذه القواعد وتضم أكثر من ١٥ كتيبة ، ووحدة دعم جوى . وأنشئت قواعد صغيرة في شكل حزام يمتد شرقا من المحيط الأطلسي في محاذاة الحدود بين أنغولا وناميبيا الى نهر زامبيزي ، في كل من ايبويا ، ورواكانا ، أوهويوهو ، وأواهيني ، وأوكالونغو ، وأوشاكاتي ، وأونونو ، وانبانا ، وأوندانغوا ، وهاوانغا ، وكاونغار ، ونكونغو ، ورونتو ، ومواتا ، وندارا ، وسنغالا موى وكاتيمبا موليلو .

٦ - وتفيد سوابو أن قواعد أخرى قد أنشئت في منطقة الشرطة ، وبصفة خاصة في كيتمانزروب في الجنوب ، ووالفيزبي في الغرب ، ووندوك في الوسط ، وغوبابيس في الشرق ، رتسيوميب وارتجو في الشمال ، وأنه قد تم تحويل كلية سابقة لاعداد المعلمين في اوكا هاندجا الى معسكر للتدريب العسكري لما تصفه سوابو بالجيش الافريقي " الدمية " (انظر الفقرات ١٨ الى ٢٠ أدناه) .

٧ - وتهدف العمليات العسكرية لجنوب افريقيا في ناميبيا الى تعقب وابادة قوات جيش التحرير الشعبي لناميبيا ، وهو الجناح العسكري لمنظمة سوابو ، وحرمان سوابو من التأييد الشعبي . والمعلومات التفصيلية المتوفرة قليلة ، نظرا للرقابة التي تفرضها جنوب افريقيا على التقارير الصحفية المتعلقة بالحالة العسكرية ، وكذلك العزلة الكاملة لناميبيا الشمالية ، بموجب نظم الامن المفروضة حديثا (انظر الفصل الثامن من هذا التقرير ، المرفق ، الفقرات ٢٥ الى ٢٩ (A/32/23/Rev.1 ، المجلد الثاني) . وتفيد التقارير الصحفية بأنه بالرغم من محاولات جنوب افريقيا تدوير جيش التحرير الشعبي لناميبيا ، فقد ازداد النضال شدة بعد ان دفع جيش التحرير الشعبي لناميبيا الى الميدان بقوات اضافية مسلحة تسليحا جيدا .

٨ - وتشير التقارير كذلك الى ان الاعمال الوحشية التي ترتكبها شرطة جنوب افريقيا وقواتها المسلحة ضد السكان المدنيين قد ازدادت ، وذلك في محاولة لثنيهم عن تأييد سوابو . فتد ذكر الاب بول اوسترايشر ، رئيس القسم البرياني في لجنة العفو الدولية ، في تقريرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ ، ان المعلومات التي وردت اليه من كثير من القساوسة اللوثرين تفيد بأن أعمال العنف التي يمارسها الجيش والشرطة هي عبارة عن " عمليات نهب " تمارس ضد السكان المدنيين وان سكان اوفايو يتعرضون لعمليات ارباب واسع النطاق ومنف لا ضابطا له على الاطلاق ، تقريبا .

٩ - ويتبين مما ذكرته منظمة سوابو ، ان قوات جنوب افريقيا ، في سعيها لقمع نضال التحرير المسلح ، أقامت ، في الواقع ، عمدا اربابيا قتل فيه عشرات من النامبيين واعتقل أو شرد مئات غيرهم . وتزعم سوابو ان قوات جنوب افريقيا قد سدمت موارد المياه واسقطت المبيدات على الاعشاب وأحرقت البساتين والمنازل والحقول مما ترتب عليه عواقب وخيمة بالنسبة للسكان المدنيين . كما تم نقل النامبيين بالقوة الى ما يسمى بالقرى الاستراتيجية التي تحيط بها الشرطة القبلية . وتذكر سوابو ، فضلا عن هذا ، ان هذه الاساليب التي تستهدف قطع الاتصال بين جيش التحرير الشعبي لناميبيا والشعب الناميبي قد باءت بالفشل .

٢ - نفقات الدفاع

١٠ - واصلت جنوب افريقيا زيادة نفقاتها العسكرية زيادة كبيرة ، لمواجهة تكاليف التعبئة الموسعة والحصول على معدات عسكرية اضافية بما في ذلك الدبابات والطائرات المقاتلة . ويتبين مما ورد في "التوازن العسكري" ، ١٩٧٦ - ١٩٧٧ (ج) ، ان مجموع النفقات الدفاعية لجنوب افريقيا قد ازداد الى أكثر من الضعف من عام ١٩٧٣ (٧٠٢ من ملايين دولارات الولايات المتحدة) الى عام ١٩٧٦ (٤١٤ من ملايين دولارات الولايات المتحدة) وامتت نسبة مئوية أكبر نسبيا من مجموع الانفاق الحكومي (انظر الجدول ١ أدناه) ، ومن الناتج القومي الاجمالي ، (٢٢ في المائة في عام ١٩٧٣ ، وارتفع الى ٣٠ في المائة في عام ١٩٧٦) ولوحظ في مقال لصحيفة الفينانشيال ميل (جوهانسبرج) في عددها الصادر في ٢٦ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٦ ، أن حكومة جنوب افريقيا ستخصص للدفاع ، حوالي ١٨ رندا (د) من كل ١٠٠ رند ستقوم بانفاقها في ١٩٧٦/١٩٧٧ ، وورد أن قوات الدفاع تعمل على زيادة التكاليف الاجمالية بنسبة ١٥ في المائة أخرى في ١٩٧٧/١٩٧٨ وأن الانفاق سيستمر في الزيادة في المستقبل المنظور .

الجدول ١

جنوب افريقيا : نفقات الدفاع ١٩٧٢-١٩٧٦

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	
١٤٩٤	١٣٣٢	١٠٥٢	٧٠٢	٤١٤	مجموع نفقات الدفاع
					النفقات بالنسبة للفرد الواحد
٥٧	٥٣	٤٣	٣٠	١٨	
					النسبة المئوية من الانفاق الحكومي
١٦٤	١٨٥	١٦٦	١٣٣	١١٦	
					النسبة المئوية من الناتج القومي الاجمالي
٥٣	٣٢	٢٦	٢٢	٢٤	

المصدر : "التوازن العسكري" ، المرجع المذكور ، مختلف السنوات .

(ج) لندن ، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية .

(د) يعادل الرند الواحد حوالي ١١٥ من دولارات الولايات المتحدة .

١١ - واشتملت ميزانية ١٩٧٧/١٩٧٨ ، المقدمة في ٣٠ آذار/مارس ١٩٧٧ ، على زيادة بنسبة ٢١٣ في المائة للإنفاق الدفاعي ، أو ما يبلغ مجموعه ١٠٩ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . كما اشتملت على زيادة بنسبة ١٥ في المائة في نفقات الشرطة .

٣ - تدابير تعزيز القوات المسلحة

١٢ - واصلت جنوب افريقيا زيادة حجم قواتها المسلحة من أجل الابقاء على سيطرتها غير الشرعية على ناسيبيا وقمع النضال من أجل التحرير الوطني الذي يخوضه جيش التحرير الشعبي لناميبيا .

١٣ - وورد في " التوازن العسكري " ، ١٩٧٦-١٩٧٧ ، أن جنوب افريقيا زادت قواتها الدفاعية بمقدار ٢٣ ١٠٠ جندي ، فأصبح مجموع عدد هذه القوات ٢٢٥ ٠٠٠ جندي أو أكثر من ضعف حجمه في عام ١٩٧٣ (انظر الجدول ٢ أدناه) . وإذا أخذنا في الاعتبار ، قوات الكوماندوز شبه العسكرية ، التي زيد عددها من ٧٥ ٠٠٠ الى ٩٠ ٠٠٠ رجل ، وشرطة جنوب افريقيا التي تضم أكثر من ٥٣ ٠٠٠ جندي (٣٤ ٠٠٠ جندي نظامي و ١٩ ٠٠٠ جندي احتياطي) فان مجموع القوة البشرية العسكرية المتوفرة في عام ١٩٧٦ بلغ ٣٦٨ ٠٠٠ رجل . ومن مجموع عدد أفراد القوات المسلحة في عام ١٩٧٦ ، كان الجميع ما عدا نصف جنود الشرطة النظاميين (حوالي ١٧ ٠٠٠ جندي) وحوالي ٢ في المائة من القوة الدائمة (انظر الجدول ٣ أدناه) أو ما مجموعه تقريبا ٣٥٠ ٠٠٠ من البيض . والباقي كان من البيض من الجيش من عدم في جيش الكوماندوز لا نجد كثيرا عن ١ بليون ، فانه يبدو أن واحدا تقريبا من بين كل ثلاثة أفراد من الذكور المؤهلين للخدمة العسكرية من السكان كان يشترك اشتراكا مباشرا في المؤسسة العسكرية في عام ١٩٧٦ .

الجدول ٢

جنوب افريقيا : توسيع القوات المسلحة ، ١٩٧٢-١٩٧٦

(بالآلاف)

١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	
٣٨٠	٣٨٠	٣٤٥	١٠٠	١٠٠	الجيش
٨٥	٨٥	٨٥	٥٥	٥٥	السلح الجوى
٥٠	٤٠	٤٥	٢٥	٢٣	البحرية
١٧٣٥	١٥١٤	٧٢٠	٩٢٠	٩٢٠	قوات المواطنين (الاحتياطي)
٢٢٥٠	٢٠٦٩	١١٩٥	١١٠٠	١٠٩٣	المجموع

الجدول ٣

جنوب افريقيا : أفراد القوات العسكرية - ١٩٧٦

(بالآلاف)

<u>الجيش</u>	<u>السلح الجوى</u>	<u>البحرية</u>	<u>المجموع</u>	
				ألف - قوات الدفاع
٧٠	٥٥	٣٦	١٦١	القوات الدائمة
				قوات المواطنين
٣١٠	٣٠	١٤	٣٥٤	(المجندين الوطنيين)
١٣٨٠	٢٥٠	١٠٥	١٧٣٥	قوات المواطنين (الاحتياطي)
١٧٦٠	٣٣٥	١٥٥	٢٢٥٠	المجموع
				باء - القوات شبه العسكرية
-	-	-	٩٠	الكوماندوز
				قوات شرطة جنوب افريقيا
-	-	-	٣٤٠	النظاميون
-	-	-	١٩٠	الاحتياطي
				المجموع
				١٤٣٠

١٤ - وكما يبين الجدول ٣ أعلاه ، فإن قوات الدفاع الدائمة لجنوب افريقيا محدودة ولذلك فقد اعتمدت الى حد بعيد على قوات المواطنين الاحتياطية والكوماندوز ، التي يبلغ عددها ٢٦٣ ٥٠٠ رجل ، من أجل الابقاء على جيش احتلال في ناميبيا . وخلال عام ١٩٧٦ ، استدعت جنوب افريقيا آلاف من قوات الاحتياطي والكوماندوز للخدمة العامة فيما يعرف باسم منطقة العليات (شمال ناميبيا) ، ومدت فترة خدمتهم من ١٩ يوما الى ١٢ أسبوعا في السنة وأعادت الى قائمة الاحتياطي آلاف من الرجال من متوسطي الأعمار الذين أنهوا التزاماتهم الاحتياطية ومدتها خمس سنوات .

١٥ - وقال وزير دفاع جنوب افريقيا ب. و. بوتها في معرض ذكره للأسباب التي حدثت به الى استدعاء أفراد قوات الكوماندوز والاحتياطيين ومد فترة الخدمة ، أن تلك الاجراءات كانت ضرورية نظرا لالتزامات قوات الدفاع في منطقة العليات ، فضلا عن نقص القوة البشرية في الجيش والسلح الجوى لجنوب افريقيا .

١٦ - وأشارت جنوب افريقيا الى أنه نظرا لتكثيف النضال في ناميبيا فهي على استعداد لاتخاذ تدابير أخرى لتعزيز قواتها المسلحة . وفي ٢٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٦ ، حذر السيد بوتها من أنه لم يتم تجنيد جميع السواطين من الذكور القادرين جسديا والذين لا يخدمون فعلا في قوات الدفاع أو في قوات الاحتياطي ، كمتطوعين ، خاصة في قوات الكوماندوز ، فقد تمدد فترة الخدمة

الاجبارية للمجندين الوطنيين من ١٢ الى ١٨ شهرا أو حتى الى ٢٤ شهرا . وأكد السيد بوتها أن ندائه ينطبق على جميع الرجال القادرين جسديا حتى سن الـ ٦٥ ، الذين خدموا في الجيش وبذلك يمكن استدعاؤهم للخدمة العسكرية عند التعبئة الكاملة .

١٧ - وفي وقت لاحق ، في شباط/فبراير ١٩٧٧ ، طرح في المجلس النيابي لجنوب افريقيا مشروع بتعديل قانون الدفاع ، يقتضي ، في جملة أمور ، من أفراد قوات الاحتياطي والكوماندوز المعرضين في المعادة للاستدعاء لفترة تصل في مجموعها الى ٩٥ يوما علاوة على فترة الخمس سنوات ، للخدمة لأي عدد من الفترات القصيرة ، مادام مجموع الأيام التي تم أدائها الخدمة فيها لم يتجاوز حد الـ ٩٥ يوما . وأشار المقال الذي أورد نبأ هذا المشروع الى أن فترة التدريب التي تستغرق ١٩ يوما يمكن تمديد ها الى ١٢ أسبوعا وفقا لما يقرره وزير الدفاع دون أن يؤثر ذلك على شرط الخدمة لمدة تصل في مجموعها الى خمس فترات .

١٨ - ومنذ نهاية عام ١٩٧٦ ، اضطرت جنوب افريقيا الى الاستعانة بغير البيض في القتال الفعلي وفي تدريب النساء على القيام بالأدوار العسكرية ، لتخفيف الضغط على موارد ها من الذكور البيض نتيجة لتخصيص عدد كبير من القوات للخدمة الفعلية في ناميبيا . وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ ، أفادت التقارير أن الفرقة التي يطلق عليها اسم The Coloured Cape Corps ، وهي فرقة تطوعية ، قد أرسلت الى منطقة المحيطات وبذلك تكون أول وحدة من غير البيض تخدم بوصفها وحدة قتالية منذ الحرب العالمية الأولى . وبعد ذلك بفترة قصيرة ، أعلنت سلطات جنوب افريقيا أنه سيتم انشاء فرقة نسائية في الجيش في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ ، لتدريب حوالي ٥٠٠ امرأة سنويا على وظائف في القوات الدائمة والكوماندوز وكذلك في الدفاع المدني .

٤ - محاولات انشاء قوات مسلحة قبلية في ناميبيا

١٩ - ذكرت صحيفة " ذي وند هوك أدفيرايزر " في عدد ها الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ أن الجنرال ماغنوس ملان ، قائد جيش جنوب افريقيا ، سيزور الاقليم عما قريب للبحث في أمر انشاء " قوات دفاعية لجنوب غرب افريقيا " ، تضم البيض والافريقيين . وتقول الصحيفة ان انشاء قوات دفاعية في الاقليم يعطى بتأييد كبار الضباط في المؤسسة العسكرية لجنوب افريقيا ، وكذا في الدوائر السياسية لأن وجود قوات لجنوب افريقيا في جنوب غرب افريقيا بعد استقلالها أمر سيكون من المتعذر الدفاع عنه . ويمكن ملاحظة أنه نظرا لأن هذه القوات الدفاعية ستكون ، في النهاية ، تحت سيطرة القوات الدفاعية لجنوب افريقيا ، فان الغرض الأساسي من انشاءها هو ، على ما يبدو ، تمويه استمرار سيطرة جنوب افريقيا العسكرية على الاقليم في حالة سحب قوات جنوب افريقيا فعلا . وفي الوقت ذاته ، فسيكون بوسع جنوب افريقيا ، باشتراك الافريقيين في المؤسسة العسكرية ، أن تدعي أن أغلبية السكان كانت تؤيد الحملة العسكرية ضد سوايو . وشجبت سوايو انشاء قوات الدفاع المقترحة بوصفها جيشا عميلا سيكون بمثابة أداة تستخدمها جنوب افريقيا في تنفيذ مخططاتها بمنح استقلال صوري .

٢٠ - وفي وقت لاحق ، في تشرين الثاني /نوفمبر أفادت التقارير بأن ٥ رجالا من الباستر قد التحقوا بوحدة كوماندوز من رجال الباستر تم انشاؤها حديثا وأنهم يتلقون منها تدريبا كاملا تقوم به وحدة كوماندوز من البيس تحت اشراف قوات الدفاع . ومن المنتظر لهذه الوحدة ، التي ينهض فيها أفرادها أن يحصلوا على تدريب ومعدات وأجور على قدم المساواة مع البيس ، أن يصل قوامها الى قوام سرية (١٢٠ جنديا) في نهاية الربع الأول من عام ١٩٧٧ . ووفقا لما ذكرته صحيفة "ذى ستار" (جوهانسبرغ) في ٤ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٦ ، فان التدريب الذى تتلقاه حاليا قوات باستر وكذلك قوات أوفامبو وكافانزو ، التي أنشئت من أجلها جيوش "الأوطان" في عام ١٩٧٥ ، والتي تخدم فعلا بين صفوف القوات الدائمة بما قوامه كتيبة ، انما كان خطوة نحو التشكيل النهائي لجيش متعدد الأجناس . ونقلت الصحيفة ذاتها أيضا أن قوات الملونين والهيريرو قد طلبت أن تتاح لها الفرصة لكي تقوم بدور في الدفاع وأن قوات ناما ودمارا " تفكر على نفس المنوال " .

٥ - اقتناء الأسلحة والمعدات العسكرية

٢١ - زادت جنوب افريقيا قواتها المسلحة بصورة منتظمة ، خلال العقد الماضي ، بفضل الأسلحة والعتاد الحربي اللذين تمدهما بهما البلدان الأخرى . ويتبين مما ورد في مجلة World Armament and Disarmament, 1976 (٥) أن جنوب افريقيا كانت في الفترة بين ١٩٦٥ و ١٩٧٥ أكبر مستورد للأسلحة الرئيسية في افريقيا الى الجنوب من الصحراء ، ان بلغ مجموع قيمة وارداتها من الأسلحة حوالي ١١ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . وبالرغم من أن مصانع الأسلحة المحلية توفر الآن حوالي ٦٠ في المائة من المعدات العسكرية اللازمة لجنوب افريقيا ، فانه يتم الحصول على المعدات الرئيسية مثل السفن الحربية والغواصات من مصادر أجنبية ، بينما يجرى على نحو متزايد تصنيع الطائرات الحربية أو تجميعها محليا بموجب ترخيص .

٢٢ - وفي الآونة الأخيرة ، كلفت مؤسسات عبر وطنية ، بما في ذلك عدد من الشركات الكبرى في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، بمساعدة جنوب افريقيا على تفادي حظر الأسلحة الذى تفرضه الأمم المتحدة ، بتسهيل صناعة المعدات ذات الاستخدام العسكري في جنوب افريقيا عن طريق شركاتها الفرعية أو بموجب ترخيص وأن تصدر الى جنوب افريقيا المعدات ذات الاستخدام العسكري التي لا ينطبق عليها تعريف الأسلحة انطباعا دقيقا .

٢٣ - وفي كانون الثاني /يناير ١٩٧٧ ، نشرت دائرة الاعلام المضاد (CIS) وهي جمعية للصحفيين في لندن ، تقريرا بعنوان " جنوب افريقيا السوداء تنفجر " اتهمت فيه أربع شركات تابعة للمملكة المتحدة وهي : شركة The Plessey Company, Ltd. وشركة Racal Electronics, Ltd. وشركة Marconi وشركة (ICI) Imperial Chemical Industries, Ltd. ، بالقيام بدور ذي أهمية خاصة في مساعدة جنوب افريقيا على تفادي حظر الأسلحة واقتناء عتاد حربي اضافي .

(٥) استكهولم ، معهد استكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام ، ١٩٧٦ .

٢٤ - وذكرت دائرة الاعلام المضاد بصفة خاصة : (أ) أنه قد تم في آب/أغسطس ١٩٧٦ إنشاء مصنع في جنوب افريقيا بموجب ترخيص من شركة بليسي ، لتصنيع الدوائر المتكاملة التي تعد ضرورية لانتاج مختلف أنواع الأسلحة الالكترونية ؛ (ب) أن شركة راكآل للالكترونيات تزود جيش جنوب افريقيا بأجهزة اللاسلكي التي يحملها الأفراد وأجهزة اللاسلكي للدبابات والتي تستخدم في الرصد والمراقبة وفي الحالات العسكرية ؛ (ج) أن شركة ماركوني قد حصلت على ترخيص تصدر بمقتضاه الى جنوب افريقيا " جهاز التهديد التروبو سفيرى " وهو أحد المكونات الحيوية لشبكة الاتصال العسكري التي يتم التحكم فيها بالحاسبة الالكترونية ، والتي قد تستخدم في ناميبيا ؛ (د) أن شركة (ICI) تقوم من خلال شركة في جنوب افريقيا هي شركة المتفجرات والصناعات الكيماوية الافريقية المحدودة ، التي تحصل على أربعين في المائة من فائدتها ، بتصنيع الغاز المسيل للدموع ، والمواد الكيماوية التي تستخدم في احداث تساقط أوراق الشجر ، والمتفجرات والذخائر .

٢٥ - وتؤكد حكومة المملكة المتحدة أنها لا تتمتع بسلطة التدخل في تصدير المعلومات الى جنوب افريقيا أو منع قيام أية شركة ، بما في ذلك الشركات الفرعية التابعة للمملكة المتحدة ، بتصنيع أى انتاج في ناميبيا .

ألف - جيش جنوب افريقيا

٢٦ - يتبين مما جاء في The Military Balance, 1976-1977 (التوازن العسكري) ، ١٩٧٦-١٩٧٧ أن جيش جنوب افريقيا مزود بـ (١٤١) دبابة من طراز سنتوريون مارك ٥ ، و ٢٠ دبابة من طراز كوميت متوسطة الحجم ، و ١٠٠٠ سيارة مدرعة (ايلاند) من طراز AML-60 و AML-90 ، و ٥٠ سيارة مصفحة من طراز M-3 و ٢٣٠ سيارة من طراز فيريت سكاوت ، وناقلات جنود مصفحة من طراز راتل ؛ وشبكة كاملة للدفاع الجوى تضم ٤٥ صاروخ أرض جو من طراز تيغركات و ١٨ صاروخا من طراز كاكس (كروتيل) .

٢٧ - وكما ذكر أعلاه ، فقد حصلت جنوب افريقيا على هذه المعدات من خلال مسالك مختلفة . فكانت الدبابات من نوع سنتوريون وكوميت وكذلك الصواريخ من طراز تيغركات من صنع المملكة المتحدة ؛ والصواريخ من طراز كاكس (كروتيل) من صنع فرنسا ؛ والعربات المصفحة من طراز ايلاند والسيارات من طراز فيريت سكاوت من صنع جنوب افريقيا بترخيص من فرنسا والمملكة المتحدة على التوالي .

باء - السلاح الجوى وسلاح البحرية لجنوب افريقيا

٢٨ - كما ذكر آنفا (د) ، يتألف سلاح بحرية جنوب افريقيا من أكثر من ٣٠ سفينة تتضمن ثلاث غواصات من طراز دافن مستوردة من فرنسا ومد مرتين وسبع فرقاطات مصنوعة في المملكة المتحدة .

(و) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) ، الفصل الخامس ، المرفق الثاني ، الفقرة ١٧ .

ولتوسيع قوتها البحرية أكثر من ذلك ، طلبت جنوب افريقيا من فرنسا غواصتين من طراز أغوستا (بتكلفة قدرها ٧٤٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) سيتم تسليمهما في عام ١٩٧٨ ، وفرقاطتين من طراز A 69 . كما تقوم ، بموجب ترتيب ترخيصي مع اسرائيل ، ببناء ستة زوارق حراسة سريعة مزودة بصواريخ بحر - بحر الاسرائيلية من طراز غابرييل ويجري حاليا صنع ست سفن حربية من طراز جووا كوتينهو مزودة بصواريخ أرض - جو من طراز اكسوسيت من فرنسا .

٢٩ - وقد أنفقت جنوب افريقيا النصيب الأكبر من اعتماداتها العسكرية على شراء الطائرات ، حيث تعتبرها متفوقة على أشكال القتال الأخرى في عمليات حرب العصابات كذلك التي تجرى في ناميبيا . ويتبين مما جاء في ' التوازن العسكري ' ، ١٩٧٦ - ١٩٧٧ ، وغير ذلك من المصادر أن السلاح الجوي لجنوب افريقيا يمتلك في عام ١٩٧٦ أكثر من ٥٠٠ طائرة ، من بينها ١٣٣ طائرة قتالية . ومن مجموع هذه الطائرات ، استورد ما يزيد عن ٨٨ طائرة من فرنسا ؛ وما يزيد عن ٦٤ طائرة من الولايات المتحدة الأمريكية و ٥٥ طائرة من المملكة المتحدة و ٢٠ طائرة من ايطاليا و ٩ طائرات من جمهورية المانيا الاتحادية . ويدخل ضمن هذه الطائرات ٢٠٣ طائرات مصنوعة أو مجمعة في جنوب افريقيا بترخيص من شركات ايطالية ، و ٦٥ طائرة قامت بصنعها مصالح مشتركة بين فرنسا والمملكة المتحدة و ٣ طائرات مصنوعة في جنوب افريقيا بترخيص مشترك من ايطاليا والولايات المتحدة (انظر الجدول ٤ أدناه) (ز) .

٣٠ - وتفيد التقارير ، بالإضافة الى ذلك ، أن جنوب افريقيا تقوم ، بموجب ترخيص ، بصنع ٣٠ طائرة خفيفة للتدريب على النقل والمراقبة من طراز Impala II ؛ و ٣٧ طائرة من طراز Kudus ؛ و ٣٢ طائرة من طراز ميراج F1A2 ؛ و ٤٠ طائرة AFIC RSA-200 Falcon وطائرة مدنية عسكرية خفيفة يمكن استخدامها من جانب قوات الكوماندوز التابعين للسلاح الجوي (من صنع شركة Afic أفيك (Pty) المحدودة في جنوب افريقيا بترخيص من شركة Partenavia Costruizioni Aeronautiche الايطالية .

٣١ - ورد في 'التسلح ونزع السلاح العالميان' ، ١٩٧٦ ، أن جنوب افريقيا طلبت من فرنسا بناء أربع طائرات نقل وتموين من طراز Airbus 300 لدعم قوة طائرات الميراج ، وطلبت من كندا بناء ٣ طائرات برمائية من طراز Canadiar IC-215 .

(ز) أبلغ القائم بالأعمال بالنيابة في البعثة الدائمة لاييطاليا لدى الأمم المتحدة رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في رسالة مؤرخة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٧٧ ، بأنه نتيجة لاتخاذ قرار مجلس الأمن ٣١١ (١٩٧٢) المؤرخ في ٤ شباط/فبراير ١٩٧٢ ، الذي ناشد جميع الدول أن تلتزم التزاما دقيقا بحظر الأسلحة المفروضة ضد جنوب افريقيا ، "لم يتم تصدير أية طائرات حربية (من ايطاليا) الى جنوب افريقيا ، كما لم يتم التفاوض بين ايطاليا وجنوب افريقيا بشأن أى ترتيب لتجميع الطائرات محليا " (A/AC.115/L.463) .

٣٢ - وبالرغم من أن جنوب افريقيا قد حاولت اخفاء المعلومات المتعلقة بمدى تورطها في ناميبيا ، فقد احتوى العدد الصادر في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ من نشرة "Iaratus" "باراتوس" التي يصدرها السلاح الجوى لجنوب افريقيا ، على اشارة موجزة الى الدور الذى يضطلع به السلاح الجوى لجنوب افريقيا . وجاء في المقال ، أن مركز عمليات السلاح الجوى في ناميبيا هو قاعدة Grootfontein غروتفونتين الجوية التي يطلق عليها اسم العنصر المكون الجوى (٣٠١ ، والتي تتولى السيطرة الكاملة على خمسة عناصر مكونة فرعية واقعة في مواقع أخرى في منطقة العمليات (انظر الخريطة أدناه) . ويقال ان الهدف الرئيسي من هذه العناصر المكونة هو ، أولا : دعم القوات البرية وثانيا ، توفير خدمات النقل الجوى للجنود والبضائع الى منطقة العمليات وفي داخلها . بيد أن أحد هذه العناصر المكونة ، هو عنصر القيادة الجوية الخفيفة ، الذى يوصف بأنه يقوم بالدور التكميلي المتعلق بتوجيه العمليات التكتيكية والاشراف على " التخطيط النظرى والتدريب لأية مهام استطلاعية جوية دفاعية أو هجومية مقررّة " . ويميل هذا الوصف الى اقامة الدليل على الاتهامات بأن طائرات الهجوم الخفيفة ، التي يحتمل أن تضم طائرات الميراج ، انما تستخدم للقيام بفصارات القصف بالقنابل .

الجدول ٤

السلاح الحوى لجنوب افريقيا : الطائرات حسب الحنسة وماتح الترخيص والماتح ، ١٩٧٦

الحنسة	ماتح الترخيص	الماتح	الطائ	عدد الطائرات
جمهورية ألمانيا الاتحادية		Transall, AG	Transall C-1902	٩
فرنسا		Avions Dassault-Bréguet	Mirage III EZ fighter	١٦
		"	Mirage III DZ fighter	١٤
		"	Mirage III CZ, Mirage III BZ and Mirage III RZ fighters	٢٧
			Mirage F1C2 interceptor	١٦
		Société nationale industrielle aérospatiale	SA 312 L Super Frelon helicopter	١٥
		"	Alouette II/III helicopter	...
فرنسا / المملكة المتحدة		Société nationale industrielle aérospatiale	Alouette III helicopter	٤٠
		Westland Aircraft Ltd.	SA-330 Fuma helicopter	١٥
إيطاليا		Fiaggio SpA Industrie aeronautiche e Meccaniche, Rinaldo	Fiaggio F 166S Albattross, reconnaissance	١٠
	Aeritalia	Atlas Aircraft Corporation of South Africa	AM-3C Boshok	٣٦
	Aeromacchi Aeronautica	"	MB-326M Impala I trainer	١٤٥
	Macchi, SpA	"	MB-326K Impala II trainer	٢٢
إيطاليا / الولايات المتحدة	Aeromacchi Aeronautica Macchi, SpA and Lockheed-Georgia Company		C-4M Kudu, light observation transport	٣
المملكة المتحدة		British Aircraft Corporation, Ltd.	Canberra B(1) Mk 12 bomber	٦
			Canberra T Mk 4 bomber	٣
		Hawker Siddeley Aviation, Ltd.	Buccaneer S Mk 50 bomber	٩
			Shackleton MR 3 reconnaissance	٧
			HS-125 Mercurius transport	٤
		The de Havilland Aircraft Company Ltd.	Vampire trainer	٢٥
		Vickers-Armstrongs (Aircraft), Ltd.	Viscount 781 transport	١
الولايات المتحدة		Cessna Aircraft Company	Cessna 185 A/D/E/	٢٢
		Douglas Aircraft Company	C-47 transport	٢٣
			DC-4 transport	٥
		Lockheed-Georgia Company	C-130 b transport	٧
		North American Aircraft Corporation	Howard trainer	...
		Svearinsen Aviation Corporation (subsidiary of Fairchild Industries)	Merlin II light transport (1)	٧

المصدر : التوازن العسكري ، ١٩٧٦ - ١٩٧٧ ، المرجع المذكور : Jane's All the World's Aircraft ، مختلف السنوات ؛
World Armament and Disarmament, 1976 ، المرجع المذكور .

(أ) باعها السلاح الحوى للمحلي لجنوب افريقيا .

٦ - القدرة النووية لافريقيا الجنوبية

٣٣ - بعد أن أتمت جنوب افريقيا بناء الجزء الأول من المصنع النموذجي ، بدأت في أوائل عام ١٩٧٦ ، في صنع اليورانيوم المغني ، وربما ، كما أفادت عدة مصادر ، في إنتاج المواد الصالحة لصنع القنابل (ح) . وبالرغم من أن جنوب افريقيا تنكر أنها تعتزم صنع الأسلحة النووية وتعلن أن أغراض سياستها النووية هي أغراض سلمية وتجارية ، فقد أعرب عدد من المحللين الغربيين عن الرأي القائل بأن جنوب افريقيا قد شرعت حقيقة في صنع قنبلة ذرية ، لأنها ترى أن هذه القنبلة ستكون رادعا للتدخل الخارجي في ناميبيا وكذلك في جنوب افريقيا ذاتها ويذكر أحد هؤلاء الكتاب (ط) ، على سبيل المثال ، أنه بالنظر بوجه خاص الى رفض جنوب افريقيا التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (ي) ، فقد نجحت في التلويح بإمكاناتها النووية كتهديد موجه الى الدول الافريقية المجاورة .

٣٤ - وخلال عام ١٩٧٦ ، زادت جنوب افريقيا من جديد قدرتها على إنتاج القنابل النووية بعقد صفقة قيمتها ١ بليون من دولارات الولايات المتحدة مع مجموعة شركات فرنسية من أجل بناء مفاعلين نوويين طاقة كل منهما ٩٢٠ ميغاوات في Koeberg كوبيبرج التي تقع على بعد حوالي ٣٠ كيلومترا من كيب تاون ، ويفيد أحد التقارير ، أن من المنتظر أن ينتج هذان المفاعلان ، كمنتجات جانبية ، حوالي ٤٥٠ كيلوغراما من البولتونيوم سنويا ، وهو ما يكفي لصنع ١٠٠٠ قنبلة ذرية ، تعادل قوة كل منها قوة القنبلة التي دمرت نازاكي .

٣٥ - وبالنظر لهذه التطورات ، يجري تقييم متواصل للقدرة النووية ، لجنوب افريقيا . ففي شباط/فبراير ١٩٧٧ ، مثلا ، جاء في مقال نشر في صحيفة " نى واشنطن بوست " في ١٧ شباط/فبراير ١٩٧٧ ، أنه بالرغم من أن من المعتقد عموما أن جنوب افريقيا لن تمتلك القنبلة الذرية قبل عامين الى أربعة أعوام ، يرى خبير بريطاني واحد على الأقل ، أن من المحتمل أن تكون جنوب افريقيا قد انتجت فعلا سلاحا ذريا . وأشار المقال كذلك الى أن " مصدرا مطلعا في الحكومة الامريكية " مقتنع بأنه اذا لم تكن جنوب افريقيا قد أنجزت ذلك فعلا ، فبوسعها إنتاج القنابل الذرية " فـي غضون أشهر قليلة " ، اذا ما كرست الأموال والأيدى العاملة اللازمة من أجل تنفيذ صورة معجلة من برنامجها الحالي .

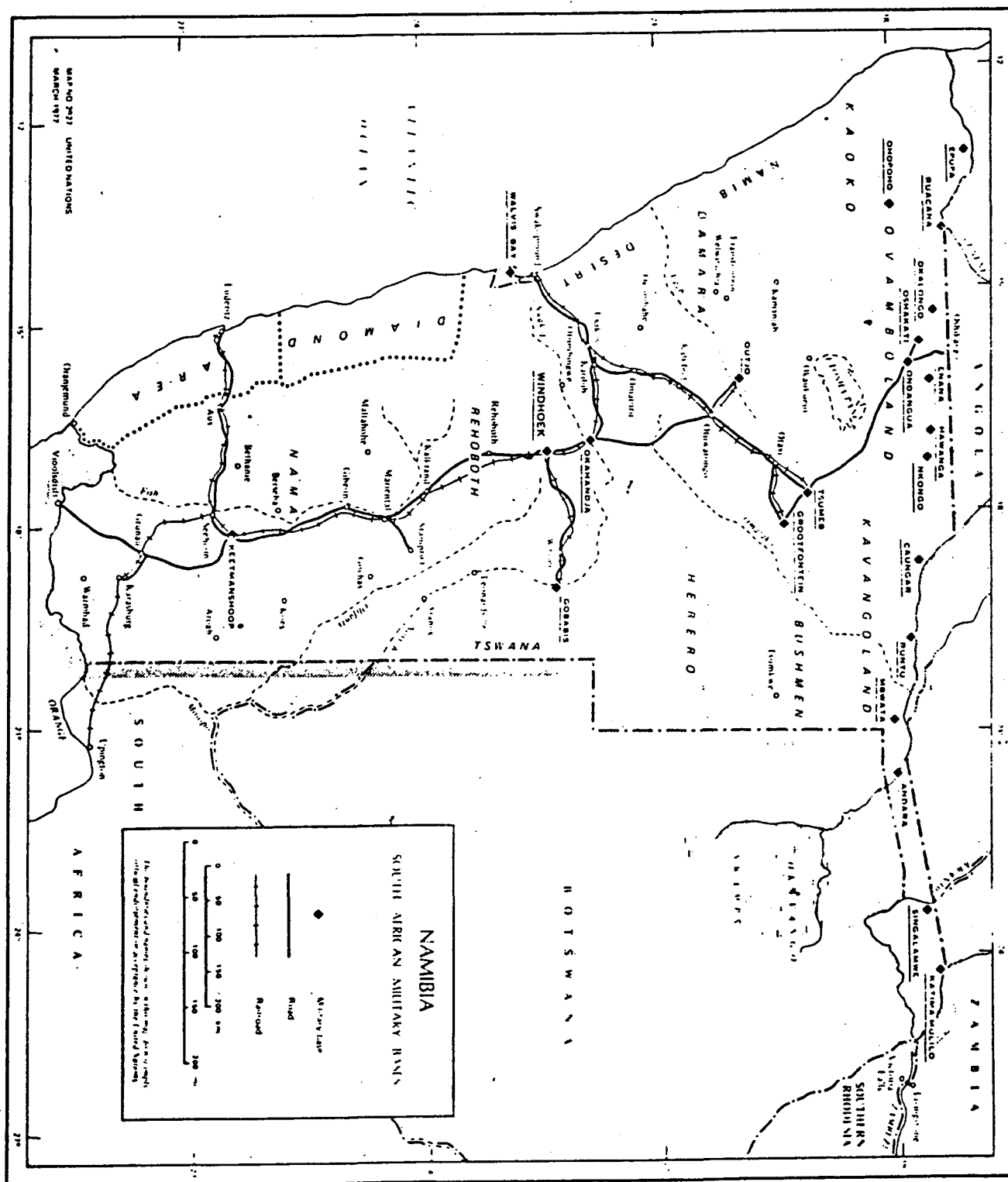
٣٦ - ورفضت حكومة جنوب افريقيا أن تؤيد أو تنكر ما ذكرته التقارير بشأن قدرتها النووية . فقد نقل عن السيد كوني مولدر ، وزير اعلام جنوب افريقيا أنه قال انه اذا ما تعرضت جنوب افريقيا للهجوم فستدافع عن نفسها بكافة الوسائل التي تحت تصرفها ، مهما يمكن أن تكون هذه الوسائل . وفي الوقت ذاته ، أكد السيد مولدر كذلك على أن مصنع جنوب افريقيا النموذجي لا فناء اليورانيوم يستخدم تكنولوجيا متقدمة جدا ، وأن جنوب افريقيا تمتلك موارد ضخمة من اليورانيوم . وفي هذا الصدد يمكن الإشارة الى أن سوابو قد أعلنت أن ٥ في المائة على الأقل من اليورانيوم الذي ستقوم جنوب افريقيا بافناؤه سيتم الحصول عليه من منجم روسينغ في ناميبيا .

(ح) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم

٢٣ (A/31/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الخامس ، المرفق الثاني ، الفقرات ٢٤ الى ٢٩ .

(ط) بيتير فراينكل ، الناميبيون في جنوب غرب افريقيا (لندن ، فريق حقوق الأقليات ، ١٩٧٤) .

(ي) قرار الجمعية العامة ٢٣٧٣ (د - ٢٢) المؤرخ في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٦٨ ، المرفق .



المرفق الثالث*

غوام

- ١ - تتضمن التقارير السابقة للجنة الخاصة (أ) ، المعلومات الاساسية عن الانشطة والخرتبات العسكرية في غوام . وفيما يلي بعض المعلومات الاضافية .
- ٢ - مازال اقليم غوام قاعدة بحرية وجوية مهمة للولايات المتحدة الامريكية في غرب المحيط الهادئ
- ٣ - وفي آب/أغسطس ١٩٧٦ ، ألبت وزارة الدفاع بالولايات المتحدة من اللجنة الفرعية لامتدادات الانشاءات العسكرية التابعة لمجلس النواب اعتماد مبلغ اضافي للميزانية السنوية يبلغ حوالي ١٤٤٣ من ملايين دولارات الولايات المتحدة لاصلاح التلف الذي أصيبت به المرافق العسكرية في غوام بسبب اعصار بامبلا في أيار/ مايو ١٩٧٦ . وذكر العميد البحري ألبرت مارشال في جلسة أمام اللجنة الفرعية ، وهو يستعرض الاحتياجات العسكرية ، ان تكاليف التعمير ، الذي لن ينجز قبل سنتين على الاقل ، تتضمن ٧٧٨ من ملايين دولارات الولايات المتحدة امشاريع سلاح بحرية الولايات المتحدة ، و ٢٦٢ من ملايين دولارات الولايات المتحدة لسلاح ايران الولايات المتحدة و ٤٠٣ من ملايين دولارات الولايات المتحدة لمشاريع بناء مساكن للعائلات بالنسبة لجميع المصالح . وقد مدت اللجنة الفرعية في وقت لاحق ، كشف حساب يبلغ مجموعه ٩٥٨ من ملايين دولارات الولايات المتحدة الى لجنة الخدمات العسكرية التابعة لمجلس النواب من اجل اقراره .
- ٤ - وفي ١ أيلول/ سبتمبر ، أعلنت وزارة الدفاع بالولايات المتحدة أن قاذفات القنابل من طراز ب ٥٢ والتي تتخذ من غوام قاعدة لها ، ستستأنف طليحاتها الجوية للتدريب على قصف محذات الرادار فوق جمهورية كوريا عقب فترة توقف مؤقت مدتها ثلاثة أيام . وذكر متحدث باسم الوزارة ان قاذفات القنابل قد انتهت من طليحات تدريبية على القصف استغرقت ١٠ أيام ، بدأت في ٢٠ آب / أغسطس ، وسط التوتر المتزايد في جمهورية كوريا بعد مقتل ضابدين من ضباط الولايات المتحدة . كما ذكر أن سلسلة أخرى من المهام التدريبية الروتينية ستجرى قوة جمهورية كوريا على اساس دورى ابتداءً من ٢ أيلول / سبتمبر .
- ٥ - وفي ٥ تشرين الاول / اكتوبر صح الاد ميرال جيمس ل . هولاوى الثالث ، رئيس العمليات البحرية للولايات المتحدة وعضو هيئة رؤساء الأركان المشتركة ، ان المقيمين في غوام سيظلون يشاهدون " الأسطول في عرض البحر هنا في المستقبل " بغض النظر عن التطورات الحاصلة في

* سبق اصداره تحت الرمز A/AC.109/L.1163

(أ) للاطلاع على أحدث التقارير ، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (L/32/23/Rev.1) ، المجلد الاول ، الفصل الخامس المرفق الرابع .

المنطقة . وقال كذلك في مؤتمر صحفي عقد في الاقليم ، ان انسحاب الولايات المتحدة من فييتنام لا يؤثر على مركز الولايات المتحدة الطويل الاجل في المحيط الهادئ " تأثيرا جوهريا " وأن الولايات المتحدة ستتنظر الى المحيطات من زاوية أوسع بعد أن برزت دول العالم الثالث كدول تتمتع بنفوذ قوى في مجال صناعة النفط وان عمليات اصلاح السفن في غوام لن تهبط دون مستواها في عام ١٩٧٥ . وأضاف قائلا ان اولئك المسؤولين عن تخليد الامن الاصيل الاجل في الولايات المتحدة يدركون أنه يوجد شيء يمكن مقارنته بأهمية غوام الاستراتيجية في غرب المحيط الهادئ " وأنا اذا كان لنا أن نبقى على وجود الولايات المتحدة في هذا الجزء من العالم فاننا نحتاج الى قاعدة رئيسية " .

المرفق الرابع *

بليز ، ويرمودا ، وجزر تركس وكايكوس ، وجزر فرجن
التابعه للولايات المتحدة

المحتويات

الفقرات

١		مقدمه
٣ - ٢		١ - لمحده عامه
٤		٢ - بليز
١٤ - ٥		٣ - ويرمودا
١٦ - ١٥		٤ - جزر تركس وكايكوس
٢٠ - ١٧		٥ - جزر فرجن التابعه للولايات المتحدة

بليز وبرمودا وجزر تركس وكايكوس وجزر فرجن
التابعة للولايات المتحدة

مقدمة

١ - تتضمن التقارير السابقة اللجنة الخاصة (أ) المعلومات الأساسية عن الانشطة والترتيبات العسكرية من بليز ، وبرمودا ، وجزر تركس وكايكوس ، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة . وترد فيما يلي المعلومات التكميلية .

١ - لمحة عامة

٢ - تقع أكبر المنشآت العسكرية القائمة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الموجودة في منطقتي البحر الكاريبي وفربي الأطلسي في برمودا ، وجزر تركس وكايكوس ، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، وتقوم بتشغيلها سلطات المملكة المتحدة لبريانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية أو احدهما .

٣ - وقال وزير الدولة لشؤون الدفاع في المملكة المتحدة ، في بيان أداى به من تقديرات ميزانية الدفاع لعام ١٩٧٦ ، أمام البرلمان في آذار / مارس (ب) :

" ان الحكومة شرعت في استعراض المسائل الدفاعية في آذار / مارس ١٩٧٤ من أجل الوفاء بتعهد ما بتحقيق وفر في نفقات الدفاع يبلغ عدة مئات من ملايين الجنيهات سنويا خلال فترة محينة ، مع احتفاظها بنظام دفاعي حديث وكفء . ولقد أوضح بيان ١٩٧٥ من تقديرات ميزانية الدفاع (Cmd. 5976) نتائج هذا الاستعراض (ج) . وفي خلال عام ١٩٧٥ ، اتخذت القرارات الأساسية بشأن استعراض المسائل الدفاعية على نحو أكثر تفصيلا . وأحرزت الحكومة تقدما ملموسا في تنفيذ سياستها الرامية الى تركيز الموارد في منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO) ، التي هي دامة أمننا ، وفي خفض الالتزامات

(أ) للاطلاع على أحدث هذه التقارير ، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/30/23/Rev.1) ، المجلد الاول ، الفصل الخامس ، المرفق الثالث .

(ب) بيان من تقديرات ميزانية الدفاع ، ١٩٧٦ Cmd.6432 (لندن ، المطبعة الحكومية ، آذار / مارس ١٩٧٥) .

(ج) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) المجلد الاول ، الفصل الخامس ، المرفق الثالث ، الفقرة ٣ .

المترتبة علينا خارج هذا الحلف الى أدنى حد ممكن ويتضمن بيان ١٩٧٦ عن تقديرات ميزانية الدفاع مرصدا لما أنجزناه حتى الآن " .

٢ - بليز

٤ - ذكر وزير الدولة لشؤون الدفاع في المملكة المتحدة ، كذلك ، أن المملكة المتحدة قد أقامت حامية في بليز لتوفير القوة للدفاع الخارجي من الاقليم ، وان وحدات السلاح الجوي الملكي تقوم حاليا بالخدمة في الاقليم . وأضاف قائلا " انه ردا على التصريحات التهديدية التي أدلى بها زملاء فواتيمالا وتكثيف النشاط العسكري لغواتيمالا في منطقة الحدود قرب بليز ، عمدت المملكة المتحدة في اوائل تشرين الثاني / نوفمبر (١٩٧٥) الى ارسال تعزيزات الحامية المرابطة في بليز " . وعقب قيام الجمعية العامة باتخاذ القرار ٣٤٣٢ (د - ٣٠) المؤرخ في ٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ، وما أعلن في ذلك الوقت تقريبا من أن المملكة المتحدة وفواتيمالا ستتألفان المفاوضات بشأن مستقبل الاقليم ، بدأت المملكة المتحدة في سحب تعزيزاتها (د) .

٣ - برمودا

ألف - الرجوع البحري للمملكة المتحدة

٥ - تجدر الإشارة (هـ) الى أن المملكة المتحدة كانت حتى ٣١ آذار / مارس ١٩٧٦ تحتفظ في جزيرة ايرلندا بقاعدة جزر الهند الغربية الموضوعة تحت قيادة قائد القوات البحرية في جزر الهند الغربية ، الذي تشمل مسؤولياته الاقليم الواقعة تحت ادارة المملكة المتحدة في منطقة البحر الكاريبي . وقال وزير الدولة لشؤون الدفاع في بيانه من تقديرات ميزانية الدفاع لعام ١٩٧٦ ، ان حكومة المملكة المتحدة ، ستقوم ايضا لسياستها (انظر الفقرة ٣ أعلاه) ، بسحب قائد القوات البحرية في جزر الهند الغربية ، ومقر قيادته من برمودا ابتداء من ذلك التاريخ ، وبقاء عدد صغير من الأفراد ، وأن سفن البحرية الملكية لن تكون متمركزة بعد الآن ، بصفة دائمة ، في جزر الهند الغربية (انظر الفصل الرابع عشر من هذا التقرير ، المرفق ، الفقر ٣٤ (١ / 32/23/Rev.1 ، المجلد الثالث)) .

٦ - وتم في ١ نيسان / ابريل ، سحب ٣٨ شخصا من المرابطين في الاقليم بحيث أصبح عدد هم ١٠ أفراد (من بينهم قائد القوات البحرية المقيم ، الكوماندر دافيد ألدريتش) . وقد أعلن الكوماندر ألدريتش ، بعد توليه قيادة القوات البحرية التابعة للمملكة المتحدة ، في الجزر ، ان تحركات سفن البحرية الملكية في برمودا وجزر الهند الغربية " ستوضع ، ابتداء من الآن تحت سيطرة القائد العام للأسطول ، المتمركز في نورثوود ، ميدلسكس ، انكلترا " ، وأضاف قائلا :

(د) المرجع نفسه ، الفقرة ٥ .

(هـ) المرجع نفسه ، الفقرتان ٦ و ٧ .

" ان بوسع القادة الحامين ، بفضل وسائل الاتصال الحديثة ، التحادث الصوتي مع أية سفينة بريطانية في أي مكان من العالم . . . وليس هناك بديل من الناحية العسكرية لأى كومودور ميداني . وبناءً على ذلك فان الدراية بمناورة البحر الكاريبي لن تكون جيدة كدأبها في الماضي . بيد أن أهمية برمودا لم تقل . وسيكون عدد زيارات السفن لهذا الاقليم خلال الشهور الستة التالية مثل مددها في الماضي ان لم يكن أكثر " .

باء - القواعد العسكرية للولايات المتحدة

٢ - تشغل القاعدتان العسكريتان التابعتان للولايات المتحدة (وهما القاعدة البحرية الجوية والقاعدة البحرية في كينغزوينت) مساحة قدرها ٩٠٠ كيلومتر مربع ، أي حوالي مئتي المساحة الكلية للاقليم . وفي أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ ، قام السيد دونالد ماكيو الذي كان قنصل الولايات المتحدة العام في برمودا آنذاك ، بكشف النقاب عن مباحثات غير رسمية جرت بين حكومتي برمودا والولايات المتحدة حول امكانية إعادة مساحات الارض غير المستخدمة في القاعدتين الى الاقليم (١) . وقال حاكم الاقليم في معرض اعلانه لسياسات الحكومة الاقليمية وبرامجها التشريعية ، في خطاب ألقاه في الجلسة الافتتاحية للمهيئة التشريعية في ٢٩ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٦ ، ان المباحثات في هذا الصدد ، مازالت مستمرة .

٨ - وكان مجموعته ٢٥٠ مسكناً قيد التشييد في القاعدة البحرية الجوية ، وهو مشروع يستهدف تخفيف حدة مشكلة الاسكان في برمودا (٢) . ومن المنتظر أن يتم انجاز المشروع الذي تقدر تكاليفه بـ ١٠ ملايين (٣) دولار برمودي ، في منتصف عام ١٩٧٧ .

محادثة التحقيق الفضائي

٩ - أنشأت الوكالة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء التابعة للولايات المتحدة (NASA) محطة في جزيرة كوبر كجزء من شبكتها العالمية لتعقب رحلات الفضاء وبياناتها . وفي ١٥ حزيران / يونيه ١٩٧٦ ، أفادت التقارير أن المحطة ستضطلع بدور رئيسي في مهمة استكشافية علمية يقوم بها المسبر الفضائي Pioneer ١٠ الذي كان سيتم انزاله من ولاية فيرجينيا بعد يومين على صاروخ من طراز Scout-D والهدف من المهمة هو التحقق من أثر فروق الجاذبية على سرعة مولدات الذبذبة المثالية . وسيحمل مسبر الصاروخ ساعة ذرية ، وتثبت ساعة أخرى ، مماثلة لها على سطح الارض بالمحطة . وستقوم المحطة بقياس الفارق الزمني الظاهر بين الساعتين والناتج من أثر الجاذبية والحركة .

(١) المرجع نفسه ، الفقرتان ٨ و ٩

(٢) المرجع نفسه ، الفقرتان ١٠ و ١١ .

(٣) الدولار البرمودي ، يساوي دولاراً أمريكياً واحداً .

مركز الابحاث البحرية

١٠ - أنشأت بحرية الولايات المتحدة ، في عام ١٩٥٠ ، مركزا للأبحاث في تيودور هيل ، نسي ساوثامبتون ، ويستخدم في المقام الاول لدراسة السلوك المحدد للصوت في البحر . ومختبر تيودور هيل ومنشآته الموجودة تحت سطح الماء متاحة للمنظمات العسكرية والحكومية والخاصة التي تتوفر لديها برامج ذات أغراض تدمم مهمة بحرية الولايات المتحدة وتساوم فيها . وفي عام ١٩٧٦ كان يعمل في المختبر ١٦ موظفا ، من بينهم ١٢ من موظفي الخدمة المدنية ، والأربعة الباقون من العسكريين ، ومعهم النقيب أول بحري روبرت سي . براونلي الصغير ، بصفته قائد الوحدة .

١١ - وفي تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ ، أعلنت ادارة أبحاث وانماء الطاقة (ERDA) ، التابعة للولايات المتحدة ، اختيار مركز الاجهزة البحرية تحت المافية في تيودور هيل ، كموقع لمشروع واسع النطاق لاثبات استخدام الطاقة الشمسية في توليد الطاقة . والخبر من هذا المشروع ، وفقا لما أعلنته بحرية الولايات المتحدة ، هو ايجاد نموذج تشغيل أولي لجهاز توليد الطاقة ، قبل نهاية عام ١٩٧٧ ، يكون مستقلا عن الوقود الأحفوري وقادرا على انتاج ٦٠ كيلووات من الطاقة الكهربائية لانارة المياني وتبريد ها . وسوف تشتمل لوحات الخلايا الشمسية التي سيتم تركيبها في تيودور هيل على أكبر جهاز من نوعه في الوجود . ولن يشكل تركيب المشروع أي عار يهدد سلامة السكان ، ولن يكون له أي أثر ضار على بيئة برمودا ، فضلا من ذلك ، فان الاثر الاقتصادي بالنسبة لشركة المرافق المحلية سيكون في أدنى درجاته ، إذ أن خفض المالب بمقدار ٦٠ كيلووات في موقع تيودور هيل لن يؤثر على الحد الأدنى المتفاوض بشأنه سابقا من جانب البحرية وشركة برمودا الكهربائية .

جيم - القاعدة العسكرية الكندية

١٢ - تقوم الحكومة الكندية بتشغيل قاعدة عسكرية في دانيلز هيد ، Dennis Head ، سومرست . وتنفيذ التقارير ، كما لوحظ ذلك سابقا (١٠) في آذار / مارس ١٩٧٥ ، أنها كانت تستعد لبناء ٦٠ وحدة سكنية في القاعدة وفي ٢٤ آب / أغسطس ١٩٧٦ ، أعلن ل.ل. أيدنس ، وزير الاشغال والزراعة أن المشروع قد ألغي ، وهو قرار اتخذته حكومة برمودا ، عقب دراسة استقصائية غير رسمية أجريت في منتصف ١٩٧٦ لاحتياجات الاسكان في منارة سومرست . وقد دلت نتائج الدراسة الاستقصائية على وجود معدل في المساكن العالية أعلى من المعدل العادي بنسبة كافية . وبناء على اقتراح قدمته حكومة برمودا ، وافقت الحكومة الكندية على مواصلة ممارستها الحالية في استئجار السكن اللازم .

(١٠) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (L/31/23/Rev.1) ، المجلد الاول ، الفصل الخامس ، المرفق الثالث ، الفقرة ١٤ .

المناورات العسكرية

١٣ - جرت مناورتان عسكريتان في نيسان / ابريل وتشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ في ميساه برمودا ؛ واستغرقت المناورات الاولى خمسة اسابيع ، والثانية اسبوعين . وقد اشترك في المناورات العسكرية الاولى ثمانى سفن كندية : خمس مدمرات من الاسطول الكندي ، التابع لجلالة الملكة وهي : انابوليس ، ونيبينغتون ، وفريزر ، وساغاناي ، وأوتاوا () ؛ واشتركت غواصتان (تابحتان لجلالة الملكة) وهما : أوكانوخان ، وأوجيبوا ، وسفينة الدعم لحملات الاسطول ، واسمها " بريزفر " (٢٤٠ ٢٥ طن متريا) . وانضمت اليها أربع وحدات بحرية من المملكة المتحدة (حاملة الطائرات " أرك رويال " التابعة لجلالة الملكة ، وثلاث سفن دعم تابعة لجلالة الملكة وهي " أولميديا " وريسورس ، ولانيس) ، ووحدتان أخريان من فرنسا وهما لوبيكار ، ولا بوردونيز . كما اشترك في تلك المناورات عدد من الطائرات من بينها طائرات هليكوبتر والطائرات اعتراضية ومطاردة نفثة من كندا ، ومقاتلات نفثة من المملكة المتحدة ، والطائرات استكشاف مضادة للغواصات من فرنسا والولايات المتحدة . وكانت المناورات " ترمي الى اعضاء القوات البحرية المشتركة فيها خبرة في تنسيق الاجراءات والتكتيكات العسكرية في بيئة معرضة للتهديد المتعدد الجوانب " .

١٤ - وكان النقيب ج . ادواردز من القوات الكندية الضابط الذي يدير المناورات الثانية ، والنقيب سي . كوتاراس من القوات الكندية الضابط المسؤول عن القيادة التكتيكية للوحدات في البحر . واشتركت عدة سفن وغواصات قدمتها فرنسا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في المناورات التي ركزت على جميع أوجه الحرب البحرية . واشتملت الطائرات المشتركة في المناورات على الطائرات الكندية من طراز آرغوس ، وستارفايترو ت - ٣٣ والمطاردات " تراكر " والطائرات اتلانتيكس الفرنسية ، والطائرات التابعة لسلاح البحرية للولايات المتحدة من طراز اوريون وفانتوم وسكاى ، ووريور . وسمحت حكومة الولايات المتحدة للطائرات العسكرية التابعة للبلدان الاجنبية بالحمل من المحطة الجوية البحرية بينما كانت تشارك في مناورات ١٩٧٦ .

٤ - جزر تركس وكايكوس

١٥ - تحتفظ الولايات المتحدة بمحطة لخفر السواحل في جنوب جزر كايكوس . كما تحتفظ بقاعدة بحرية وقاعدة جوية ومحطة للقياس من بعد (اعتزمت الوكالة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء أن تتركب فيها جهازا لضبط المدى بواسطة الليزر في مطلع ١٩٧٥ (٥)) على جزيرة غراند ترك ، تمتد على مساحة ٢٣٢٧ هكتار وهي المساحة المؤجرة من حكومة الاقليم .

١٦ - ومن المقرر أن تنتهي مدة الاتفاق المفقود بين حكومتي المملكة المتحدة والولايات المتحدة بشأن قواعد الأخيرة في الاقليم في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ . والمفهوم أن حكومة جزر تركس وكايكوس سوف تشارك في استعراض الاتفاق وفي أية دراسة لتجديد الاتفاق . وقد عين جيمس ماكارتني زعيم الحركة الديمقراطية الشعبية ، عقب الانتخابات العامة الأخيرة ، التي أجريت في ٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧٦ أول رئيس للوزراء . وبالإضافة الى واجبات السيد ماكارتني كرئيس للوزراء ، فهو مسؤول أيضا عن المالية والشؤون الداخلية والمواصلات . وتفيد التقارير الواردة في ٢٩ تشرين الأول / أكتوبر أنه قال أنه يرحب بالقواعد المذكورة أعلاه في الاقليم ، بيد أنه ذكر أنه ، بعد إبلاغ الحكومة الاقليمية بالترتيبات الحالية ، ستبذل الجهود بغية الحصول على رسم ايجار .

٥ - جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

١٧ - قامت الولايات المتحدة ، في مطلع عام ١٩٦٧ ، بنقل قاعدتها البحرية السابقة في سانت توماس ، والتي تغطي مساحة ٧٩٤ هكتار ، الى الحكومة الاقليمية ، ولكنها احتفظت بحق إعادة احتلال المرافق في القاعدة . وتحتفظ البحرية التابعة للولايات المتحدة في الاقليم بمحطة للرادار والمعايرة الصوتية .

ألف - المناورات البحرية

١٨ - في منتصف كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ ، أعلن العميد البحري وليام روبرت فلاناغان ، قائد القوات البحرية للولايات المتحدة في البحر الكاريبي ، من مقره في قاعدة روزفلت رودز البحرية فسي بورتوريكو أن المناورات البحرية في البحر الكاريبي سوف تجرى في الفترة من ١٧ كانون الثاني / يناير الى ٤ آذار / مارس وان البلدان الست المشتركة فيها (البرازيل ، فنزويلا ، كندا ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة ، هولندا) ستستخدم مايربو على ١٠٠ طائرة وعدد غير معروف من السفن والصواريخ الى الجو وغيرها من المعدات العسكرية . وأعنف قائلا أن المناورات في منطقة بورتوريكو وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ستكون تحت اشراف اللواء البحري جـون

(٥) المرجع نفسه ، الفقرات ١٢ الى ١٣ و ١٥ .

شاناها ، قائد الأسطول الثاني ، مع العميد البحري ثور مانسون ، قائد المجموعة ٨ للمدمرات والطائرات بصفته الضابط المسؤول عن القيادة التكتيكية للوحدات في البحر ؛ وقال أن المناورات سوف تشتمل على حرب بحرية تدور في الجو وعلى السطح وتحت السطح بهدف تحسين استعداد الأسطول .

باء - التطورات الأخرى

١٩ - أعلن في (٣ تموز/يوليه ١٩٧٦) أن رئيس جمهورية الولايات المتحدة قام ، عند تسمية الحاكم سايرل إي . كنغ ، بتعيين العميد ج . إي . بيرك بوصفه القائد العام للحرس الوطني لجزر فرجن . وسيكون هذا الأخير مسؤولاً أمام الحاكم عن إدارة وتشغيل برنامج الحرس الوطني لجزر فرجن وهو الحرس الذي أنشئ في عام ١٩٧٣ ، وكان مجموع عدد أفراد هـ ٤٥٠ رجلاً (٤٦٨ في تموز/يوليه ١٩٧٦) . وفيما بين تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٦ وكانون الثاني /يناير ١٩٧٧ انضمت وحدات من الحرس الوطني لجزر فرجن الى غيرها من الوحدات من بورتوريكو وأجزاء معينة من الولايات المتحدة في مناورتين أجرتهما في معسكر سانتياغو في الساحل الجنوبي لبورتوريكو ، استغرقت المناورة الأولى ثلاثة أيام والمناورة الثانية يومين . وقد قامت بعض الوحدات من الاقليم بتمثيل مختلف الاختصاصات في الهندسة والطب والشرطة العسكرية .

٢٠ - وحدث تطور آخر وهو توقيع الحاكم كنغ على اعلان بتحديد يوم ١٣ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٦ باعتباره يوم البحرية . وذكر الحاكم ، وهو يفعل ذلك أنه :

" يعلن تحديد هذا اليوم ، اعترافاً بالتعاون والعلاقات الطيبة القائمة بين بحرية الولايات المتحدة وحكومة جزر فرجن وشعبها في السنوات الماضية .

" والقصد من ذلك هو أن يكون يوم ١٣ تشرين الأول /أكتوبر بمثابة تذكرة للعلاقة بين البحرية وبين شعب جزر فرجن في الماضي والحاضر ؛ وان ينبه الجمهور الى وجود البحرية في حياتنا اليومية ؛ وأن يساعد على توزيع الفرص المتاحة لشبابنا الذين بوسعهم الاستفادة من الجوانب الايجابية لبرامج التجنيد البحرية في منطقتنا (وهي البرامج التي بدأت في أيار/مايو) " .

الفصل السادس

A/32/23 (Part V)

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
١٧٨	ألف - نظار اللجنة الخاصة في المسألة ١ - ١١
١٧٩	باء - قرار اللجنة الخاصة ١٢

المرفقات

١٨٤	الاول - تقرير الرئيس
١٨٩	الثاني - تقرير اللجنة الفرعية للالتماسات والمعلومات والمساعدة

الفصل السادس

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - كان من جملة مقررته اللجنة الخاصة ، في جلستها ١٠٦٠ المعقودة في ٣١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٧ ، ان اعتمدت التقرير الثمانين لفريقها العامل (A/AC.109/L.1137) ، ومع مراعاة عبء العمل الشامل للجنة في عام ١٩٧٧ ، احالة البند المذكور أعلاه الى لجنتها الفرعية للالتماسات والاعلام والمساعدة وذلك للنظر فيه وتقديم تقرير عنه .
- ٢ - وقد نظرت اللجنة الخاصة في هذا البند في جلساتها ١٠٨٦ و ١٠٨٨ الى ١٠٩٠ المعقودة ما بين ١ و ٨ آب/أغسطس .
- ٣ - وأخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار ، عند نظرها في هذا البند ، أحكام قرار الجمعية العامة ٣١/٣٠ المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٦ والمتعلق بتنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة للإعلان . وكانت الجمعية العامة قد طلبت في الفقرة ١٤ من ذلك القرار الى اللجنة " الاستمرار في دراسة المسألة وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين " . واسترشدت اللجنة الخاصة أيضا بالأحكام ذات الصلة في قرارات الجمعية العامة الأخرى ، ولا سيما القرار ١٤٩/٣١ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٦ بشأن ناميبيا ، والفقرة ١١ من القرار ١٥٤/٣١ ألف ، الذي يحمل نفس التاريخ بشأن روديسيا الجنوبية .
- ٤ - كذلك أخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار أحكام قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي (٢١٠٠ د - ٦٣) المتخذ في جلسته العامة ٢٠٨٤ المعقودة في ٣ آب/أغسطس ١٩٧٧ والذي استرعى المجلس في الفقرة ١٢ منه " انتباه اللجنة الخاصة . . . الى هذا القرار وإلى المناقشات التي جرت بشأن هذا الموضوع في الدورة الثالثة والستين للمجلس " (١) . كما أخذت اللجنة في حسابها نتائج دراسة لجنة التنسيق الإدارية لهذا البند (٢) .
- ٥ - وعرض على اللجنة الخاصة أثناء نظرها في هذا البند ، تقرير قدمه الأمين العام (Add.1-3 و A/32/87) تلبية للطلب الذي وجهته اليه الجمعية العامة في الفقرة ١٢ (أ) من القرار ٣١/٣٠ ، ضمنه معلومات عن الاجراءات التي اتخذتها المنظمات الداخلية في منظومة الأمم المتحدة تنفيذاً للقرارات المشار اليها في الفقرتين ٣ و ٤ أعلاه ، الى جانب مذكرة متصلة بالموضوع من الأمانة

(١) E/AC.24/SR.607 الى 609 و 615 و 617 ؛ و E/SR.2084 ؛ و E/6034 .

(٢) E/5973 ، الفقرة ٢٠ .

العامة (A/AC.109/L.1174) . وأخذت اللجنة في اعتبارها أيضا اعلان مابوتو لنصرة شعبي زмбаوى وناميبيا وبرنامج العمل لتحرير زмбаوى وناميبيا (أنظر A/32/109/Rev.1 - S/12344/Rev.1 ، المرفق الخامس) (٣) الصادرين عن المؤتمر الدولي لنصرة شعبي زмбаوى وناميبيا الذي عقد في مابوتو في الفترة من ١٦ الى ٢١ أيار/مايو ١٩٧٦ .

٦ - وبالإضافة الى ذلك ، عرض على اللجنة الخاصة تقرير رئيسها (أنظر المرفق الأول لهذا الفصل) الذي تضمن سردا للمشاورات التي أجراها رئيس اللجنة مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي تنفيذا للفقرة ١٣ من القرار ٣٠/٣١ .

٧ - وعلاوة على ذلك ، راعت اللجنة الخاصة الآراء التي عبر عنها ممثلو منظمة الوحدة الافريقية وممثلو حركات التحرير الوطنية للأقاليم المستعمرة الذين اشتركوا في أعمالها خلال السنة وفي المؤتمر الدولي .

٨ - وفي الجلسة ١٠٨٨ المعقودة في ٣ آب/أغسطس (A/AC.109/PV.1088) . قدم ممثل بلغاريا تقرير اللجنة الفرعية للالتماسات والاعلام والمساعدة (A/AC.109/L.1184) نيابة عن رئيسها ، وقد تضمن التقرير النتائج التي توصلت اليها اللجنة الفرعية وتوصياتها بشأن هذا البند . كذلك تضمن التقرير سردا للمشاورات التي أجرتها اللجنة الفرعية خلال العام مع ممثلي منظمة الوحدة الافريقية ، وحركات التحرير الوطنية المعنية ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة الصحة العالمية ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة .

٩ - وفي الجلسة ١٠٨٩ المعقودة في ٤ آب/أغسطس (A/AC.109/PV.1089) . قدم ممثل بلغاريا مشروع قرار (A/AC.109/L.1196) اشتركت في تقديمه في النهاية اثيوبيا ، وبلغاريا ، وترينيداد وتوباغو ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، والجمهورية العربية السورية ، وسيراليون ، والعراق ، وكوبا ، والكونغو ، ومالي ، والهند ، وبوغوسلافيا .

١٠ - وفي الجلسة ١٠٩٠ المعقودة في ٨ آب/أغسطس ، وبعد بيان ألقاه ممثل بلغاريا (A/AC.109/PV.1090) ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار ، دون تصويت (أنظر الفقرة ٢ أدناه) .

١١ - في ١٨ آب/أغسطس ، أحيل نص القرار (A/AC.109/553) الى جميع الدول ، والى منظمة الوحدة الافريقية ، والى الوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة .

باء - قرار اللجنة الخاصة

١٢ - فيما يلي نص القرار (A/AC.109/553) ؛ الذي اتخذته اللجنة الخاصة في جلستها ١٠٩٠ المعقودة في ٨ آب/أغسطس ، والذي أشير اليه في الفقرة ١٠ أعلاه .

(٣) للاطلاع على النص المطبوع أنظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثانية والثلاثون ، ملحق تموز/يوليه و آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٧٧ ، الوثيقة S/12344/Rev.1 .

ان اللجنة الخاصة ،

وقد درست تقرير الأمين العام (٤) وتقرير رئيسها (٥) وتقرير لجنيتها الفرعية للالتزامات والمعلومات والمساعدة (٦) بخصوص البند المعنون "تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة" ،

وان تشير الى قرار الجمعية العامة ١٨١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ ، الذي يتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والى جميع القرارات الأخرى التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع ، بما فيها بصفة خاصة قرار الجمعية العامة ٣١ / ٣٠ المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ ،

وان تأخذ بحسب الاعتبار اعلان مابوتو لنصرة شعبي زмбаوى وناميبيا وبرنامج العمل لتحرير زмбаوى وناميبيا ، (٧) الصادرين عن المؤتمر الدولي لنصرة شعبي زмбаوى وناميبيا الذي عقد في مابوتو في الفترة من ١٦ الى ٢١ أيار / مايو ١٩٧٧ ،

واقترانها منها بأن كفاح شعبي زмбаوى وناميبيا في سبيل تقرير المصير والاستقلال قد دخل آخر مراحلها حسمًا ، وبأن من واجب المجتمع الدولي بأسره ، لهذا السبب ، أن يكثف العمل المتضافر لنصرة شعبي زмбаوى وناميبيا وحركات تحريرهما الوطنية لبلوغ هذا الهدف ،

وان تدرك ادراكًا عميقًا ما لشعبي زмбаوى وناميبيا وشعوب الأقاليم المستعمرة الأخرى من حاجة ماسة الى مساعدة ملموسة من الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة في كفاحها في سبيل التحرر من الحكم الاستعماري وفي جهودها لدعم استقلالها الوطني ،

وان تؤكد من جديد مسؤولية الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة عن اتخاذ كافة التدابير اللازمة ، كل في نطاق اختصاصها ، لتأمين التنفيذ التام والسريع للاعلان وغيره من قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالموضوع ، ولا سيما فيما يتصل بتقديم المساعدة المعنوية والمادية ، على سبيل الأولوية ، لشعوب الأقاليم المستعمرة ولحركات تحريرها الوطنية ،

وان تلاحظ بقلق أنه برغم ما أحرز من تقدم في تقديم المساعدة الى اللاجئين القادمين من الأقاليم المستعمرة في افريقيا ، فان التدابير التي اتخذتها المنظمات المعنية حتى الآن في سبيل توفير المساعدة لشعوب هذه الأقاليم عن طريق حركات تحريرها الوطنية لاتزال دون المستوى الكافي لسد الحاجات العاجلة لهذه الشعوب ،

(٤) A/32/87 و Add.1 الى Add.3؛ أنظر أيضا A/AC.109/L.1174.

(٥) أنظر المرفق الأول لهذا الفصل .

(٦) أنظر أيضا المرفق الثاني لهذا الفصل .

(٧) A/32/109/Rev.1 - S/12344/Rev.1 ، المرفق الخامس . للاطلاع على النص

المطبوع أنظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثانية والثلاثون ، ملحق تموز / يولييه وآب / أغسطس وأيلول / سبتمبر ١٩٧٧ ، الوثيقة S/12344/Rev.1 .

وأُملاً منها في أن تسهم الاتصالات والمشاورات الأوثق بين الوكالات المتخصصة ومؤسسات الأمم المتحدة من جهة ومنظمة الوحدة الإفريقية وحركات التحرير الوطنية للأقاليم المستعمرة ، من جهة أخرى ، في التغلب على الصعوبات الاجرائية وغيرها من الصعوبات التي عرقلت أو أخرت تنفيذ بعض برامج المساعدة ،

وان ترحب بارتياح بتقرير البعثة التي أوفدها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا خلال العام الى الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي مقارها في أوروبا (٨) وبالتوصيات المتضمنة فيه ، مما وردت الاشارة اليه في اعلان مابوتو لنصرة شعبي زيمبابوي وناميبيا ،

وان تعرب عن تقديرها للأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية لاستمرارها في مد يد التعاون والمساعدة للمؤسسات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ،

وان تضع في اعتبارها ضرورة ابقاء أنشطة الوكالات المتخصصة وغيرها من المؤسسات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة تنفيذا لمختلف مقررات الأمم المتحدة المتصلة بانهاء الاستعمار ، قيود الاستعراض المستمر ،

١ - تحيط علما بتقرير رئيسها وتؤيد الملاحظات والاقتراحات الواردة فيه ؛

٢ - وتقرر تقرير لجنيتها الفرعية للالتزامات والاعلام والمساعدة المتعلق بهذا البند ؛

٣ - وتؤكد من جديد أن اعتراف الجمعية العامة ومجلس الأمن وغيرها من هيئات الأمم المتحدة بشرعية كفاح الشعوب المستعمرة في سبيل تحقيق الحرية والاستقلال يستتبع ، كنتيجة لازمة قيام مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بتقديم كل مايلزم من المساعدة المعنوية والمادية لشعوب الأقاليم المستعمرة ولحركات تحريرها الوطنية ؛

٤ - وتكرر النداء الوارد في اعلان مابوتو لنصرة شعبي زيمبابوي وناميبيا وفي برنامج العمل لتحرير زيمبابوي وناميبيا والموجه الى المجتمع الدولي لمضاعفة مساعدته لشعبي زيمبابوي وناميبيا وحركات تحريرهما الوطنية خلال هذه المرحلة الحاسمة في كفاحهما من أجل الحرية والاستقلال ؛

٥ - وتعرب عن تقديرها لبعض الوكالات المتخصصة والمؤسسات داخل منظومة الأمم المتحدة التي استمرت في التعاون بدرجات متفاوتة مع الأمم المتحدة في تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وغيره من قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالموضوع ؛

٦ - وتعرب عن قلقها لكون المساعدة التي قدمتها حتى الآن الوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة الى الشعوب المستعمرة ، ولا سيما الى شعبي زيمبابوي وناميبيا ، والى حركات تحريرها الوطنية مما يكفي لسد الحاجات الفعلية للشعوب المعنية ؛

(٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٤

(A/32/24) ، المجلد الثاني ، المرفق الثالث .

٧ - وتأسف لعدم قيام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حتى الآن باتخاذ التدابير اللازمة الرامية الى التنفيذ الكامل والسريع للاعلان ولغيره من قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ؛

٨ - وترجو من الوكالات المتخصصة وغيرها من المؤسسات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة أن تقوم ، على سبيل الاستعجال ، بتقديم أو مواصلة تقديم كل المساعدة المكنونة والمادية الممكنة الى الشعوب المستعمرة في افريقيا التي تكافح في سبيل التحرر من الحكم الاستعماري ؛

٩ - وتوصي بأن تعتمد المنظمات المعنية الى اقامة أو توسيع الاتصالات مع الشعوب المستعمرة ، بالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية ، والى استعراض اجراءاتها المتعلقة بوضع واعادة برامج ومشاريع المساعدة ، والى ادخال مزيد من المرونة على هذه الاجراءات حتى تتمكن من تقديم المساعدة اللازمة دون ابطاء الى الشعوب المستعمرة وحركات تحريرها الوطنية في كفاحها في سبيل ممارستها لحقوقها ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (٥ - ١٥) ؛

١٠ - وتحث تلك الوكالات المتخصصة والمؤسسات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة التي لم تعتمد بعد الى ادراج بند مستقل في جدول أعمال الجلسات العادية لهيئاتها الادارية عن التقدم الذي أحرزته تلك المنظمات في تنفيذها الاعلان وغيره من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، على أن تفعل ذلك ؛

١١ - وتطلب الى الوكالات المتخصصة وغيرها من المؤسسات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة ، أن تتخذ ، وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة ، كل التدابير اللازمة لحجب أية مساعدة مالية أو اقتصادية أو تقنية أو غيرها عن حكومة جنوب افريقيا وعن النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ، وأن توقف كل دعم لها حتى يردا الى شعبي ناميبيا وزمبابوي حقوقهما غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال ، وأن تمتنع عن اتخاذ أى تدبير قد ينطوي ضمنيا على اعتراف بشرعية سيطرة هذين النظامين على الاقليمين ، أو تأييد لتلك الشرعية ؛

١٢ - وتلاحظ مع الارتياح الترتيبات التي اتخذها عدد من الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي تمكن ممثلي حركات التحرير الوطنية التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية من الاشتراك التام بصفة مراقبين ، في أعمالها المتصلة ببلدانهم ، وتدعو تلك الوكالات والمؤسسات التي لم تفعل ذلك أن تحتذى بهذا المثال وأن تتخذ مايلزم من ترتيبات دون ابطاء ؛

١٣ - وترجو من الجمعية العامة أن توصي جميع الحكومات بمضاعفة جهودها في الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي تكون تلك الحكومات أعضاء فيها ، لتأمين التنفيذ التام الفعال للاعلان ولغيره من قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالموضوع ، وبأن تقوم ، في هذا الصدد ، باعطاء الأولوية لمسألة توفير المساعدة ، على أساس طارئ لشعوب الأقاليم المستعمرة ولحركات تحريرها الوطنية ؛

١٤ - وتحث الرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة على أن يضمنوا بالتعاون الفعال مع منظمة الوحدة الافريقية ، مراعاة التوصيات

المتضمنة في الفقرة ٩ أعلاه ، ويقدموا الى الهيئات الادارية والتشريعية لكل منها وعلى سبيل الأولوية ، مقترحات ملموسة من أجل التنفيذ التام لمقررات الأمم المتحدة المتعلقة بالموضوع وبوجه خاص برامج محددة لمساعدة شعوب الأقاليم المستعمرة وحركات تحريرها الوطني ؛

١٥ - وتقرر ، مع مراعاة أية توجيهات قد ترغب الجمعية العامة في ابدائها في دورتها الثانية والثلاثين ، الاستمرار في دراسة المسألة ، وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين .

المرفق الأول *

تقرير الرئيس

- ١ - اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في دورته الحادية والستين ، القرار ٢٠١٥ (د - ٦١) المؤرخ في ٣ آب/أغسطس ١٩٧٦ ، بشأن البند المعنون " تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة " . وبموجب الفقرة ١١ من ذلك القرار طالب المجلس الى رئيسه أن يواصل المشاورات حول هذه المسألة مع رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .
- ٢ - واتخذت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١٠٥٢ ، المعقودة في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ ، قرارا بشأن هذه المسألة ، قررت بمقتضاه أن تواصل دراسة هذه المسألة وأن تقدم تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين (١) .
- ٣ - واتخذت الجمعية العامة ، في دورتها الحادية والثلاثين ، القرار ٣١/٣٠ ، المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ الذي رجت الفقرة ١٣ منه المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يواصل النظر ، بالتشاور مع اللجنة الخاصة ، في أمر اتخاذ تدابير مناسبة لتنسيق سياسات وأنشطة الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في مجال تنفيذ قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع .
- ٤ - وفيما يلي بيان للمناقشات التي جرت ، في ضوء ما ذكر أعلاه ، بين رئيس المجلس ورئيس اللجنة الخاصة .
- ٥ - أطلع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي رئيس اللجنة الخاصة على أن لجنة التنسيق الادارية واصلت خلال السنة الماضية ايلاء شديد اهتمامها للمسألة (E/5973 ، الفقرة ٢٠) . وقد استعرض الرئيس نتائج الاجتماع الذي عقد في باريس في ٢٣ آذار/مارس ١٩٧٧ ، بين ممثلي الوكالات والأمانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية وفقا للفقرة ١٠ من قرار المجلس ١٨٩٢ (د - ٥٧) المؤرخ في ١ آب/أغسطس ١٩٧٤ وتمشيا مع الممارسة السابقة . وقد لاحظ أن هذا الاجتماع وفر بعض الارشادات المفيدة للوكالات بشأن الأولويات والاجراءات التي ترتبها منظمة الوحدة الافريقية فيما يتعلق بمساعدة حركات التحرير الوطني في افريقيا وأنه أوضح ، في هذا الصدد ، عددا من المسائل ذات الاهتمام المتبادل ، معززا بذلك التعاون بين الوكالات ومنظمة الوحدة الافريقية . وعلى ذلك رأى الرئيس أن من المفيد للغاية أن تستمر هذه المشاورات على أساس منتظم .

* صدر سابقا تحت الرمز A/AC.109/L.1188 .

(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) المجلد الأول ، الفصل السادس ، الفقرة ١٣ .

٦ - وقد أبلغ رئيس اللجنة الخاصة رئيس المجلس أنه تم ، عملاً بأحكام الفقرة ١٠ من قرار المجلس ٢٠١٥ (د - ٦١) ، استرعاء انتباه اللجنة الخاصة الى ذلك القرار وكذلك الى المناقشات التي أدت الى اتخاذه أثناء الدورة الحادية والستين للمجلس (E/AC.24/SR.588-590 and 592; E/SR.2030) . كما اطلع رئيس المجلس على أن اللجنة طلبت في بداية دورتها الحالية الى لجنتها الفرعية للالتزمات والاعلام والمساعدة بمتابعة تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات المتصلة بالأمم المتحدة للاعلان ولغيره من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، بما في ذلك ، على وجه الخصوص ، قرار الجمعية العامة ٣١ / ٣٠ . وأضاف ان اللجنة الخاصة عمدت ، واضحة في اعتبارها النتائج الايجابية للاتصالات التي جرت في عام ١٩٧٦ مع ممثلي عدد من الوكالات المتخصصة ، الى مواصلة اجراء مشاورات مماثلة خلال دورتها الحالية عن طريق لجنتها الفرعية . وذكر ان اللجنة الخاصة ستراعي تقرير اللجنة الفرعية ، المتضمن سرداً لهذه المشاورات ، عندما تقوم بالنظر في البند في آب/أغسطس ١٩٧٧ .

٧ - وأبلغ الرئيس رئيس المجلس أيضاً أن عدداً من الوكالات المتخصصة والمؤسسات الاخرى في منظومة الامم المتحدة كان مثلاً ، بصفة مراقب ، في المؤتمر الدولي لنصرة شعبي زمبابوي وناميبيا الذي عقد في ماپوتو من ١٦ الى ٢١ أيار/مايو ١٩٧٧ تحت رعاية اللجنة الخاصة ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا (ب) . وقد قامت هذه الوكالات المتخصصة والمنظمات بتقديم معلومات عن أنشطتها ، في حين أجرى ممثلوها مشاورات مع منظمة الوحدة الافريقية وحركات التحرير الوطنية المعنية ، وأعلن الرئيس أن هذه المعلومات والمشاورات ، الى جانب بيان عن نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في البند المتصل بها ستؤخذ في الاعتبار الكامل عند قيام اللجنة الخاصة بالنظر في البند .

٨ - ومضى الى القول أن المؤتمر أصدر باتفاق الرأي اعلان ماپوتو لنصرة شعبي زمبابوي وناميبيا وبرنامج العمل لتحرير زمبابوي وناميبيا (ج) ، اللذين يضمنان عدداً من النقاط الفارقة الأهمية ذات الصلة المباشرة بأعمال الوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة وهذه النقاط هي :

(أ) أعلن المؤتمر اقتناعه بأن الكفاح الذي يخوضه شعبا زمبابوي وناميبيا في سبيل تقرير المصير والاستقلال قد دخل مرحلة حاسمة ونهاية . وتبعاً لذلك ناشد كافة الدول الاعضاء ، والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية أن تتخذ اجراءات دولية متضافرة دعمها لهذا الكفاح وذلك بتكثيف مساعدتها لحركات التحرير الوطنية المعنية ؛

(ب) ودعا الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة أن تولي درجة عالية من الأولوية لقيامها ، بالتعاون الفعال مع منظمة الوحدة الافريقية ، بإعداد

(ب) انظر A/32/109/Rev.1-S/12344/Rev.1 . للاطلاع على النص المطبوع أنظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثانية والثلاثون ، ملحق تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٧٧ ، الوثيقة S/12344/Rev.1 .

(ج) المرجع نفسه ، المرفق الخامس .

برامج ومشاريع لمساعدة شعبي زمبابوي وناميبيا وحركات تحريرهما الوطني ؛ وفي حالة ناميبيا ، ذكر المؤتمر أن هذه المساعدة ينبغي أن تقدم بالتشاور مع مجلس الأمم المتحدة بناميبيا ؛

(ج) وحث المؤتمر كذلك جميع الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة على تقديم أكبر قدر ممكن من المساعدة الملموسة ضمن نطاقات اختصاصها الى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في الاضطلاع بالولاية التي عهد اليه بها ؛

(د) ودعا هذه الوكالات والمؤسسات أن تقوم ، وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة ؛ بحجب أية مساعدة مالية أو اقتصادية أو تقنية أو غيرها من أشكال المساعدة عن نظام الأقلية العنصرية غير الشرعي في روديسيا الجنوبية وعن حكومة جنوب افريقيا ، والى وقف كل دعم لهما والى الامتناع عن اتخاذ أي اجراء قد ينطوي ضمنا على الاعتراف بشرعية سيادتهما على زمبابوي وناميبيا ؛

(هـ) وأهاب بتلك الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة التي مازالت جنوب افريقيا تدعي فيها ، بصورة غير شرعية ، تمثيل ناميبيا الى انهاء هذه العلاقات مباشرة والى منح العضوية التامة الى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بصفته السلطة القائمة بالادارة في ناميبيا حتى نيل الاستقلال ؛

(و) ولاحظ المؤتمر مع الارتياح البرامج التي تقدم المساعدة التعليمية والتدريبية والانسانية للزمبابويين والناميبيين وأبرزها برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي ، وصندوق الأمم المتحدة لناميبيا ، والصندوق الاستئماني لجنوب افريقيا ، وكذلك تلك البرامج التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) . وناشد جميع الدول ، والمنظمات والأفراد تقديم المساعدة السخية لكافة هذه البرامج ؛

(ز) وأوصى كذلك بأن تقوم الأمم المتحدة بالنظر في امكانية انشاء جامعة تدعى جامعة ناميبيا ، وبأن تدعى اليونسكو لمساعدة مجلس الأمم المتحدة لناميبيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) في وضع خطط ذلك المشروع ؛

(ح) وأخيرا ، حث المؤتمر الوكالات والمنظمات على أن تقدم ، على سبيل الاولوية المساعدة المادية وغيرها من أشكال المساعدة الى دول المواجهة بغية تمكينها من تنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي تؤيد الكفاح التحرري في زمبابوي وناميبيا على نحو أكثر فعالية ولتمكينها ، بوجه خاص ، من اعالة العدد المتزايد من اللاجئين القادمين من هذين الاقليمين . وأكد المؤتمر في أحكام أخرى ، لم توجه بصفة خاصة الى الوكالات ، على الحاجة الى زيادة التبرعات والمساعدة لمعهد ناميبيا والى الدول المتاخمة لزمبابوي وناميبيا بغية تمكين تلك الدول من اعالة العدد المتزايد من اللاجئين القادمين من الاقليمين .

٩ - وأعرب رئيس المجلس عن عميق تقديره للمساهمة الهامة التي ساهمت بها اللجنة الخاصة من اجل نجاح المؤتمر وقال انه يرى أن اتفاق الرأي الذي تحقق فيما بين ٩٢ دولة من الدول الاعضاء في الأمم المتحدة التي اشتركت في المؤتمر ينبغي أن يشجع المجتمع الدولي ، بما في

ذلك الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة على مضاعفة مساعدتها لشعبي زيمبابوي وناميبيا ولحركتي تحريرهما الوطني . وقال انه واثق من أن اعلان وبرنامج عمل مابوتو سيلقيان الاهتمام اللازم الذي يستحقانه من جانب الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة . ووافق الرئيسان على أن تصعيد شعبي زيمبابوي وناميبيا لكفاحهما في سبيل الاستقلال قد أوجد حاجة ملحة ومباشرة الى جميع أشكال المساعدة . وفي ذلك السياق ، لاحظا مع الارتياح أن عدة وكالات ومنظمات قد زادت حجم مساعداتها ووسعت نطاقها وان مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي قد أذن في دورته الثانية والعشرين لمديره بانفاق ما يصل الى ٦ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة للفترة ١٩٧٧-١٩٨١ ، بالإضافة الى الاموال المتوفرة في الصندوق الاستئماني لمساعدة البلدان والشعوب المستعمرة ، على مساعدة حركات التحرير الوطنية التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية . وذكر الرئيسان أنهما يعتبران دعم منظمات التمويل الرئيسية الداخلة في منظومة الأمم المتحدة ، بما فيها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، وكذلك برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، أمرا أساسيا لتأمين تدفق الاموال المطلوبة لاعداد برامج المساعدة الموسعة . وذكر أيضا أنهما يريان أن تلك الوكالات والمنظمات التي اعتمدت حتى ذلك الوقت على موارد من خارج الميزانية بصفة رئيسية لتمويل مشاريع المساعدة ، ينبغي أن تحاول أن تلتزم ، بالقدر الممكن ، سبلا ووسائل لادراج اعتمادات في ميزانياتها العادية لتمويل المشاريع الجارية التي تدعمها منظمة الوحدة الافريقية وحركات التحرير الوطنية .

١٠ - ولاحظ الرئيسان مع الارتياح الاتصالات والعلاقات الأوثق التي أقامتها الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة مع حركات التحرير الوطنية ومنظمة الوحدة الافريقية ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا . وذكر أنهما يرحبان بالترتيبات التي اتخذتها الوكالات والمنظمات لضمان مشاركة مثلي حركات التحرير الوطنية مشاركة نشطة ومباشرة في اجتماعاتها ، مساهمة بذلك في قيام المنظمات المعنية بالنظر الفعال في تدابير لمساندة الشعوب المستعمرة ، ولاحظا مع الارتياح أن وكالات كثيرة قامت ، تمشيا مع الفقرة ٦ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٥ (د - ٦١) ، بتحمل تكاليف سفر مثلي حركات التحرير الوطنية الذين دعوا لحضور هذه الاجتماعات والمصروفات الاخرى المتصلة بذلك . ورحبا بصفة خاصة بالقرار الذي اتخذه مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي بدعوة أولئك الممثلين الى الاشتراك بصفة مراقبين في أعمال المجلس طوال دوراته . ورحبا أيضا بكون مجلس الأمم المتحدة لناميبيا قد مثل في مؤتمرات واجتماعات كثيرة للوكالات وأنه قبل بصفة عضو منتسب في بعض الوكالات .

١١ - ولاحظ الرئيسان أن هذه الاتصالات والعلاقات الأوثق قد أسفرت عن زيادة حجم وتوسيع نطاق المساعدة المقدمة من الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة . وأعربا عن ثقتهم بأن اجراء المزيد من الاتصالات والمشاورات من شأنه أن يتغلب على الصعوبات الاجرائية ويعزز قدرة الوكالات على الاستجابة بسرعة وبمزيد من المرونة لسد الحاجات بمجرد تحديد ها . وفي هذا الصدد ، وافق الرئيسان على أنه ينبغي الاستمرار

في ايفاد بعثات دورية ، بالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية ، كيما يتم تحديد حاجيات الشعوب المعنية من حيث برامج المساعدة المحددة وايلائها الاولوية المناسبة . وأعربا عن ترحيبهما بصورة خاصة بالتدابير التي اتخذتها عدد من الوكالات والمنظمات لتقديم مزيد من المساعدة لمعهد الأمم المتحدة لناميبيا ، بما في ذلك منحة قدرها ٣٧٣ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة قدمها برنامج الامم المتحدة الانمائي في عام ١٩٧٦ للمعهد للمساعدة في تمويل احتياجاته المتصلة بالميزانية . ولا حظا أيضا مع الارتياح أنه تمت ، وفقا للأمل الذي أعربت عنه لجنة التنسيق الادارية خلال دورتها السابعة والستين المعقودة في نيسان /ابريل ١٩٧٦ ؛ اقامة اتصالات متبادلة بين مدير المعهد وعدد من الوكالات بغية استطلاع السبل المفضية الى تقديم مزيد من المساعدة واقامة تعاون أوثق .

١٢ - ولا حظ الرئيسان ان تكثيف الكفاح التحرري في زمبابوى وناميبيا وتزايد اضطهاد نظامي الأقلية النصرية غير الشرعيين لشعبي الاقليمين ، أسفرا عن تدفق اللاجئين بأعداد كبيرة على الدول المجاورة التماسا للملاذ والمأوى ، لاسيما في أنغولا ، وبوتسوانا ، وزامبيا وموزامبيق ؛ وان ذلك قد أدى الى زيادة كبيرة في احتياجات مساعدة الطوارئ وغيرها من أشكال المساعدة الانسانية . وفي ذلك السياق ، لاحظا مع الارتياح أن المساعدة الدولية المقدمة عن طريق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، بالتعاون الوثيق مع عدد من المنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة ومع منظمة الوحدة الافريقية ، قد زادت زيادة كبيرة . وفي نهاية عام ١٩٧٦ ، قدر مجموع عدد اللاجئين من زمبابوى وناميبيا بأكثر من ٣٧٠٠٠ لاجئ . بيد أن عددهم ازداد بحلول ١ حزيران /يونيه ١٩٧٧ الى أكثر من ٥١٠٠٠ لاجئ ، وهذا الى جانب ان ثمة مشكلة خديرة تتصل بحاجات الطلاب اللاجئين في المنطقة والقادمين من جنوب افريقيا . وقد قام الأمين العام ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين باستعراض اهتمام المجتمع الدولي الى احتياجات هؤلاء اللاجئين ، كما أن المفوض السامي التمس في نداء لاحق وجهه الى الحكومات ، مساعدة قدرها ١٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٧٧ . ولا حظ الرئيسان أيضا ان برنامج الأغذية العالمي قد التزم ، في الفترة ما بين ١٩٧٤ و ١٩٧٦ ، بتقديم معونة غذائية تبلغ قيمتها حوالي ٢٦٧ مليون دولار للبلدان المستعمرة والبلدان المستعمرة سابقا في افريقيا . وأعربا عن أملهما في أن تواصل الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة بذل كل ما في وسعها لمساعدة الحكومات المعنية على تقديم المعونة الطارئة وغيرها من أشكال المعونة الى العدد المتزايد من اللاجئين .

١٣ - ولا حظ الرئيسان أن التدابير التي اتخذتها عدد من الوكالات لحجب جميع أشكال المساعدة عن حكومة جنوب افريقيا وعن نظام الأقلية النصرية غير الشرعي في روديسيا الجنوبية مازالت سارية المفعول . واتفقا على انه ينبغي للمنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة أن تعزز هذه التدابير سعيا الى فرض أكبر درجة ممكنة من العزلة على النظامين .

١٤ - وقد اتفق الرئيسان ، واطمين في اعتبارهما كون القضايا التي يثيرها هذا التقرير ستتطلب استعراضا مستمرا من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الخاصة ، على انه ينبغي لهما أن يقوموا ، مع مراعاة أية توجيهات قد تصدرها الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين وبما يتفق مع أية مقررات قد يتخذها المجلس واللجنة الخاصة ، بمواصلة الاتصالات الوثيقة فيما بينهما بشأن هذه المسألة .

المرفق الثاني *

تقرير اللجنة الفرعية للالتصامات والمعلومات والمساعدة

الرئيس : السيد نيتشو نيتشيف (بلغاريا)

النتائج والتوصيات

٥٨ - تود اللجنة الفرعية أن تشير الى أنها أجرت مشاورات مع مثلي الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة ، وكذلك مع منظمة الوحدة الافريقية ومثلي حركات التحرير الوطنية ، في وقت كان اهتمام العالم منصبا على تطور الكفاح التحرري في روديسيا الجنوبية وناميبيا .

٥٩ - وفي ضوء تلك المشاورات ووفقا لاعلان مابوتو لنصرة شعبي زмбаوى وناميبيا وبرنامج العمل لتحرير زмбаوى وناميبيا ، اللذين اعتمدهما المؤتمر الدولي لنصرة شعبي زмбаوى وناميبيا المنعقد في مابوتو في الفترة من ١٦ الى ٢١ أيار/مايو ١٩٧٧ (أ) ، تقدم اللجنة الفرعية النتائج والتوصيات التالية :

(١) تلا حظ اللجنة الفرعية أن الكفاح التحرري في زмбаوى وناميبيا قد اشتد نتيجة لتعننت النظامين العنصريين الاستعماريين في الجنوب الافريقي . وان هذين النظامين قد قاما أيضا بأعمال عدوانية ضد دول افريقية مجاورة .

(٢) وتسلم اللجنة الفرعية بالدور الهام لدول المجابهة في الكفاح من أجل التحرير في الجنوب الافريقي ، وتحث الوكالات المتخصصة والمؤسسات والهيئات الاخرى داخل منظومة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة الاقتصادية وفيرها ، على سبيل الأولوية ، الى دول المجابهة لتمكينها من دعم النضال التحرري في زмбаوى وناميبيا بصورة أكثر فعالية وتمكينها من مقاومة انتهاك النظم العنصرية الاستعمارية في الجنوب الافريقي لسلامتها الاقليمية .

(٣) وتكرر اللجنة الفرعية تأكيد موقفها الثابت بأن على الوكالات المتخصصة وفيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، وهي تبذل جهودها الرامية الى الاسهام في التنفيذ التام والسريع لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، كل في مجال اختصاصها ، أن تواصل الاسترشاد بالمبادئ الواردة في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ .

* كان النص الكامل لهذا التقرير قد صدر سابقا تحت الرمز A/AC.109/L.1184 .

(أ) انظر : A/32/109/Rev.1-S/12344/Rev.1 ، المرفق الخامس . للاطلاع على النص المأبوع انظر الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الثانية والثلاثون ، ملحق تموز/يوليه واب/اغسطس وايلول /سبتمبر ١٩٧٧ الوثيقة S/12344/Rev.1 .

(٤) ومرة أخرى ، توصي اللجنة الفرعية بوجود لفت انتباه الوكالات المتخصصة والمنظمات الاخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة الى المبدأ القائل بأن اعتراف الجمعية العامة ومجلس الأمن وغيرهما من هيئات الأمم المتحدة بشرعية كفاح الشعوب المستعمرة في سبيل تحقيق الحرية والاستقلال يستتبع ، كنتيجة لازمة ، قيام منظومة الأمم المتحدة بتقديم كل ما يلزم من المساعدة المعنوية والمادية الى شعوب الأقاليم المستعمرة وحركات تحريرها الوطني .

(٥) ولا تزال اللجنة الفرعية ترى أنه لا بد من حث الوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة على أن تقوم ، على سبيل الاستعجال ، بتقديم أو مواصلة تقديم كل ما يمكن من المساعدة المعنوية والمادية الى الشعوب المستعمرة في افريقيا التي تكافح في سبيل تحريرها . ويقتضي ذلك من جميع المنظمات المعنية أن تقيم ، أن لم تكن فعلت ذلك من قبل ، أو توسع الاتصالات والتعاون مع هذه الشعوب وحركات تحريرها الوطني . إما مباشرة أو عن طريق منظمة الوحدة الافريقية وأن تضع وتنفذ برامج ملموسة لتقديم المساعدة الى هذه الشعوب بالتعاون الفعال مع حركات تحريرها الوطنية .

(٦) وأن اللجنة الفرعية ، وان كانت تلاحظ ازدياد الاتصالات القائمة واقامة اتصالات جديدة بين بعض الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة وبين حركات التحرير الوطنية ، تواصل الاعراب عن قلقها ازاء فقدان أى اتصال سليم بين هذه الحركات وبعض الوكالات المتخصصة ، الامر الذي يسبب قلقا مشروعا من حيث أنه يعيق المساعدات الضرورية جدا عن الوصول الى الشعوب المستعمرة وحركات تحريرها الوطنية في أخطر مرحلة من مراحل كفاحها في سبيل الحرية والاستقلال .

(٧) وتكرر اللجنة الفرعية الاعراب عن قلقها لأن بعض الوكالات المتخصصة والمنظمات الاخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة لم تضع بعد أساسا منهجيا للتعاون المضطرب مع حركات التحرير الوطنية ، مما أدى الى عدم كفاية المساعدة المقدمة الى هذه الحركات والشعوب التي تمثلها في الكفاح ضد نظام الحكم العنصري في جنوب افريقيا وروديسيا الجنوبية . وكذلك تعرب اللجنة الفرعية عن قلقها ازاء كون الاجراءات التي تتطلبها الوكالات المتخصصة والمؤسسات والهيئات الاخرى في وضع وتنفيذ برامج المساعدة شديدة التعقيد ومستنزفة للوقت ومضنية . وترى اللجنة الفرعية أنه ينبغي على الوكالات المتخصصة أن تبادر فوراً الى تفسير اجراءاتها بهدف التعجيل في تنفيذ مشاريع المساعدة . وتشني اللجنة الفرعية على المنظمات التي اتخذت الخطوات لازالة العقبات التي تعترض سبيل تقديم المساعدة الى حركات التحرير الوطنية .

(٨) وتستعري اللجنة الفرعية الانتباه بصورة خاصة الى حاجة شعب زيمبابوي الماسة الى تكثيف المساعدة المقدمة له من المجتمع الدولي ، ولا سيما من اسرة منظمات الأمم المتحدة . وهي ان تشير الى الاحكام ذات الصلة في اعلان مابوتو وبرنامج العمل ، تود أن تناشد مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة تقديم كل المساعدة الممكنة الى شعب زيمبابوي وحركة تحريرها الوطنية ، بالتشاور الوثيق مع منظمة الوحدة الافريقية .

(٩) وتلاحظ اللجنة الفرعية أن المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو)

لا تزال تستفيد من عدد من البرامج التي ونمعت داخل اطار معهد ناميبيا ، وان مجلس الامم المتحدة لناميبيا لا يزال يقوم ، متعاوناً مع (سوابو) ، بتمثيل شعب ناميبيا في الاجتماعات التي تعقد ها الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات وهيئات منظومة الامم المتحدة . وتحث اللجنة الفرعية هذه الوكالات والمنظمات على زيادة مساعدتها للمعهد وللمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وتدعو الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات وهيئات منظومة الامم المتحدة الى منح العضوية الكاملة لمجلس الامم المتحدة لناميبيا بوصفه السلطة القائمة بادارة ناميبيا حتى تنال استقلالها .

(١٠) وتكرر اللجنة الفرعية الاعراب عن رأيها الثابت في ان على الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات وهيئات منظومة الامم المتحدة ان تتخذ كل التدابير اللازمة لحجب اى مساعدة مالية او اقتصادية او تقنية او اى مساعدة اخرى عن حكومة جنوب افريقيا وعن نظام الأتليمنصة العنصرى وغير الشرعي في روديسيا الجنوبية ، وان توقف كل دعم لها حتى يرد الى شعبي ناميبيا وزمبابوى حقهما غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وان تمتنع من اتخاذ أى اجراء قد ينطوى على الاعتراف بشرعية سيطرة هذين النظامين العنصريين الارهابيين غير الشرعيين على الاقليمين المذكورين . وتشني اللجنة الفرعية على جميع الوكالات والمؤسسات التي أنهت العلاقات مع النظامين المذكورين وتوصي بأن تطلب اللجنة الخاصة الى الجمعية العامة تحميميل الوكالات والمؤسسات التي لا تزال تقدم هذا النوع من المساعدة الى جنوب افريقيا والى النظام غير الشرعي لروديسيا الجنوبية مسؤولية اعمالها .

(١١) وتعرب اللجنة الفرعية عن قلقها لان كلا من منظمة الوحدة الافريقية وحركات التحرير الوطنية المعنية ، وهي المؤهلة اكثر من غيرها لتقييم آثار المساعدة التي تقدمها الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات وهيئات منظومة الامم المتحدة ، لا تزال تعتبر تلك المساعدة دون المستوى الكافي بكثير لمواجهة احتياجاتها المحددة .

(١٢) وتحث اللجنة الفرعية الوكالات المتخصصة والمنظمات الاخرى الداخلة فسي منظومة الامم المتحدة على ان تصب اهتمامها على الكفاح الذى تخوضه حركات التحرير الوطنية باسم شعبي زمبابوى وناميبيا وان تضع برامج عطية لتقديم المساعدة الى شعبي هذين الاقليمين بالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية .

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم. استلم منها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف.

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.
